دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

المرأة والرجل في فلسطين:
اتجاهات وإحصاءات

كانون أول / ديسمبر، 1998

ملاحظة: لا يستخدم هذا التقرير نتائج تعداد السكان والمساكن والمنشآت – 1997 والتي صدرت في تشرين الثاني – 1998.

© جمادى 1419ه – 1998
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. *المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات.* رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
ص.ب. 1647، رام الله
الضفة الغربية – فلسطين

هاتف: 6340 298 (2-972)
فاكس: 6343 298 (2-972)
بريد إلكتروني: pcbs@pcbs.pna.org
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

يتم تمويل برنامج إحصاءات المرأة والرجل بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
(UNDP)

كلمة شكر

تتوجه دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالشكر والتقدير إلى الباحثة عناية داود على مساهمتها في فصل السكان والأسرة، و منى غالي على فصلي التعليم والحياة العامة والسياسية، و د. نائلة عايد على فصل الصحة، و د. ريما حمامي على مساهمتها في الفصل الخاص بالقوى العاملة.

لم يكن هنالك سبيل للانتهاء من إعداد هذا التقرير ولا حتى الشروع في العمل على إعداده دون تشجيع، وقيادة، والعمل الدؤوب الذي نفذه فريق العمل، الذي بذل جهوداً مميزة على عدة أصعدة تتمثل في: صياغة الخطوط العريضة والمفاهيم الخاصة بالتقرير، وإجراء الأبحاث ذات العلاقة، وكتابة التقرير، وإعداده للنشر. لا يسعنا بهذا الشأن إلا التقدم بشكر خاص إلى *الآنسة سناء العاصي*، منسقة برنامج إحصاءات المرأة والرجل في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، على الجهود المميزة التي بذلتها في تحديد أبرز القضايا والمؤشرات التي تناولها هذا التقرير وعلى متابعتها لسير العمل في وضع اللمسات الأخيرة من خلال الحوار المستمر مع الباحثين المعنيين.

قدم د. حسن أبو لبده، رئيس دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية – الذي كان قد اقترح، وتبنى فكرة إنشاء برنامج إحصاءات المرأة والرجل دعماً قيماً في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. ولم يكن لهذا التقرير أن يرى النور دون المساهمات القيمة والالتزام الكبير من جانب عدد من الباحثين في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وأبرزهم: يوسف فلاح، صالح الكفري، لؤي شبانه، محمد دريدي، أيمن صوالحه ورامي بركات. كذلك، لا يسعنا إلا التقدم بالشكر والتقدير إلى د. نائلة عايد وبرنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت على المساعدة في مراجعة النص.
وإلى كل من سامي الكيلاني و أنيتا فيتولو على الجهود التي بذلاها في تحرير وتدقيق النصين العربي والإنجليزي.

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) دعما ماليا كاملا لهذا البرنامج منذ افتتاحه وحتى صدور هذا التقرير. نشكر لـ UNDP هذه المساهمة القيمة.

تقديم

على مدار عقود عديدة، خضع المنهج التنموي العام لتغيرات كبيرة، خاصةً في مجال قياس التنمية البشـــرية. وقد تمثل الجزء الرئيس لهذا التغير في محاولة فهم الأدوار المختلفة للرجال والنساء كمساهمين ومستفيدين من التنمية الاجتماعية.

وبينما يعود الاختلاف بين الجنسين إلى طبيعة التركيبة البيولوجية، التي تعتبر غير قابلة للتغير، من الأهميـــة بمكان أن يجرِ تحديد النوع اجتماعي من زاوية اجتماعية. ويشير النوع الاجتماعي إلى العلاقة القائمـــة بيـــن النساء والرجال، التي تتأثر طبيعتها بفعل البيئة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية والسياسية. ومن الناحيـــة البيولوجية، تتحمل النساء مسئولية ومشاق كبيرة، مقارنةً بالرجال، على صعيد العملية الإنجابية. وفيما يتعلـــق بغير ذلك من الاعتبارات، يلاحظ أن ثقافتنا الخاصة جنباً إلى جنب مع طبيعة المواقف الاجتماعية يشكلان مـــا يتبقى من سلوكياتنا كرجال ونساء.

خلال هذه الفترة، تحول التحليل التنموي من تجاهل النساء ككل في العملية التنموية إلى دراسة سلوك النســـاء بمعزل عن الرجال، أي أنه ينظر للنساء من منظور النوع الاجتماعي كجهة منفصلة ومميزة. وبما أنه تم تعلم الكثير حول دور النساء، فقد تمت الاستعاضة عن منهج " المرأة في التنمية " بمنهج أكثر شـــموليةً: " تحليـــل النوع الاجتماعي والتنمية ". ويمكن هذا من الوصول إلى فهم أكمل لا يقتصر على عزلة المرأة وحسب، وإنما لمختلف الأدوار المناطة بالنساء والرجال وتفاعلهم في عملية التنمية؛ يمكن أيضاً من تقصي أوجه اللامســـاواة في التنمية البشرية من منظور خاص بالنوع الاجتماعي.

تتمثل الأداة اللازمة لإجراء مثل هذه التحليلات في توزيع إحصاءات النوع الاجتماعي الوطنية وجمع بيانـــات إضافية لأغراض تحليلات النوع الاجتماعي. ويجري النظر إلى النقص القائم في الإحصاءات المناسبة حـــول أوضاع النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني على أنه يشكل عقبة أساسيةً تُحِدث قصوراً كبيراً في عمليات التخطيط التنموي. ومن هذا المنطلق، أولت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، منـــذ إنشـــائها فـــي العـــام 1993، أهمية خاصة لإصدار إحصاءات رسمية في مجال النوع الاجتماعي.

يعتبر هذا التقرير بمثابة أولى منشورات برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصـــاء المركزيـــة الفلسطينية، الذي كان قد تأسس في العام 1996، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعمـــل القـــائمون على البرنامج، من خلال التشاور عن كثب مع المجتمع الأكاديمي الحكومي وغير الحكومي، على تحديد نـــوع المتغيرات اللازمة لإجراء التحليلات الخاصة بالنوع الاجتماعي جنباً إلى مدى ملاءمة مخرجاتها للمســـتفيدين من البيانات. وقد ساهم البرنامج في تعزيز قدرة دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية علـــى إنتـــاج وتعميـــم الإحصاءات الخاصة بالنوع الاجتماعي من خلال التحقق من قيام كافة المسوحات الرسمية بتناول الاختلافـــات القائمة بين الجنسين كعنصر أساسي، ومن أن عمليات تحليل وعرض البيانات تعكس اهتماماً بقضايـــا النـــوع الاجتماعي.

يتمثل الهدف الكامن وراء جمع وتعميم مثل هذه الإحصاءات في رفع مستوى الوعي بين صانعي السياسات، والمخططين، والمنظمات غير الحكومية، والمدافعين عن قضايا النوع الاجتماعي والعامة على نطاق واسع من حيث أهمية البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي لأغراض صنع السياسات، والتخطيط وتشكيل المجموعات الضاغطة.

ويمكن للتحليلات المستندة إلى هذه الإحصاءات إطلاع القائمين على السياسات الحكومية وغير الحكومية بشأن الآثار التي تركتها العملية التنموية على النوع الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع المجالات التي تتطلب مزيداً من الانتباه.

يسعى هذا التقرير إلى إجراء تحليل أوضاع النساء والرجال في مختلف جوانب الحياة الفلسطينية: السكان، التعليم، الصحة، العمل والحياة السياسية، حيث تم الطلب إلى عدد من الخبراء المحليين أن يقوموا بإعداد لمحة وصفية أولية للاختلافات القائمة بين النوعين الاجتماعيين في هذه المجالات باستخدام البيانات المتوفرة لدى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. وقد تم إدراج ملخصات النتائج التي توصلوا لها في بداية كل فصل، إضافة إلى أن استنتاجاتهم توجه انتباه القارئ إلى المجالات التي تتطلب المزيد من البحث والدراسة.

تشير النتائج المتوفرة إلى أن المجتمع الفلسطيني يندرج تحت فئة تنموية فريدة، تتشابه أوضاعها كثيراً مع تلك الأوضاع السائدة في الدول النامية من حيث معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة صغار السن. إلا أنها، وفي الوقت نفسه،تتشابه مع الدول المتقدمة على صعيد متغيرات أخرى، كارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس بين البنات وارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة بين النساء.

في الختام، أود التنويه إلى أن عملية إجراء التحليلات، ووضع التفسيرات العميقة، لا تندرج ضمن نطاق هذا التقرير الإحصائي، الذي يعد الأول من نوعه في مجال النوع الاجتماعي. بيد أن المصادر اللازمة لإجراء تحليل إحصائي أكثر عمقاً ووضع تفسيرات دقيقة للبيانات، بما في ذلك اختبارات الدلالة (المعنوية) الإحصائية للتحليلات الخاصة بمتغيرين والتحليلات متعددة المتغيرات، غير متوفرة في الوقت الراهن لدى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. إلا أننا نأمل أن تشكل هذه اللمحة الإحصائية حول النوع الاجتماعي والتنمية في فلسطين الأساس، وأن تشجع الباحثين والمخططين على إجراء تحليلات ووضع تفسيرات أكثر عمقاً استناداً إلى البيانات المتوفرة.

كانون أول، 1998 **د. حسن أبو لبده**

رئيس الدائرة

المحتويات

شكر وتقدير

تقديم

الفصل الأول: المرأة والرجل والأسرة 1

المفاهيم والمصطلحات 4

ملخص تنفيذي 5

أولا: التركيب العمري والنوعي 7

نسبة النساء إلى الرجال 7

التركيب العمري والنوعي 8

ثانيا: الزواج 12

النساء والرجال حسب الحالة الزواجية 12

العمر عند الزواج الأول 20

أنماط الزواج 23

ثالثا: الخصوبة 26

معدلات الخصوبة الكلية والتفصيلية 26

العمر عند إنجاب المولود الأول 28

خصوبة المراهقات 30

الرغبة في الإنجاب 32

رابعا: الأسرة 33

نوع الأسرة 33

حجم الأسرة وجنس رب الأسرة 33

الحالة الزواجية لرب الأسرة 37

التركيب الأسري وجنس رب الأسرة 38

خامسا: استنتاجات 40

الفصل الثاني: التعليم 43

المصطلحات والمفاهيم 46

ملخص تنفيذي 47

أولا: الدراسة الأساسية والثانوية 49

معرفة القراءة والكتابة 49

الالتحاق بالمدرسة 51

سنوات الدراسة 53

الالتحاق بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة 54

الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي 55

الرسوب والتسرب في المدارس 57

ثانيا: التعليم العالي 68

الالتحاق بالتعليم العالي 68

مجالات التخصص 71

الرجل والمرأة في المهن التعليمية 74

ثالثا: استنتاجات 78

الهوامش 80

الفصل الثالث: الصحة 82

ملخص تنفيذي 85

أولا: معدل الوفاة، وانتشار المرض، وأنماط السلوك الصحي ذات العلاقة 88

وفيات الرضع والأطفال 88

أوزان المواليد الجدد 91

الرضاعة الطبيعية 92

انتشار مرض الإسهال وعلاجه 93

انتشار أمراض الجهاز التنفسي الحادة وعلاجها 95

التحصين 97

الوضع الغذائي 98

الحوادث والإصابات 99

الإعاقة 100

الأمراض والإصابات الطارئة	101
التدخين	102
ثانيا: الصحة الإنجابية وأنماط السلوك ذات العلاقة	104
وفيات الأمومة	104
الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة	104
مكان الولادة وطبيعتها	106
الرعاية في مرحلة ما بعد الولادة	107
استخدام وسائل منع الحمل	108
ثالثا: استنتاجات وتوصيات لمزيد من التحليلات والابحاث	110
الفصل الرابع: القوى العاملة	114
المفاهيم والمصطلحات	117
ملخص تنفيذي	120
أولا: المشاركة في القوى العاملة	125
المرأة والرجل في سوق العمل	127
الحالة العملية	131
التوزيع المهني	134
التمييز في الأجور	136
مكان العمل	137
الخصائص الديمغرافية للمشاركين في القوى العاملة	139
البطالة	144
ثانيا: غير المشاركين في القوى العاملة	147
ثالثا: الخلاصة والتوصيات	149
الفصل الخامس: الحياة العامة والمشاركة السياسية	155
ملخص تنفيذي	157
أولا: التطورات في الحركة النسوية	160
فترة الانتداب	160
1948 – 1967	161
1967 – 1987	161
الانتفاضة: 1987 – 1993	162

1993 حتى الان 164
اولاً: الرجال والنساء في البنى السياسية الرسمية 165
الانتخابات الوطنية 1996 165
ثانياً: الرجال والنساء في البنى السياسية غير الرسمية 173
الجمعيات الخيرية 173
النقابات العمالية 174
الاتحادات والنقابات المهنية 176
مجالس طلبة الجامعات 179
المؤسسات الدينية الإسلامية 179
وسائل الإعلام 180
رابعاً: النتائج 182

الفصل الأول: المرأة والرجل والأسرة

المصطلحات والمفاهيم	4
ملخص تنفيذي	5
أولا: التركيب العمري والنوعي	7
نسبة النساء إلى الرجال	7
التركيب العمري والنوعي	8
ثانيا: الزواج	12
النساء والرجال حسب الحالة الزواجية	12
العمر عند الزواج الأول	20
أنماط الزواج	23
ثالثا: الخصوبة	26
معدلات الخصوبة الكلية والتفصيلية	26
العمر عند إنجاب المولود الأول	28
خصوبة المراهقات	30
الرغبة في الإنجاب	32
رابعا: الأسرة	33
نوع الأسرة	33
حجم الأسرة وجنس رب الأسرة	33
الحالة الزواجية لرب الأسرة	37
التركيب الأسري وجنس رب الأسرة	38
خامسا: الاستنتاجات	40

الجداول والأشكال

قائمة الجداول

جدول: 1-1	عدد النساء لكل 100 رجل في بعض الدول المجاورة، 1995.	8
جدول: 1-2	التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والجنس والمنطقة في فئات عمريه معينه، 1995	9
جدول:1-3	نسبة الذين أعمارهم اقل من 15 سنه في بعض الدول المجاورة، 1995	10
جدول: 1-4	توزيع النساء والرجال حسب الحالة الزواجية والمنطقة، 1991، 1995.	13
جدول: 1-5	العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس واللواء، 1995	21
جدول: 1-6	نسبة المتزوجين حتى العمر 18 سنه حسب العمر والمنطقة، 1995	22
جدول: 1-7	التوزيع النسبي للذين سبق لهم الزواج اكثر من مرة من النساء والرجال حسب العمر والمنطقة، 1995	23
جدول: 1-8	التوزيع النسبي للرجال المتزوجين بزوجتين فاكثر حسب العمر والمنطقة، 1995	24
جدول: 1-9	التوزيع النسبي للنساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب القرابة مع الزوج والمنطقة، 1995	25
جدول: 1-10	معدلات الخصوبة الكلية في بعض الدول المجاورة للفترة، 1990-1995	26
جدول: 1-11	معدلات الخصوبة الكلية حسب المنطقة لفترات مختلفة.	28
جدول: 1-12	نسبة النساء اللواتي انجبن خلال فترة قصيرة بين المواليد (المعرفة على أنها اقل من 18 شهر) حسب العمر الحالي للنساء والمنطقة، 1995	30
جدول:1-13	عدد الولادات لكل 1000 امرأة في سن 15-19 سنه واسهامها في إجمالي معدل الخصوبة في بعض الدول المجاورة للفترة، 1990-1995	30
جدول: 1-14	عدد الولادات لكل 1000 امرأة في سن 15-19 سنه واسهامها في إجمالي معدل الخصوبة حسب اللواء، 1995	31
جدول: 1-15	نسبة النساء في الفترة العمرية 15-19 الأمهات أو حوامل بالمولود الأول حسب اللواء، 1995	31
جدول: 1-16	نسبة النساء حسب عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم والرغبة أو عدم الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال حسب جنس الطفل والمنطقة، 1995	32
جدول: 1-17	التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة المعيشية الرئيسي والمنطقة، 1995	33
جدول: 1-18	التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة واللواء، 1995	35

جدول: 1–19 متوسط حجم الأسرة حسب جنس الأسرة واللواء، 1995 36
جدول: 1–20 التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة وجنس رب الأسرة والمنطقة، 1995 36
جدول: 1–21 التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الجنس والحالة الزواجية والمنطقة، 1995 38
جدول: 1–22 التوزيع النسبي للأسر حسب تركيب الأسرة وجنس الأسرة والمنطقة، 1995 39

قائمة الأشكال

شكل: 1–1 نسبة النساء لكل 100 رجل حسب اللواء، 1995 7
شكل: 1–2 نسبة النساء لكل 100 رجل حسب المحافظة، 1997 8
شكل: 1–3 التوزيع السكاني للضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس، 1995 9
شكل: 1–4 التوزيع النسبي للمتزوجين من النساء والرجال حسب العمر والمنطقة، 1995 16
شكل: 1–5 التوزيع النسبي لمن لم يسبق لهم الزواج (العزاب) من النساء والرجال حسب العمر والمنطقة، 1995 18
شكل: 1–6 التوزيع النسبي للأرامل من النساء والرجال حسب العمر والمنطقة، 1995 19
شكل: 1–7 متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول للنساء والرجال حسب المؤهل العلمي، 1995 21
شكل: 1–8 معدلات الخصوبة الكلية حسب اللواء، 1995 26
شكل: 1–9 معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية حسب المنطقة، 1995 27
شكل: 1–10 معدلات الخصوبة الكلية حسب المؤهل العلمي، 1995 28
شكل: 1–11 العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول للنساء في العمر 25–49 سنه حسب سنوات الدراسة، 1995 29
شكل: 1–12 التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 1995 34
شكل 1–13 متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 1995 35

المفاهيم والمصطلحات

الأسرة المعيشية	فرد أو مجموعة أفراد يعيشون في نفس الوحدة السكنية ويتناولون الطعام معا ويشتركون في توفير احتياجاتهم المعيشية وقد تربطهم علاقة قرابة ليشكلوا عائلة، أو لا تربطهم هذه العلاقة.
الأسرة النووية	هي الأسرة المكونة من كلا الزوجين سواء كان يعيش معهم أطفال غير متزوجين أو بدون أطفال، أو من أحد الزوجين مع أطفال غير متزوجين
الأسرة الممتدة	هي الأسرة المكونة من أسرة نووية أو أكثر مع وجود أفراد آخرين يعيشون معهم وتربطهم علاقة قرابة بتلك الأسرة.
الأسرة المركبة	هي الأسرة المكونة من أسرة نووية أو أكثر مع وجود فرد أو أفراد يعيشون معها ولا تربطهم علاقة قرابة بهذه الأسرة.
رب الأسرة	هو الشخص المقيم إقامة معتادة مع الأسرة، الذي عرف بأنه يحمل هذه الصفة من قبل باقي أفواد الأسرة، وعادة ما يكون هذا الشخص صاحب السلطة والمسؤول عن تدبير الشؤون الاقتصادية للأسرة وقد يشاركه الآخرون في ذلك، وقد يكون رب الأسرة ذكرا أو أنثى وفي حال ذكر أن شخص ما هو رب أسرة لأسرتين فقد تم اعتباره على أنه رب لأسرة واحدة وهي الأسرة التي يقضي معظم وقته معها.
العمر الوسيط	العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف السكان اصغر من هذا العمر والنصف الثاني اكبر.
معدل الخصوبة الكلي	متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهو ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروبا في خمسة.
معدل الخصوبة التفصيلية حسب العمر	عدد المواليد الذين تنجبهم النساء من فئة عمريه معينة لكل 1,000 امرأة في تلك الفئة.
فترة التباعد بين المواليد	هي الفترة الزمنية الفاصلة بين تواريخ ميلاد مولودين متتاليين مقاسة بالأشهر
توقع البقاء على قيد الحياة	معدل السنوات الإضافية التي قد يعيشها الفرد إذا استمرت اتجاهات الوفيات الحالية على حالها. ويعرف هذا المصطلح أيضا بتوقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة أو عند أعمار أخرى.
العمر عند الزواج	هو عمر الفرد بالسنوات الكاملة في وقت إتمام الزواج الفعلي
متوسط العمر العزوبي عند الزواج	مقياس لمتوسط العمر عند الزواج الأول، مشتق من مجموعة نسب العزاب في أعمار أو فئات عمريه مختلفة، ويحسب عادة للذكور والإناث كل على حده
نسبة الجنس	عدد الذكور لكل مائة من الإناث ضمن السكان.

ملخص تنفيذي

التركيب العمري والنوعي

- النساء في المجتمع الفلسطيني أقل عدداً من الرجال مع أن توقع البقاء على قيد الحياة للمرأة أعلى منه للرجل.
- المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث أن نسبة صغار السن الذين أعمارهم تقل عن 15 سنة من الإناث والذكور حوالي 47% ولكن تزيد نسبة الذكور في هذه الفئة على نسبة الإناث، مع وجود اختلافات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه النسب.
- نسبة كبار السن الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر قليلة (3.4%) وتزيد نسبة النساء في هذه الفئة على نسبة الرجال مع وجود اختلافات بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

الزواج

- النساء تتزوج في عمر أصغر من الرجال، بفارق 5 سنوات في العمر الوسيط عند الزواج الاول ما بين المرأة والرجل.
- التعليم عامل مؤثر في السن عند الزواج الاول حيث أن هذا العمر يزداد بزيادة المؤهل العلمي لكل من المرأة والرجل.
- نسب المتزوجين من النساء أعلى مما هي عليه بالنسبة للرجال، في حين أن نسب الذين لم يسبق لهم الزواج من الرجال أعلى من النساء. وكذلك فإن نسب الأرامل والمطلقين والمنفصلين من النساء أعلى من الرجال.
- يميل الرجال إلى الزواج أكثر من مرة بنسب أعلى من النساء.

الخصوبة

- مع أن معدلات الخصوبة الكلية آخذه في الانخفاض التدريجي إلا أنها ما زالت مرتفعة حيث أن معدل الخصوبة الكلية 6.06 مولود لكل امرأة، وهي في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية.
- تعليم المرأة من العوامل المساعدة على خفض خصوبتها.
- تنجب المرأة الفلسطينية في سن مبكر إلى حد ما، حيث العمر الوسيط عند انجاب المولود الاول للنساء في الفئة العمرية 25–49 سنة هو حوالي 21 سنة.
- خصوبة المراهقات اللواتي أعمارهن 15–19 سنة مرتفعة مقارنة بدول العالم وتشكل ما نسبته 9% من معدل الخصوبة الكلية للمرأة الفلسطينية.
- المرأة الفلسطينية تفضل إنجاب المزيد من الذكور على إنجاب الإناث حتى ولو لم يسبق لها أن أنجبت إناث.

الأسرة:

- غالبية الأسر الفلسطينية يرأسها رجل، وما نسبته 7.7% منها فقط ترأسها امرأة.
- الأسر التي ترأسها امرأة اقل حجما من الأسر التي يرأسها رجل، حيث أن متوسط حجم الأسرة التي ترأسها امرأة 3.9 فردا مقارنة بمتوسط مقداره 7.2 فردا في حال كان يرأسها رجل، مع وجود اختلافات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- غالبية أرباب الأسر من النساء هن من الأرامل ونسبتهن 74%، بالمقارنة مع ما نسبته 1% من الرجال الأرامل الذين يرأسوا أسرهم.
- اكثر من 85% من الأسر التي يرأسها فرد أرمل هو امرأة، وكذلك أكثر من 69% من الأسر التي يرأسها فرد مطلق أو منفصل هو امرأة.
- ما يزيد على 60% من الأسر التي ترأسها امرأة تتكون من امرأة وأطفالها، بالمقابل فإن ما نسبته 1% فقط من الأسر التي يرأسها رجل تتكون من رجل مع أطفاله.

المرأة والرجل والأسرة

السكان والأسرة من المواضيع التي لا بد من الإشارة لها عند الحديث عن القضايا والمؤشرات التي تتعلق بالمرأة والرجل. ونهدف من هذا الفصل إلى إبراز الفجوة ما بين المرأة والرجل في بعض المؤشرات المتعلقة بهما من خلال استعراض التركيب العمري والنوعي للسكان، الزواج أنماطه والعمر عند الزواج الأول، الخصوبة معدلاتها واتجاهاتها والخصوبة المفضلة، الأسرة حجمها وتركيبها وجنس رب الأسرة. أملين بأن تأخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار عند وضع وتقييم الخطط والسياسات.

أولا: التركيب العمري والنوعي

نسب النساء إلى الرجال

النساء في المجتمع الفلسطيني تعمر أكثر من الرجال، إلا أن نسبتهن أقل من نسبة الرجال (96 امرأة لكل 100 رجل)، وهي في الضفة الغربية 95، وفي قطاع غزة 97 [1]. وتتفاوت هذه النسبة بين لواء وآخر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب ما هو موضح في **الشكل (1-1)**، حيث كانت أعلى نسبة في لواء القدس وأقلها في لواء الخليل، ومن الممكن إرجاع السبب في وجود هذه الفروقات البسيطة في هذه النسبة إلى وجود اختلافات بين الجنسين في اكثر من مؤشر ذات علاقة كتوقع البقاء على قيد الحياة ونسب المهاجرين ومعدلات الوفيات، حيث تؤثر هذه المتغيرات في النسبة الكلية كما أن لها تأثير في النسبة حسب فئات عمريه معينة بصورة اكثر وضوحا واكثر إظهارا لتأثير أحد هذه المتغيرات دون غيرها.

شكل 1-1: نسبة النساء لكل 100 رجل حسب اللواء، 1995

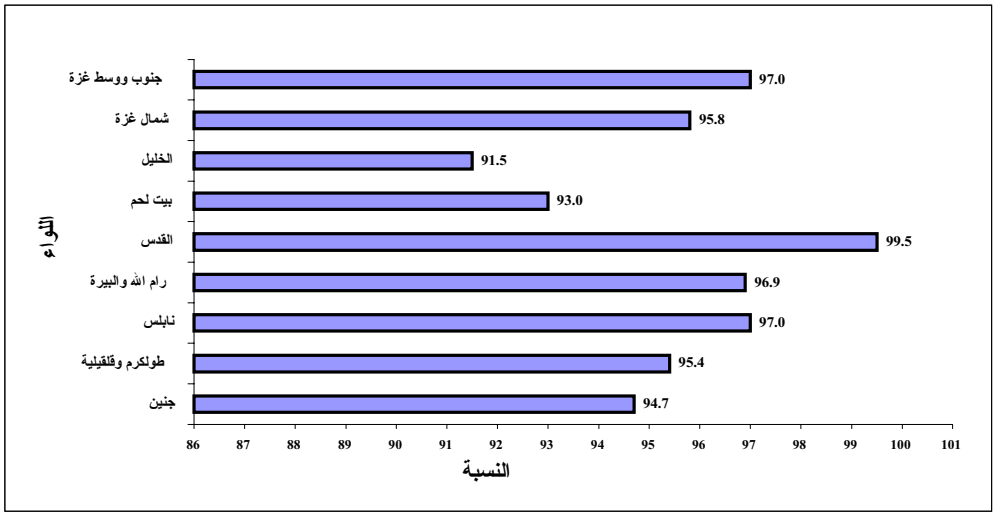

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1995، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. بيانات غير منشورة.*

وبشكل عام فإن نسبة النساء لكل 100 رجل في المجتمع الفلسطيني تقترب مما هي عليه في معظم الدول النامية حيث تقل هذه النسبة في هذه الدول عن 95، في حين أن هذه النسبة تزيد عن 105 امرأة لكل 100

رجل في معظم الدول المتقدمة النمو حيث تعمر النساء اكثر في هذه الدول، وهي في العالم حوالي99. كما أن هذه النسبة متقاربة مع ما هي عليه في بعض الدول المجاورة وأقل مما هي عليه في دول أخرى كما هو موضح في **الجدول (1-1)**.

جدول 1-1: عدد النساء لكل 100 رجل في بعض الدول المجاورة

الدولة	الأردن	العراق	مصر	الضفة الغربية وقطاع غزة *	إسرائيل	لبنان	سوريا
النسبة	95.0	96.0	97.0	95.7	102.0	105.0	98.0

المصدر: الأمم المتحدة، المرأة في العالم 1995 اتجاهات وإحصاءات، ص 23 – 26، الجدول 1.

* دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية *1995، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. بيانات غير منشورة.*

ولكن على ما يبدو فإن نسبة النساء لكل 100 رجل آخذه في الارتفاع التدريجي حيث أشارت النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذ في نهاية عام 1997، بان النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة 96.9، وهي في الضفة الغربية 96.7، وفي قطاع غزة 97.3. وحسب المحافظة فالنتائج كما هو مبين في **الشكل (1-2)**.

شكل 1-2: نسبة النساء لكل 100 رجل حسب المحافظة، 1997

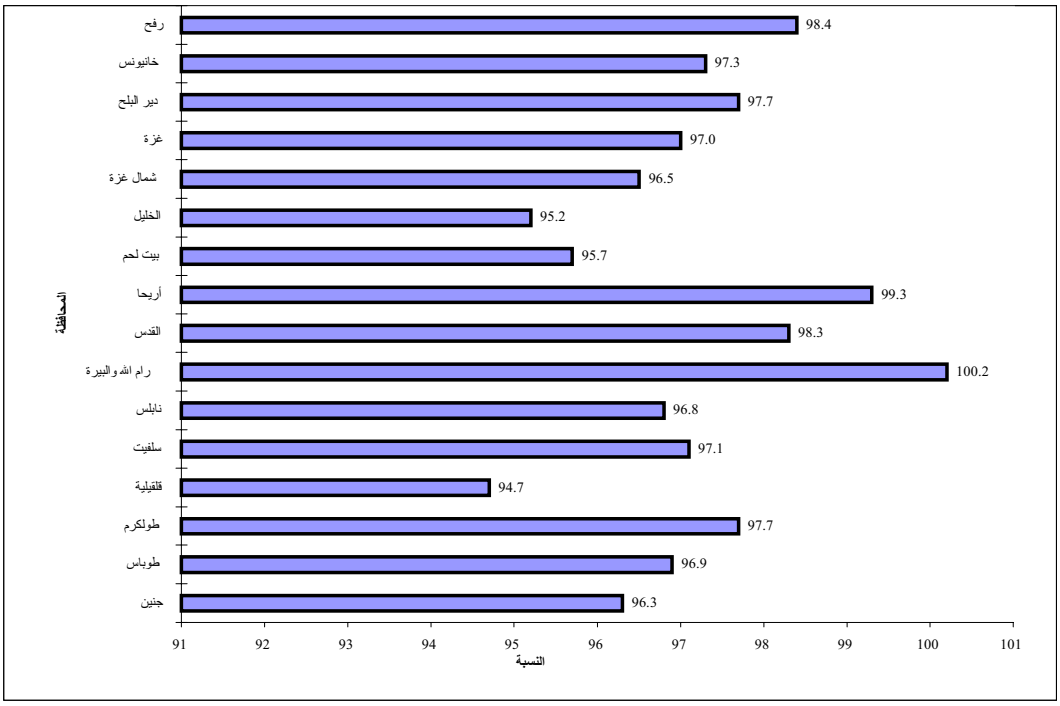

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، بيانات أولية غير منشورة.*

التركيب العمري والنوعي

المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، إذ بلغ العمر الوسيط 16 سنه (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف السكان اصغر من هذا العمر والنصف الثاني اكبر منه) ويمتاز الهرم السكاني **شكل (1-3)** بقاعدته العريضة حيث أن نسبة صغار السن الذين

أعمارهم تقل عن 15 سنه من الأطفال الإناث والذكورحوالي47% من مجموع السكان، وهذه النسبة تتفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة فهي على التوالي 45% و 50% كما هو موضح في **الجدول (1-2)**،

شكل 1-3: التوزيع السكاني للضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس، 1995

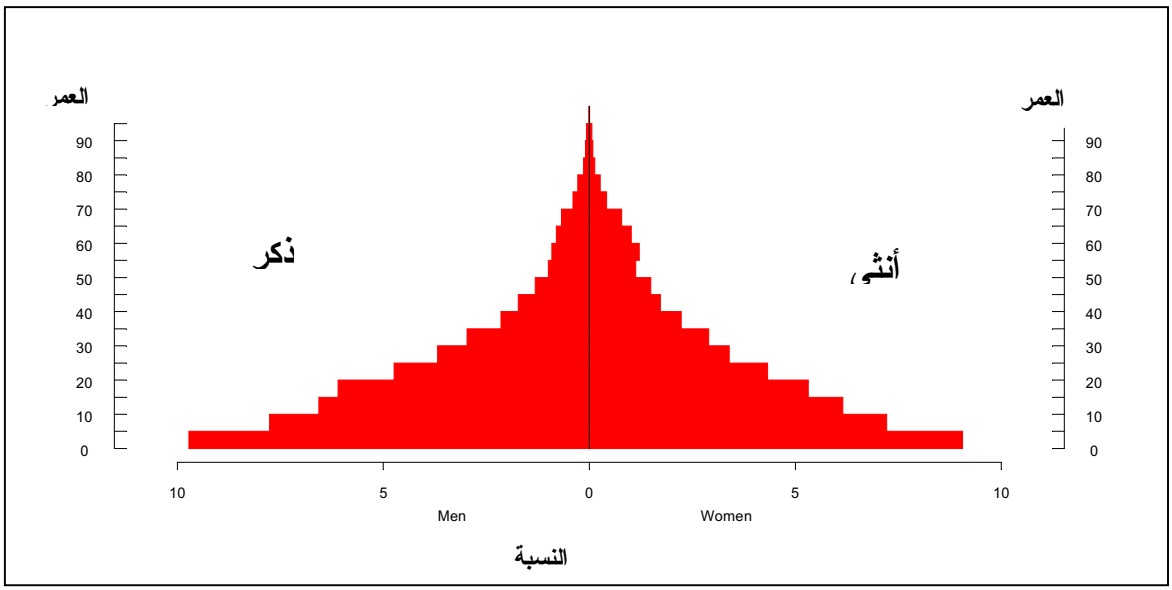

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية.*

ويعود هذا التفاوت إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في قطاع غزة عما هي عليه في الضفة الغربية، وارتفاع نسبة هذه الفئة يؤدي إلى زيادة العبء الملقى على كاهل المرأة كونها الأم والمربية وأحيانا المعيل الوحيد ماديا في حالة كونها أرملة أو مطلقة وتعيش مع أطفالها الصغار، وكذلك يستدعي ارتفاع نسبة هذه الفئة زيادة في توفير خدمات صحية وتعليمية تغطي احتياجاتها وهذا مما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة.

جدول 1-2: التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والجنس والمنطقة في فئات عمريه معينة، 1995

الفئة العمرية	الضفة الغربية				قطاع غزة				المجموع			
	نساء	رجال	كلا الجنسين	نسبة النساء لكل100 رجل	نساء	رجال	كلا الجنسين	نسبة النساء لكل100 رجل	نساء	رجال	كلا الجنسين	نسبة النساء لكل100 رجل
4-0	17.4	17.8	17.6	92.7	20.8	21.4	21.1	94.0	18.5	19.0	18.8	93.2
14-5	26.4	27.4	26.9	91.7	29.2	29.2	29.2	96.2	27.4	28.0	27.7	93.3
49-15	45.2	45.5	45.3	94.8	40.8	42.3	41.6	93.1	43.7	44.4	44.1	94.3
64-50	7.2	5.7	6.4	120.0	6.2	4.5	5.3	133.2	6.9	5.3	6.0	123.9
+65	3.9	3.6	3.7	101.9	3.0	2.6	2.8	112.0	3.6	3.3	3.4	104.6
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**95.3**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**96.5**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**95.7**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية،1997*، ص 94، جدول 36.

وتراوحت نسبة هذه الفئة ما بين 40% في لواء القدس و 49% في لواء الخليل، في حين تصل إلى 51% في شمال قطاع غزة. ويعود هذا التفاوت إلى نفس السبب وهو ارتفاع معدلات الخصوبة في لواء الخليل مقارنة بباقي ألوية الضفة الغربية إذ يقترب معدل الخصوبة في هذا اللواء إلى ما هو عليه الحال في ألوية قطاع غزة [2]. وكذلك فان هذه النسبة في المجتمع الفلسطيني أعلى مما هي عليه في الدول النامية بشكل عام إذ تتراوح ما بين 30–54%، وهي أيضا أعلى مما هي عليه في بعض الدول المجاورة كما هو موضح في **الجدول (1–3)**.

جدول 1–3: نسبة الذين أعمارهم أقل من 15 سنة في بعض الدول المجاورة، 1995

الأردن	العراق	مصر	الضفة الغربية وقطاع غزة *	إسرائيل	لبنان	سوريا
44.0	44.0	38.0	46.5	29.0	34.0	48.0

المصدر: الأمم المتحدة، المرأة في العالم 1995 اتجاهات وإحصاءات، ص 23 – 26، الجدول (1).

* دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 94، جدول 36.

وتكاد تتساوى نسبة الأطفال الإناث من مجموع الإناث ونسبة الأطفال الذكور من مجموع الذكور، والملاحظ أن نسبة الأطفال الإناث اقل من نسبة الأطفال الذكور في هذه الفئة إذ بلغت نسبة الأطفال الإناث لكل 100 طفل ذكر 93 في الضفة الغربية وقطاع غزة و 92 في الضفة الغربية و 95 في قطاع غزة. ومن الممكن إرجاع السبب في زيادة نسبة الأطفال الذكور على الإناث إلى أن نسبة الجنس عند الولادة تميل اكثر لصالح الذكور ويبقي لها الأثر الأكبر في تفسير هذا الاختلاف بالرغم من أن معدلات وفيات الأطفال والرضع الذكور أعلى من الإناث وقد يكون هناك نقص في تسجيل الأطفال الإناث.

وبالنسبة لكبار السن من النساء والرجال والذين أعمارهم 65 سنة فأكثر فإن نسبتهم قليلة 3% في المجتمع الفلسطيني، وانخفاض هذه النسبة يعود إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة وارتفاع معدلات الوفيات في هذه الفئة العمرية، ونسبة هذه الفئة في الضفة الغربية 4% وفي قطاع غزة 3%، وقد يكون لارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة في الضفة الغربية عما هو عليه في قطاع غزة أثر في تفسير الاختلاف البسيط في هذه النسبة، وكذلك فإن هذه النسبة تراوحت ما بين 3% في لواء الخليل في حين كانت أعلاها في لواء رام الله والبيرة 5%. والملاحظ أن نسبة النساء في هذه الفئة من مجموع النساء أعلى قليلا من نسبة الذكور لنفس الفئة من مجموع الذكور، إذ أن نسبة النساء لكل 100 رجل في هذه الفئة تميل لصالح الإناث إذ هي 105 في الضفة الغربية وقطاع غزة و 102 في الضفة الغربية و 112 في قطاع غزة، وقد يكون لتوقع البقاء على قيد الحياة اثر في ذلك إذ أن توقع البقاء على قيد الحياة للإناث أعلى مما هو عليه للذكور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومع أن نسبة هذه الفئة وكذلك الفجوة ما بين الذكور والإناث قليلة إلى حد ما إلى انه لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن وخاصة الإناث منهم إذ غالبا ما تعيش الإناث كبار السن بمفردهن، وكذلك عند اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد سن التقاعد أو صرف بدل ضمان اجتماعي لكبار السن.

أما بالنسبة لفئة السكان في سن العمل والذين هم في العمر 15–64 سنة فهي تقريبا تعادل نصف السكان إذ أن نسبتهم 50% من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتفاوت هذه النسبة ما بين 52% في الضفة الغربية و47% في قطاع غزة وتزيد نسبة الإناث من مجموع الإناث على نسبة الذكور من مجموع الذكور في هذه الفئة، إذ أن نسبة النساء لكل 100 رجل في هذه الفئة تميل لصالح الرجال في الفئة 15–49 ولصالح الإناث في الفئة 50–64، وقد يكون سبب تفاوت النسب ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وما بين الذكور والإناث في هذه الفئة يعود إلى زيادة معدلات الهجرة بين الذكور مما هي عليه بين الإناث، وكذلك قد تكون معدلات الهجرة في الضفة الغربية أعلى مما هي عليه في قطاع غزة.

من الملاحظ أيضا ارتفاع نسبة النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة) ضمن هذه الفئة إذ أن نسبتهن 44% من مجموع النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه النسبة في الضفة الغربية 45% وفي قطاع غزة 41%.

مما سبق نستنتج أن معدلات الإعالة (النسبة ما بين كبار السن الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر وصغار السن الذين أعمارهم أقل من 15 سنة إلى السكان في سن العمل الذين أعمارهم 15–64 سنة) في المجتمع الفلسطيني عالية وهي في الضفة الغربية وقطاع غزة 99.6، وهذه النسبة لا تعكس معدلات الإعالة الاقتصادية الحقيقية إذ أن نصف السكان هم من فئة المعالين والنصف الآخر هم في سن العمل آخذين بالاعتبار ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع بشكل عام وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وارتفاع نسبة الإناث في سن الإنجاب، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات للأفراد في سن 15–24 سنة. ولكن تبقي هذه النسبة مؤشر على مدى العبء الذي يتحمله الشباب البالغين حيال المعالين.

ثانيا: الزواج

النساء والرجال حسب الحالة الزواجية

لتوزيع النساء والرجال وخاصة في فئات عمريه محددة حسب الحالة الزواجية انعكاسات على معدلات الخصوبة وبالتالي معدلات النمو السكاني (حيث صنفت الحالة الزواجية إلى غير متزوج، متزوج، مطلق، أرمل، منفصل. ويقصد بالزواج وجود عقد اقتران بين الرجل والمرأة تبعاً للأشكال التي يحددها القانون أو العرف. والشخص المتزوج هو المتزوج زواجاً فعلياً سواءً كان الزوجان مقيمين معاً وقت إجراء المسح أم لا). ولكن لوحظ اختلافات بسيطة ما بين التويع النسبي للنساء والرجال حسب الحالة الزواجية ما بين عامي 1991 و1995. حيث لوحظ انخفاض بسيط في نسب المتزوجين حاليا من كلا الجنسين ويقابله ارتفاع بسيط في نسب الذين لم يسبق لهم الزواج، في حين كانت هناك اختلافات بسيطة غير ملحوظة في نسب المطلقين والأرامل والمنفصلين من كلا الجنسين حسب ما هو موضح في **الجدول (1-4)**.

وانخفاض نسبة المتزوجين من كلا الجنسين وارتفاع نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج لوحظت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعود السبب في تباين هذه النسب ما بين عامي 1991 و 1995 إلى ارتفاع العمر عند الزواج الأول لكل من النساء والرجال ما بين هذين العامين.

وكذلك أشارت النسب إلى أن الانخفاض في نسبة المتزوجين من الرجال كان بصورة ملحوظة اكثر مما هو عليه للنساء، وكذلك ارتفاع نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج كانت بصورة ملحوظة اكثر بين الرجال مما هي عليه للنساء في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي كل من الضفة و غزة، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الارتفاع في العمر عند الزواج الأول بالنسبة للرجال كان بصورة أعلى مما هو عليه للنساء وذلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 1-4: توزيع النساء والرجال حسب الحالة الزواجية والمنطقة، 1991، 1995

الحالة الزواجية	1991*			1995**		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
أعزب						
نساء	32.0	26.4	30.1	33.5	27.1	31.4
رجال	41.9	35.5	39.8	44.4	38.6	42.6
متزوج						
نساء	57.9	64.5	60.1	57.3	63.1	59.1
رجال	56.6	63.3	58.8	54.5	60.0	56.2
مطلق						
نساء	0.8	1.0	0.8	1.0	1.4	1.1
رجال	0.3	0.1	0.3	0.2	0.3	0.2
أرمل						
نساء	8.7	7.8	8.3	7.8	7.9	7.8
رجال	1.1	0.9	1.0	0.8	1.0	0.8
منفصل						
نساء	0.6	0.7	0.6	0.5	0.6	0.5
رجال	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع						
نساء	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
رجال	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: *مركز الإحصاء الفلسطيني 1994، ديمغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، *سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم (1)، ص102-104.*

* النسب محسوبة للأعمار 15 سنة فأكثر.

** دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم3)، الزواج – نتائج تفصيلية، ص 31-33، جداول 1-3.

** النسب محسوبة للأعمار 14 سنة فأكثر.

هناك أيضا اختلافات في التوزيع النسبي لكل من النساء والرجال حسب الحالة الزواجية، حيث أن النسبة لمن لم يسبق لهم الزواج أقل للنساء مما هي عليه للرجال، في حين أن نسبة المتزوجين من النساء أعلى مما هي عليه للرجال وكذلك فإن نسبة المطلقين والأرامل والمنفصلين من النساء أعلى منها للرجال، ويعود السبب في تباين نسب غير المتزوجين والمتزوجين بين النساء والرجال إلى اختلاف العمر عند الزواج الأول حيث هناك ميل لدى النساء للزواج في سن مبكر أكثر من الرجال، وزيادة احتمالية زواج الرجال بعد بلوغهم سن معين أكثر من النساء، وكذلك إلى ميل الرجال بصورة اكثر إلى تكرار الزواج، أو تعدد الزوجات مقارنة بالنساء، وقد يكون لتوقع البقاء على قيد الحياة اثر في تفسير زيادة نسبة الأرامل من النساء حيث أن توقع البقاء على قيد الحياة للمرأة أعلى مما هو للرجل.

وبالنظر إلى توزيع النساء والرجال حسب الحالة الزواجية والعمر يتضح لنا نقاط مهمة يجب النظر لها بحرص حول أنماط الزواج لكل من المرأة والرجل الفلسطيني، حيث أن ما نسبته 24% من النساء في الفئة العمرية 15 – 19 (سن المراهقة) حاليا متزوجات بالمقابل فإن نسبة الذكور المتزوجين في نفس الفئة العمرية هي 2% فقط. حيث أن هذه النسب مرتفعة عند مقارنتها بالدول المجاورة.

ولزيادة نسبة المتزوجات من الإناث في هذه الفئة العمرية انعكاسات سيئه على المرأة، حيث قد يؤدي ذلك إلى حرمان المرأة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل، بالإضافة إلى زيادة احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكر، وهذا أيضا له انعكاسات سيئة على صحة الأم والطفل، وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة.

ولكن تبدأ الفجوة ما بين نسب المتزوجين من النساء والرجال في الانحسار بأقل فارق للفئة العمرية 25–29 حيث كانت نسبة المتزوجين 78% للنساء و 71% للرجال، وتعود الفجوة ما بين نسب الرجال والنساء المتزوجين الى الازدياد بعد العمر 50 سنة.

نسبة المتزوجين من كلا الجنسين تزداد مع ازدياد العمر حيث بلغت أعلى نسبة للنساء المتزوجات في الفئة العمرية 35-39 وهي 84% في حين كانت أعلى نسبة للرجال المتزوجين في الفئة العمرية 45-49 وهي 99% كما هو موضح في **الشكل (1–4)**، وت_زداد نسبة المتزوجين من النساء والرجال بنسب قليلة جدا في فئات الأعمار35-39 سنة و40-44 سنة و 45–49 سنة، وهذا مؤشر على أن الرجال يتزوجون من نساء أصغر منهم سنا وقد يتراوح الفارق في العمر ما بين5-1 سنة، وتبدأ نسبة المتزوجين من كلا الجنسين بالانخفاض عند العمر 50 سنة بالنسبة للذكور والعمر 45 سنة بالنسبة للإناث، ولكن تبقى نسب الذكور المتزوجين هي الأعلى حيث تصل هذه النسبة إلى 88% للرجال في العمر 65 سنة فأكثر و34% للنساء في نفس العمر. ويعود ذلك إلى أن هناك ميل اكثر لدى الرجال للزواج في أعمار متأخرة سواء كان زواج أول أو ثاني مما هو عليه الحال بالنسبة للنساء.

والملاحظ أن ما تم الإشارة إليه سابقا ينطبق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن نسبة المتزوجين من النساء والرجال في الفئة العمرية 15-19 سنة هي أعلى خاصة للنساء في قطاع غزة مما هي عليه في الضفة الغربية حيث تبلغ النسبة بين النساء 30% في غزة و 21% في الضفة الغربية، بينما تبلغ هذه النسبة للرجال 3% في غزة و 2% في الضفة الغربية.

وكذلك فإن أعلى نسبة للنساء المتزوجات في الضفة الغربية وقطاع غزة هي للفئة العمرية 35-39 سنة وهي في الضفة الغربية أقل (83%) مما هي عليه في قطاع غزة (86%)، بالمقابل فإن أعلى نسبة للذكور المتزوجين هي للفئة العمرية 45–49 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي في الضفة الغربية 99% وفي قطاع غزة 98%.

ويبدو أن الزواج في قطاع غزة اكثر استقرارا من الضفة الغربية حيث أن نسب المتزوجين من كلا الجنسين في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية ويعود التباين في هذه النسب إلى اختلاف في العمر عند

الزواج الأول ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة إذ هو في قطاع غزة أقل مما هو عليه في الضفة الغربيـــة، وكذلك هناك اختلافات في نسب الذكور والإناث حسب عدد مرات الزواج وكذلك عدد الزوجات لدى الذكـــور إذ هي في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية.

شكل 1-4: التوزيع النسبي للمتزوجين من النساء والرجال حسب العمر والمنطقة، 1995

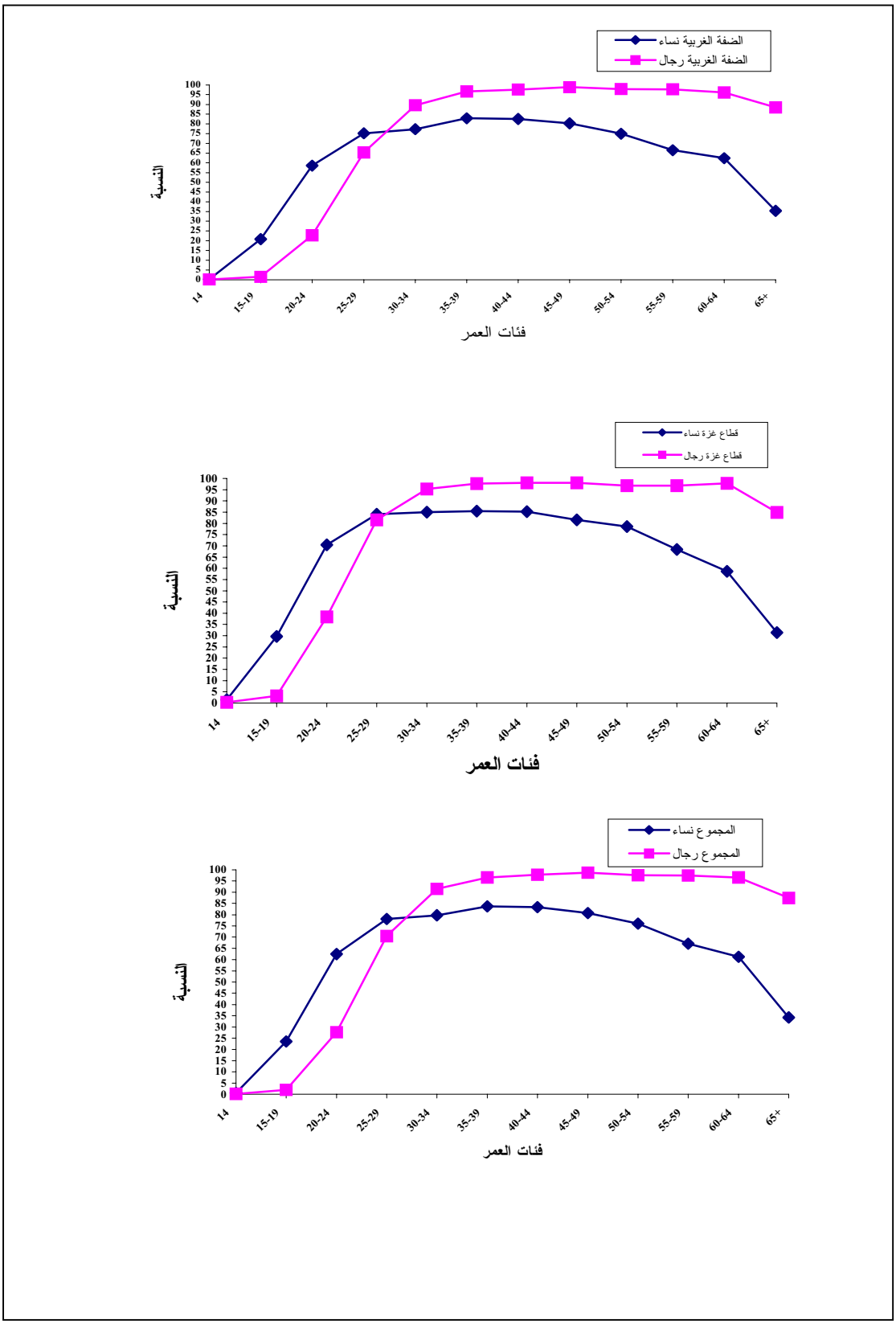

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية*، ص 31 – 33، جداول (1 – 3).

أما بالنسبة لمن لم يسبق لهم الزواج من النساء والرجال (العزاب) فإن نسبهم الإجمالية بين الرجال هي حوالي43% وهي أعلى من نسب النساء 31%، وذلك يعود إلى اختلاف العمر عند الزواج الأول ما بين الذكور والإناث. ولكن الملاحظ أن نسب العزاب تنخفض مع ازدياد العمر فهي 20% للنساء في الفئة العمرية 25 –29 وتصل إلى ما نسبته 3% للنساء في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر، بالمقابل فإن نسب الذكور العزاب لنفس الفئات هي على التوالي 29%، 1%. وكذلك فإن نسبة الإناث اللواتي لم يسبق لهن الزواج في الأعمار 15–29 سنة أقل من نسب الرجال. ولكن بعد العمر 30 سنة تصبح نسب الرجال هي الأقل ففي الفئة 35–39 سنة بلغت نسبة النساء العزباوات 12% مقابل 2% للذكور، في حين بلغت هذه النسب للنساء والرجال في الفئة العمرية 60–64 سنة 4%، 1% على التوالي كما هو موضح في **شكل (1–5)**.

وهذا مؤشر على أن سن الزواج لدى النساء أقل، وكذلك احتمال بقاء النساء بدون زواج يزيد بعد بلوغ الأنثى سن الثلاثين، في حين أنه يبقى للذكر فرصة للزواج بصرف النظر عن عمره. إذ انه ينظر للمرأة بالدرجة الأولى كمنجبة للأبناء وحيث انه تقل احتمالية إنجاب الأبناء مع زيادة العمر للأنثى لهذا تقل احتمالية زواجها. وقد يكون لذلك انعكاسات سيئة على مسيرة حياة المرأة وقد يؤدي ذلك إلى حدوث مشاكل اجتماعية.

وبالنظر إلى هذه النسب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن الخروج بنفس الملاحظات السابقة حيث أن نسب الإناث العزباوات اقل من نسب الذكور، وهي في قطاع غزة اقل من الضفة. وكذلك تقل احتمالية زواج الإناث بعد العمر 30 سنة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبشكل عام فإن نسب العزاب الإناث والذكور حسب الفئات العمرية في قطاع غزة اقل منها في الضفة الغربية ويعود التباين في النسب إلى اختلاف العمر عند الزواج الأول فهو في قطاع غزة اقل من الضفة الغربية، وكذلك إلى اختلاف نسبة الذين يتزوجوا أكثر من مرة حيث هي في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية.

أما بالنسبة للأرامل من النساء والرجال فإن نسبة النساء الأرامل أعلى (8%) مما هي عليه للذكور (1%)، والملاحظ أن هذه النسبة تزداد مع العمر، وتبدأ بالارتفاع الملحوظ بعد العمر 50 وخاصة بين النساء، إذ أن نسبة الأرامل من النساء في مختلف الفئات العمرية أعلى من نسب الذكور الأرامل، وتصل إلى أعلى نسبها في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر حيث أن نسبة النساء الأرامل 61% مقابل 12% للرجال في نفس الفئة.

وهذا النمط سائد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث أن نسبة النساء الأرامل أعلى من نسبة ال_رجال الأرامل، وتزداد مع العمر وبفارق واسع حيث تصل هذه النسبة إلى 60% للنساء و 11% للرجال في الضفة الغربية، بالمقارنة مع ما نسبته 64% و 15% في قطاع غزة للذين أعمارهم 65 سنة فأكثر. ويعود السبب في زيادة نسبة النساء الأرامل على الرجل إلى ميل الرجال للزواج مرة ثانية بعد موت زوجاتهم اكثر من الإناث وبشكل خاص في الأعمار المتقدمة وهذه الظاهرة موجودة في قطاع غزة بنسب أعلى من الضفة، كما قد يكون لتوقع البقاء على قيد الحياة والذي هو لدى النساء أعلى من الرجال أثر في تفسير هذه النسب.

شكل 1-5: التوزيع النسبي لمن لم يسبق لهم الزواج (العزاب) من النساء والرجال حسب العمر والمنطقة، 1995

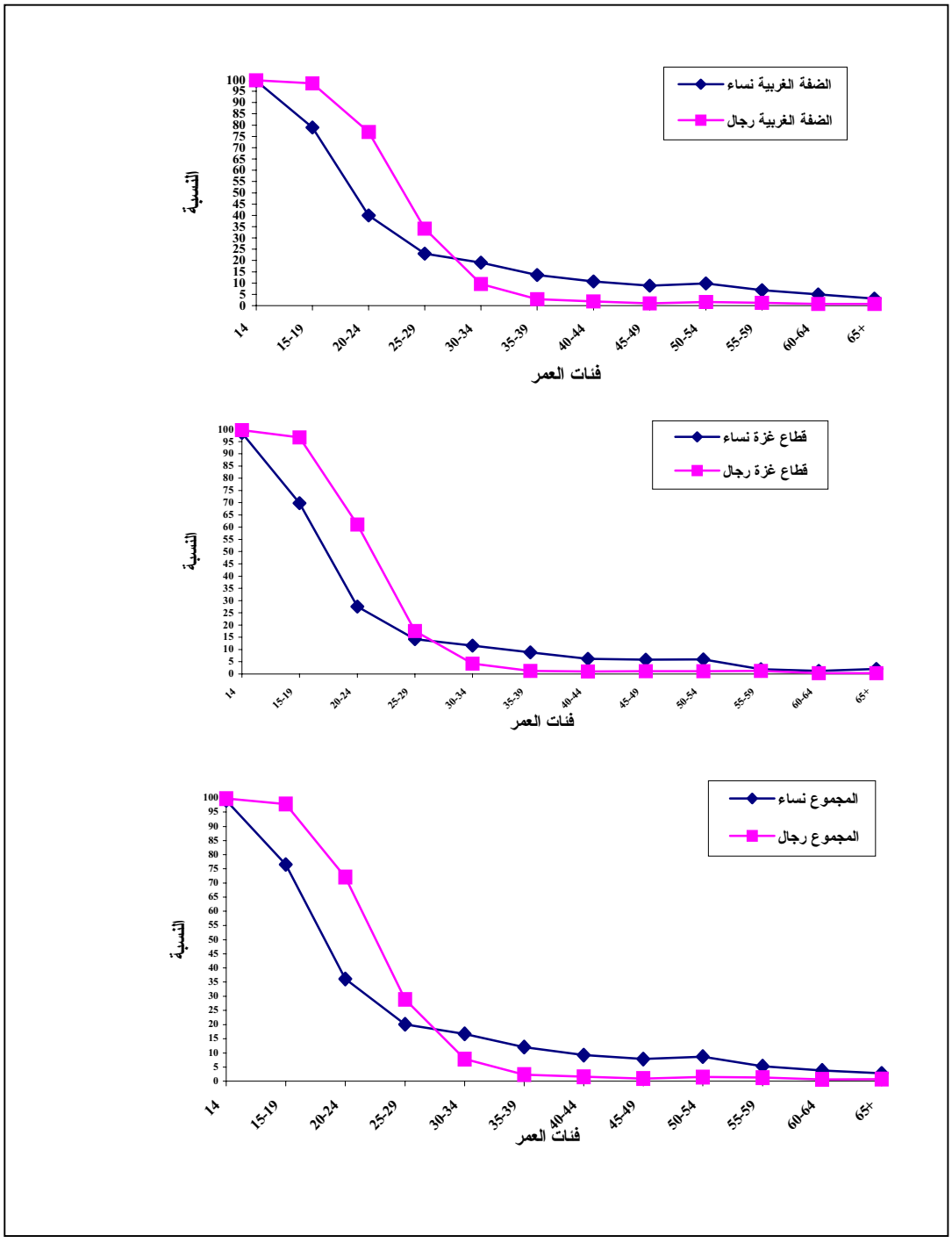

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية، ص 31 – 33، جداول (1-3)

شكل 1-6: التوزيع النسبي للأرامل من النساء والرجال حسب العمر والمنطقة، 1995

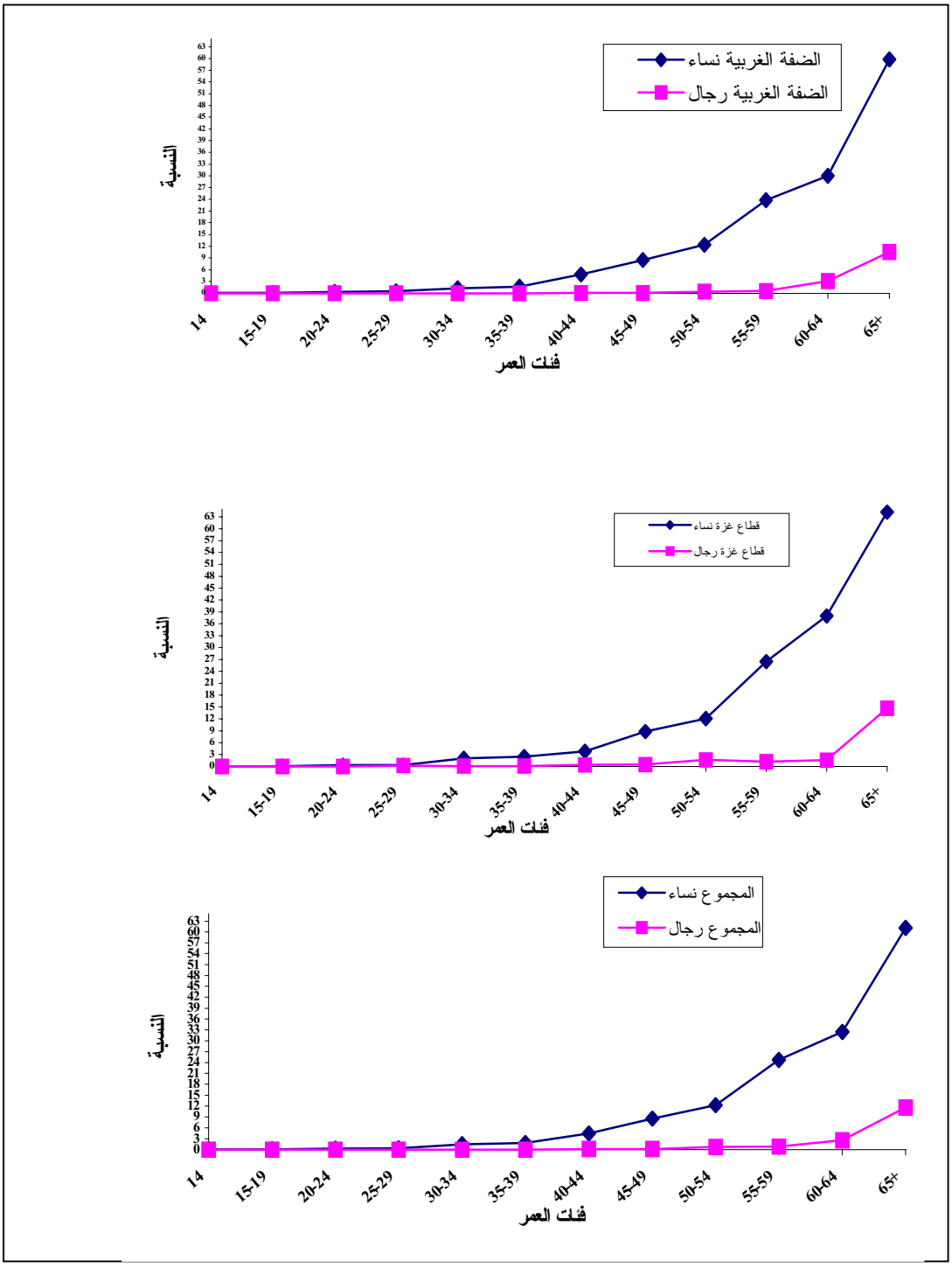

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الـزواج – نتائج تفصيلية*، ص 31 – 33، جداول (1-3)

أما بالنسبة للمطلقين من النساء والرجال فهي بين النساء أعلى 1% مقابل 0.2% للرجال، وهي بين النساء أعلى مما هي عليه للرجال في مختلف الفئات العمرية إذ تصل إلى 2% للنساء في الفئة العمرية 50-54 مقابل 0.1% للرجال.

ويلاحظ ذلك ايضا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أن نسبة المطلقات من النساء في الضفة الغربية 1.0% وفي قطاع غزة 1.4% في حين هي للرجال 0.2%، 0.3% على التوالي.

وكذلك فان نسبة النساء المنفصلات أعلى من الرجال مع أنها بنسب بسيطة جدا، إذ بلغت بين النساء 0.5% وبين الرجال 0.1%، وهي بين النساء في مختلف الفئات العمرية أعلى مما هي عليه بين الرجال. وينطبق ذلك على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعود السبب في تباين النسب ما بين النساء والرجال في حالة الطلاق والانفصال إلى ميل الرجال للزواج مرة ثانية اكثر من النساء.

إن زيادة نسبة النساء الأرامل والمطلقات والمنفصلات تزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة حيث غالبا ما تعيش هذه النساء لوحدهن أو مع أولادهن وبالتالي تتحمل مسؤولية إعالة نفسها وإعالة الآخرين خاصة إذا لم يتوفر بينهم من هو قادر على ذلك، ويتطلب ذلك وضع قوانين تتعلق بصرف مخصصات مالية للمرأة في حالة الترمل والطلاق والانفصال وعدم توفر شخص يتحمل مسؤولية إعالتها.

العمر عند الزواج الأول

نستنتج من خلال ما سبق عرضه لتوزيع الأفراد حسب الحالة الزواجية والعمر، أن الزواج في الضفة الغربية وقطاع غزة يتم في سن مبكر وخصوصا بين الإناث، إذ بلغ متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول (وهو مقياس لمتوسط العمر عند الزواج الأول، مشتق من مجموعة نسب العزاب في أعمار أو فئات عمريه مختلفة، ويحسب عادة للذكور والإناث كل على حده) للنساء في الضفة الغربية حوالي 23 سنة في حين بلغ هذا العمر للرجال 26 سنة، وهو أعلى مما هو عليه في قطاع غزة إذ بلغ للنساء حوالي 21 سنة وللرجال 24 سنة [3]. ويعتبر متوسط العمر العزوبي منخفضا عند مقارنته مع الدول المتقدمة وقريب مما هو عليه في بعض الدول النامية.

وكذلك فإن العمر الوسيط عند الزواج الأول يدعم ما سبق استنتاجه إذ أن النساء تتزوج في سن أصغر من الرجال، حيث بلغ العمر الوسيط للنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة 18 سنة وللذكور 23 سنة. في حين أن العمر الوسيط لزواج الذكور في الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في قطاع غزة.

ولكن الملاحظ أن العمر عند الزواج الأول آخذ في الارتفاع التدريجي ولكن بصورة بسيطة جدا، حيث أن العمر الوسيط عند الزواج الأول يقل مع العمر ويمكن ملاحظة ذلك بصورة أوضح بين النساء مما

هي عليه بين الرجال، حيث بلغ 17 سنة للنساء في العمر 60–64 سنة، في حين هو 19 سنة للنساء في الفئة العمرية 25–29 سنة، والعمر المقابل للذكور في نفس الفئات العمرية 23 سنة. [4]

والملاحظ انه لا يوجد اختلافات كبيرة في العمر الوسيط عند الزواج الأول في مختلف ألوية الضفة الغربية وقطاع غزة لكل من النساء والرجال كما هو موضح في **الجدول (1–5)**.

كما أن العمر الوسيط عند الزواج الأول يقل مع العمر ولكن بصورة اكثر وضوحا بين النساء في مختلف ألوية الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 1–5: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس واللواء، 1995

الجنس	اللواء								
	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	جنوب ووسط غزة
نساء	19.0	19.0	18.0	18.0	18.0	17.0	18.0	18.0	18.0
رجال	24.0	24.0	24.0	24.0	24.0	22.0	22.0	22.0	22.0

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996 *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الألوية المقارن*، ص 58، جدول 24.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن للتعليم اثر في _متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول حيث يزداد هذا العمر بزيادة المؤهل العلمي للفرد، ولكن الزيادة تكون بصورة ملحوظة اكثر بين الرجال مما هي عليه بين النساء، إذ بلغ هذا العمر للنساء اللواتي تعليمهن ابتدائي 21 سنة وللرجال من حملة نفس المؤهل 24 سنة، بالمقابل فإن هذا العمر للنساء اللواتي تعليمهن اكثر من ثانوي حوالي 23 وللرجال حملة نفس المؤهل 27 سنة. كما هو موضح في **الشكل (1–7)**.

شكل 1–7: متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول للنساء والرجال حسب المؤهل العلمي، 1995

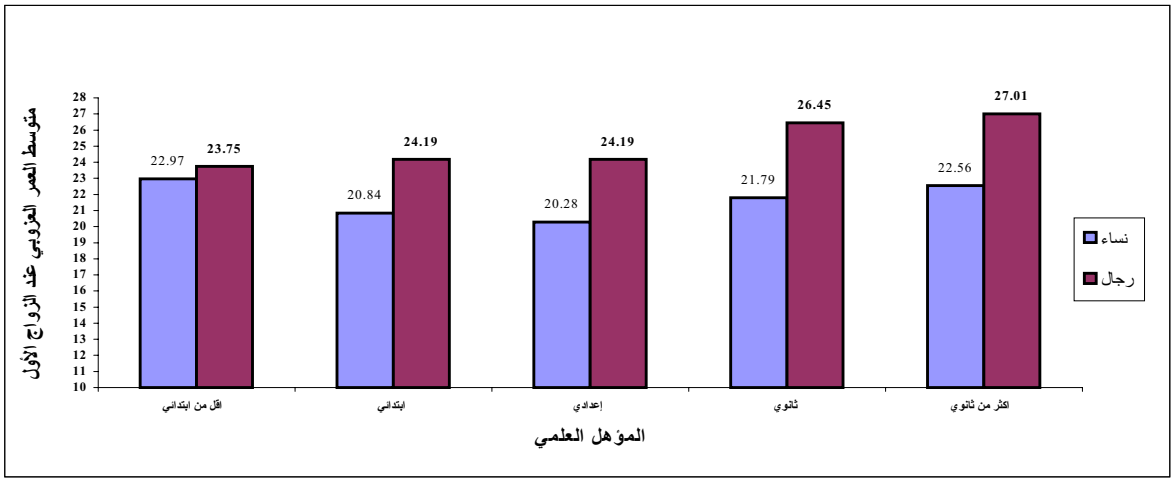

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية *1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية*، ص 81، جدول 33.

ويمكن إرجاع السبب في اختلاف متوسط العمر عند الزواج الأول ما بين النساء والرجال حيث هو اقل بين النساء، إلى أن الذكر غالبا ما يتحمل مسؤولية اكبر من الأنثى حيث هو المسؤول ماديا عن توفير مصاريف الزواج وتكوين أسرة جديدة.

وكذلك من خلال استعراض نسبة النساء والرجال المتزوجين عند أعمار معينة حسب العمر الحالي يتضح لنا أن الزواج المبكر ظاهرة موجودة في المجتمع الفلسطيني وخاصة بين النساء حيث أن ما نسبته 19% من النساء في الفئة العمرية 15–19 (سن المراهقة) تزوجن قبل بلوغهن العمر 18 سنة مقارنة بما نسبته 1% من الرجال في نفس الفئة العمرية كما هو موضح في **الجدول (1–6)**.

ولكن النسب في هذه الفئة العمرية خاصة للنساء في قطاع غزة أعلى حيث بلغت 25% مما هي عليه في الضفة الغربية17%، في حين هي للرجال في قطاع غزة 1% وللنساء 0.5%. وهذه الظاهرة متواجدة حتى بين الأجيال السابقة حيث تزيد مع تقدم العمر وهي بين النساء أعلى في مختلف الأجيال وذلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

طبعا لا بد من الإشارة إلى أن انخفاض العمر عند الزواج الأول وخاصة بين النساء له آثار سيئة على صحة الأم والطفل، بالإضافة إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة، كما انه عائق أمام المرأة بحيث تقل احتمالية حصولها على مؤهل علمي عالي وكذلك حصولها على فرصة عمل تساعدها في تحسين ظروفها المعيشية.

جدول 1–6: نسبة المتزوجين حتى العمر 18 سنة حسب العمر والمنطقة، 1995

فئات العمر	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
19–15	16.8	0.5	25.0	1.4	19.4	0.8
24–20	26.0	1.7	35.7	3.4	29.1	2.2
29–25	24.7	2.4	26.7	3.7	25.4	2.8
34–30	27.8	2.5	30.1	5.2	28.5	3.4
39–35	36.4	5.2	32.0	8.1	35.1	6.2
44–40	33.9	4.2	24.3	6.1	30.8	4.9
49–45	29.4	3.6	31.4	4.3	30.0	3.8
54–50	37.0	5.5	46.7	6.3	39.8	5.7
+55	54.0	10.8	56.5	13.4	54.7	11.5

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية*، ص 73–75، جداول 25 – 27..

أنماط الزواج

غالبا ما تسود ظاهرة الزواج لمرة واحدة ما بين النساء والرجال حيث أن ما نسبته 96% من النساء و 89.5% من الرجال الذين سبق لهم الزواج تزوجوا مرة واحدة. ولكن الملاحظ أن ظاهرة الزواج لأكثر من مرة موجودة في المجتمع الفلسطيني ما بين النساء والرجال ولكن نسبة الرجال الذين تزوجوا اكثر من مرة أعلى حوالي 10.5% مقابل 4% للنساء. وهي في قطاع غزة (5% للنساء و 13% للرجال) أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية (3% للنساء و 9% للرجال).

ولكن هذه الظاهرة آخذه في التناقص حيث أن نسب المتزوجين لأكثر من مرة تزداد مع العمر فهي 8% للنساء في الفئة العمرية 60 سنة فأكثر بالمقارنة مع ما نسبته 1% في الفئة العمرية 20-24 سنة، ونسب الذكور في نفس الفئات العمرية 25% و 2%على التوالي. ويمكن ملاحظة ذلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن نسب التناقص في قطاع غزة اقل مما هي عليه في الضفة الغربية، إذ أن هذه النسب ولمختلف الفئات العمرية في قطاع غزة أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية ولكلا الجنسين كما هو موضح في **الجدول (1-7)**.

وكذلك فإن ظاهرة تعدد الزوجات موجودة في المجتمع الفلسطيني حيث أن ما نسبته 3.5% من الرجال المتزوجين متزوجين من زوجتين فأكثر، في حين نسبتهم في قطاع غزة أعلى قليلاً 4.4% مما هي عليه في الضفة الغربية 3.0%.

جدول 1-7: التوزيع النسبي للذين سبق لهم الزواج اكثر من مرة من النساء والرجال حسب العمر والمنطقة، 1995

فئات العمر	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	نساء	*رجال*	*نساء*	*رجال*	*نساء*	*رجال*
19-15	0.3	–	0.6	–	0.4	–
24-20	0.7	1.8	1.8	2.7	1.1	2.2
29-25	1.7	2.4	2.1	5.3	1.8	3.4
34-30	2.6	3.3	4.4	8.8	3.2	5.2
39-35	4.1	6.8	5.6	10.7	4.6	8.1
44-40	2.7	7.4	5.1	12.8	3.5	9.3
49-45	3.4	10.9	7.6	16.8	4.8	12.7
54-50	3.8	14.3	9.0	19.6	5.4	15.6
59-55	6.4	17.5	9.2	24.3	7.3	19.5
+60	7.7	22.5	10.2	31.5	8.4	25.1
المجموع	**3.4**	**9.3**	**5.0**	**12.9**	**3.9**	**10.5**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية*، ص 82، جدول 34.

لكن نسب الرجال المتزوجين بزوجتين فأكثر تزيد مع العمر أي أنها آخذة في التناقص، مع أنها في قطاع غزة أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية ولمختلف الفئات العمرية كما هو موضح في **الجدول (1-8)**.

جدول 1-8: التوزيع النسبي للرجال المتزوجين بزوجتين فأكثر حسب العمر والمنطقة، 1995

فئات العمر	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
اقل من 20	–	–	–
24-20	0.3	0.1	0.2
29-25	0.8	1.5	1.0
34-30	1.1	2.9	1.7
39-35	2.7	3.8	3.1
44-40	3.0	5.6	4.0
49-45	5.1	6.6	5.6
54-50	4.8	6.9	5.3
59-55	5.4	8.9	6.4
64-60	5.4	9.4	6.7
69-65	7.0	10.1	7.8
74-70	5.7	12.1	7.6
79-75	8.5	12.3	9.4
+80	4.8	10.5	5.9
المجموع	**3.0**	**4.4**	**3.5**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)*، الزواج – *نتائج تفصيلية*، ص 90، جدول 42.

ويعود السبب في تباين هذه النسب إلى ميل الرجال للزواج بأكثر من زوجة، وكذلك تكرار الـــزواج في حالة الترمل أو الطلاق أو الانفصال اكثر من النساء، وقد يكون لاختلاف العادات والتقاليد اثر في تفســير التباين ما بين الضفة الغربية وغزة.

ولوجود ظاهرة الزواج لأكثر من مرة بين الذكور وتعدد الزوجات آثار سيئة على المرأة، إذ غالبا ما تتحمل الزوجة مسؤولية إعالة نفسها وإعالة أطفالها إذا كان لديها أطفال، وتدبير شؤون أسرتها، وحتـــى فـــي حالة إعالة الزوج لزوجتين وأطفالهما في نفس الوقت فإن ذلك يقلل من مخصصات كل فرد يعيلـــه وبالتـــالي يؤدي ذلك إلى سوء الظروف المعيشية لهؤلاء النساء وأطفالهن خاصة إذا كن غير متعلمات وغير عاملات.

نلاحظ أن ظاهرة زواج الأقارب شائعة في المجتمع الفلسطيني حيث أن ما نسبته 49% من النســـاء اللواتي سبق لهن الزواج متزوجات من قريب لهن من الدرجة الأولى (ابن عم/عمة، ابن خال/خالة) أو قريب من نفس الحمولة، في حين أن هذه النسبة في قطاع غزة أعلى 52% مما هي عليه في الضفة الغربية 47%. حسب ما هو موضح في **الجدول (1-9)**.

جدول 1–9: التوزيع النسبي للنساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب القرابة مع الزوج والمنطقة، 1995

القرابة مع الزوج	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
قرابة درجة أولى	27.2	31.6	28.7
قريب (من نفس الحمولة)	20.2	20.2	20.2
قريب (من حمولة ثانية)	18.7	11.7	16.4
لا يوجد علاقة	33.8	36.5	34.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية*، ص 86، جدول 38.

ولهذه الظاهرة آثار سيئة وخاصة على صحة الأطفال حيث تكون احتمالية الإصابة بالأمراض الوراثية أعلى، كما انه من المتوقع أن تكون المرأة مجبرة أحيانا على الزواج من قريبها. وقد يكون السبب في انتشار هذه الظاهرة هو محاولة الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والعائلية بين الأسر والأفراد، وكذلك قد يكون للظروف الاجتماعية والاقتصادية أثر في تفسير هذه الظاهرة.

ثالثا: الخصوبة

معدلات الخصوبة الكلية والتفصيلية

خصوبة المرأة الفلسطينية بشكل عام مرتفعة، إذ قدرت معدلات الخصوبة الكلية (متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهي ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروباً في خمسة) لعام 1995 بأنها 6.06 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا المعدل يخفي الفروقات ما بين 5.4 في الضفة الغربية و7.4 في قطاع غزة [5]. وبهذا يمكن القول أن معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية من أعلى المعدلات في دول العالم بشكل عام وفي الدول العربية والمجاورة بشكل خاص حسب ما هو موضح في **الجدول (1-10)**.

جدول 1-10: معدلات الخصوبة الكلية في بعض الدول المجاورة للفترة، 1990 – 1995

	مصر	الأردن	الضفة الغربية وقطاع غزة*	إسرائيل	العراق	لبنان	سوريا
معدل الخصوبة الكلية	4.1	5.7	6.06	2.9	5.7	3.1	6.1

المصدر : الأمم المتحدة، المرأة في العالم 1995 اتجاهات وإحصاءات، ص 30 – 31، جدول 2. * دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 122، جدول 56.

وكذلك هناك اختلافات في معدلات الخصوبة الكلية ما بين لواء وأخر حيث كانت أعلى خصوبة في ألوية الضفة الغربية في لواء الخليل 6.8 وأقلها في لواء القدس 3.9 في حين هي في لواء جنوب ووسط غزة أعلى قليلاً من شمال غزة كما موضح في **الشكل (1-8)**.

شكل 1-8: معدلات الخصوبة الكلية حسب اللواء، 1995

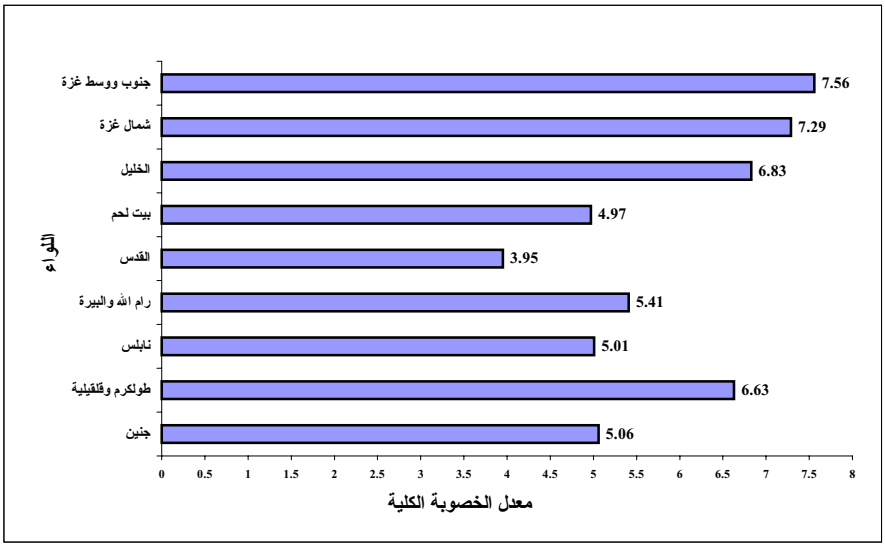

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الألوية المقارن*، ص 62، جدول 27.

ويرجع السبب في ارتفاع معدلات الخصوبة للمرأة الفلسطينية إلى عدة عوامل منها زواج المرأة في سن مبكر وبالتالي الإنجاب في سن مبكر، وكذلك انخفاض نسبة استخدام موانع الحمل حيث تكون الفترات الفاصلة ما بين إنجاب مولود وآخر قصيرة إلى حد ما، بالإضافة إلى المعتقدات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع الفلسطيني حيث ينظر للأبناء كعزوة وضمان اجتماعي للوالدين في كبرهم إذ من المتوقع أن عملهم في المستقبل سيجلب دخل للأسرة يساعدها في تحسين ظروفها الاقتصادية وإعالة الوالدين في كبرهم، كما أن إنجاب الأبناء خاصة الذكور منهم فيه حفظ لاسم العائلة ويعزز من قيمة والدته في الأسرة، وضمان لها في حال وفاة الزوج أو الطلاق، كما انه ينظر إلى الأبناء وزيادة العدد كعامل سياسي مؤثر في الصراع الديموغرافي في المنطقة.

ولكن لارتفاع معدلات الخصوبة انعكاسات أخرى منها زيادة حجم الأسرة وارتفاع معدلات النمو السكاني وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأعباء الملقاة على كاهل المرأة في المجتمع.

تختلف معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية من فئة عمرية إلى أخرى وأعلى معدلات خصوبة للنساء في الضفة الغربية كانت في الفئة العمرية 20–24 سنة إذ بلغت 273 مولود لكل 1000 امرأة في حين كانت أعلاها في قطاع غزة للفئة العمرية 25–29 سنة وبلغت 347 مولود لكل 1000 امرأة، كما هو موضح في **الشكل (1–9)**.

شكل 1–9: معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية حسب المنطقة، 1995

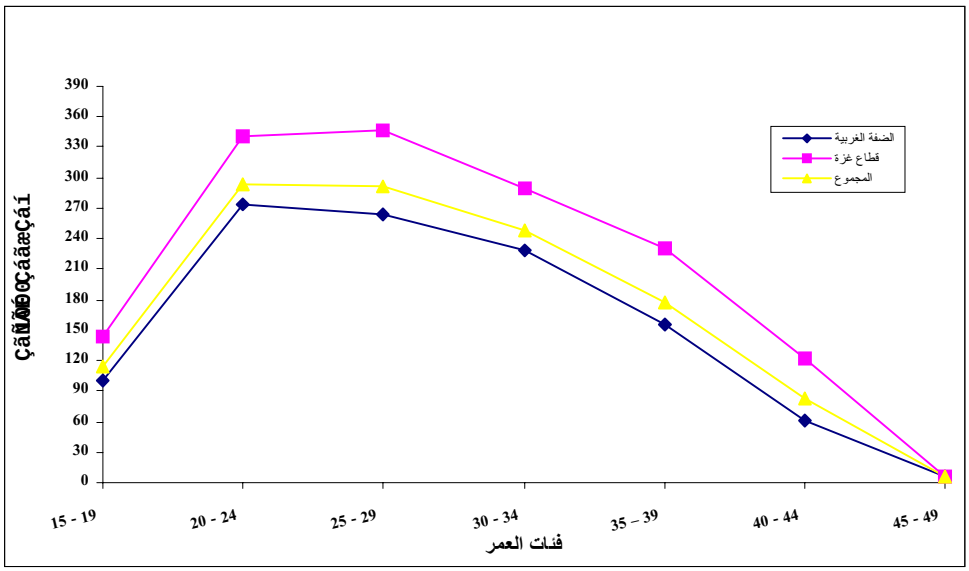

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 199، شكل 11.

ولكن الملاحظ أن معدلات الخصوبة الكلية في الضفة الغربية آخذة في الانخفاض التدريجي إذ انخفضت بمعدل مولود واحد لكل امرأة ما بين الفترة 1990 – 1994 و 1980 – 1984، ولكن لم يلاحظ مثل هذا الانخفاض في قطاع غزة بل أن معدلات الخصوبة ارتفعت خلال الفترة المذكورة كما هو في موضح في **الجدول (1–11)**.

جدول 1-11: معدلات الخصوبة الكلية حسب المنطقة لفترات مختلفة

الفترة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
1994-1990	5.84	7.78	6.46
1989-1985	5.91	7.58	6.43
*1984 - 1980	6.73	7.59	7.00

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997،المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية.*

* العمر حتى 44 سنة فقط.

تعليم المرأة عامل مؤثر في خصوبتها، إذ أن خصوبة المرأة تتناقص بمعدل مولـــود كلمـــا ارتفـــع تحصيلها العلمي، فخصوبة النساء اللواتي تعليمهن أقل من ثانوي هي الأعلى 6.3 وخصوبة اللواتي تعليمـــهن أكثر من ثانوي هي الأقل 4.5 مولود لكل امرأة.

شكل 1-10: معدلات الخصوبة الكلية حسب المؤهل العلمي، 1995

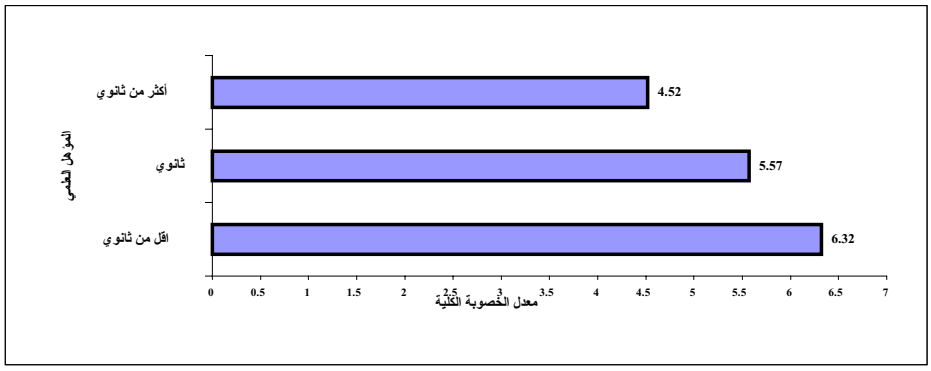

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، **ص 123، جدول 57**.

يعود ذلك إلى أن المرأة المتعلمة قد تكون أكثر قدرة على تحديد عدد الأبناء وأكثر قدرة على إقنـــاع الآخرين بالعدد الذي تريده، كما أنها أكثر اطلاعاً ومعرفة بوسائل منع الحمل واستخدامها بالإضافة إلـــى أن تعليم المرأة غالباً ما يؤدي إلى تأخير سن الزواج وكذلك إلى إشراك المرأة بسوق العمل وهذه العوامل تســاعد على خفض معدلات الخصوبة للمرأة الأكثر تعليماً.

العمر عند إنجاب المولود الأول

يعتبر العمر عند إنجاب المولود الأول من العوامل المؤثرة في معدلات الخصوبـــة وهـــو مرتبـــط بصورة أكثر بالعمر عند الزواج الأول. وقد بلغ العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول للنساء في العمـــر 25 - 49 سنة حوالي21 سنة، وهذا يعني أن نصف النساء اللواتي سبق لهن الزواج في هذه الفئة العمرية قد انجبن المولود الأول لهن قبل بلوغهن هذا العمر، ويعتبر هذا العمر منخفض حيث انه من المتوقع أن تكـــون

المرأة في هذا العمر على مقاعد الدراسة لإكمال تعليمها الجامعي ويعود هذا الانخفاض في العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول إلى انخفاض العمر الوسيط عند الزواج الأول للمرأة الفلسطينية والبالغ 18 سنة.

وكما أن للتعليم تأثير على معدلات الخصوبة الكلية فإنه يؤثر أيضا في العمر عند إنجاب المولود الأول حيث انه كلما زاد التحصيل العلمي للمرأة كلما ارتفع العمر عند إنجاب المولود الأول كما هو موضح في **الشكل (1-11)**، وذلك أيضا يرجع إلى انه كلما زاد تعليم المرأة كلما ارتفع العمر عند الزواج، بالإضافة إلى أن التعليم يكسب المرأة قدرات تساعدها على تحديد ما تريده وإقناع الآخرين به.

بالإضافة إلى انخفاض العمر عند إنجاب المولود الأول للمرأة الفلسطينية، فإن فترة التباعد بين إنجاب مولود وآخر هي أيضا فترة قصيرة وتقل في المتوسط عن سنتين إذ بلغت حوالي22 شهراً كما أن ما نسبته 69% من النساء اللواتي سبق لهن الإنجاب قد انجبن خلال فترة زمنية قصيرة تقل عن 18 شهر بين المولود والذي يليه. كما هو موضح في **الجدول (1-12)**، ولانخفاض العمر عند إنجاب المولود الأول وقصر فترة التباعد بين المواليد انعكاسات سيئة على صحة الأم والطفل بالإضافة إلى تأثيرها على زيادة حجم الأسرة ومعدلات النمو السكاني.

شكل 1-11: العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول للنساء في العمر 25-49 سنة حسب سنوات الدراسة، 1995

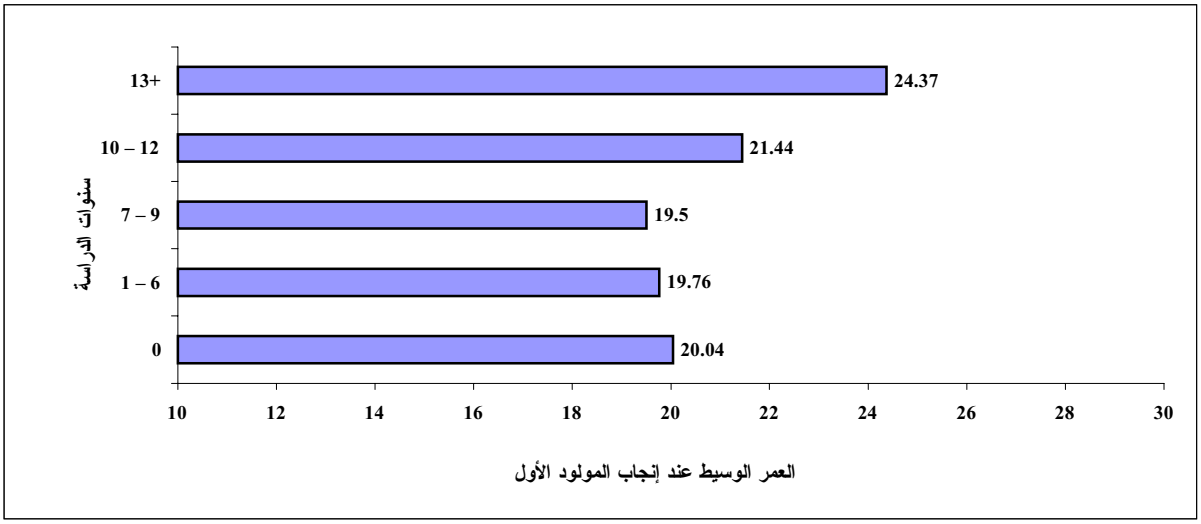

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 137، جدول (71).

جدول 1-12: نسبة النساء اللواتي أنجبن خلال فترة قصيرة بين المواليد (المعرفة على أنها أقل من 18 شهراً) حسب العمر الحالي للنساء والمنطقة، 1995

العمر الحالي	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
19-15	61.6	61.9	61.7
24-20	58.8	63.9	60.7
29-25	63.2	67.2	64.6
34-30	70.6	72.0	71.0
39-35	75.9	76.7	76.1
44-40	75.6	77.3	76.2
49-45	73.2	69.5	72.0
54-50	70.2	61.9	67.6
المجموع	**69.2**	**69.8**	**69.4**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 135، جدول (69).

خصوبة المراهقات

كما سبق أن أشرنا بأن الحمل والإنجاب في سن مبكر يشكل خطراً على صحة الأم والطفل حيث تزيد احتمالية تعرض الأم والطفل لخطر الوفاة بالإضافة إلى تعرضهما للإصابة بأمراض معينة كفقر الدم أو نقص الوزن لدى الطفل أو الإجهاض، بالإضافة إلى أن الحمل والإنجاب في سن مبكر غالباً ما يحرم الأم من أن تكمل تحصيلها العلمي كما انه يؤثر على مشاركتها في سوق العمل ومقدرتها على اتخاذ القرارات داخل الأسرة أو في المجتمع وبالتالي يصبح دور المرأة تقليدي جداً فهي منجبة الأبناء ومربيتهم ومدبرة شؤون المنزل.

إن خصوبة المرأة الفلسطينية في الفئة العمرية 15 – 19 مرتفعة إلى حد ما مقارنة بمختلف دول العالم حيث بلغ هذا المعدل 114 مولود لكل 1000 امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي تشكل ما نسبته 9% من معدل الخصوبة الكلية للمرأة الفلسطينية، وأما في الضفة الغربية فكان هذا المعدل 100 ونسبته 9% وفي قطاع غزة هو 144 ونسبته 10% من معدل الخصوبة الكلية [6]. في حين هو في الدول المتقدمة النمو (باستثناء دول شرق أوروبا وشرق أسيا) 20 مولود لكل 1000 امرأة.

جدول 1-13: عدد الولادات لكل 1000 امرأة في سن 15 – 19 سنة وإسهامها في إجمالي معدل الخصوبة في بعض الدول المجاورة للفترة، 1990 – 1995

المؤشر	الدولة						
	مصر	الأردن	الضفة الغربية وقطاع غزة*	إسرائيل	العراق	لبنان	سوريا
عدد الولادات لكل 1000 امرأة	78	61	114	23	59	44	112
الإسهام في إجمالي معدل الخصوبة الكلية	10	5	9	4	5	7	9

المصدر: الأمم المتحدة، المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، ص 30 – 31، جدول 2.

* دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، النسب محسوبة من جدول 56.

كما أن هناك اختلافات في هذا المعدل بين ألوية الضفة الغربية وقطاع غزة ونسبتها من إجمالي الخصوبة الكلية كما هو موضح في **الجدول (1-14)**.

جدول 1-14: عدد الولادات لكل 1000 امرأة في سن 15-19 سنة وإسهامها في إجمالي معدل الخصوبة حسب اللواء، 1995

المؤشر	اللواء									
	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	جنوب ووسط غزة
عدد الولادات لكل 1000 امرأة	112	107	95	87	111	103	97	151	137
إجمالي الإسهام في معدل الخصوبة الكلية	11.1	8.1	9.5	7.7	14.0	10.4	7.1	10.4	9.1

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الألوية المقارن*، النسب محسوبة من جدول 27.

نتيجة لزواج المرأة الفلسطينية في سن مبكر فإنها تحمل وتنجب في سن مبكر، ما نسبته 24% من النساء في الفئة العمرية 15 – 19 (سن المراهقة) متزوجات حالياً أو سبق لهن الزواج، وما نسبته 38% من المتزوجات حالياً (وقت إجراء المسح) في هذه الفئة حوامل حالياً و12% أمهات في حين أن 5% منهن حوامل بالمولود الأول. قد لوحظ وجود فروقات في نسبة الأمهات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ففي حين بلغت نسبة الأمهات في هذه الفئة 11% في الضفة الغربية فهي في قطاع غزة 16% في حين أن نسبة الحوامل بالمولود الأول شبه متساوية وبلغت 5%.

وكذلك هناك فروقات مع أنها أحياناً قليلة ما بين الألوية في نسبة النساء الأمهات أو حوامل بالمولود الأول في هذه الفئة العمرية. كما هو موضح في **الجدول (1-15)**.

جدول 1-15: نسبة النساء في الفئة العمرية 15 – 19 الأمهات أو الحوامل بالمولود الأول حسب اللواء، 1995

المؤشر	اللواء									
	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	جنوب ووسط غزة
أمهات	12.0	12.1	10.6	8.4	10.1	9.7	11.4	18.5	13.5
حوامل بالمولود الأول	5.0	4.1	3.3	2.8	7.3	4.2	5.7	6.2	4.1

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الألوية المقارن*، ص 71، ص 34.

الرغبة في الإنجاب

هناك تفضيل لإنجاب الأطفال الذكور على الإناث في المجتمع الفلسطيني وذلك كسائر المجتمعات وخاصة العربية منها، وذلك بسبب المعتقدات والمفاهيم التي تسود لدى كل من المرأة والرجل حول أهمية إنجاب الطفل الذكر فهو الضمان الاجتماعي والاقتصادي للوالدين في كبرهما كونه سيحمل اسم العائلة مستقبلاً، ويتحمل مسؤولية إعالة والديه ورعايتهم في كبرهم.

وقد يكون هذا الذكر هو الضمان والحماية للأم في حالة الترمل أو الطلاق، ولهذا يتضح أن هناك تفضيل لإنجاب الأطفال الذكور لدى المرأة الفلسطينية حيث أن ما نسبته حوالي 10% من النساء اللواتي سبق أن انجبن 4 أطفال ذكور فأكثر يرغبن بإنجاب 4 مواليد فأكثر إضافي من الذكور. في المقابل فإن ما نسبته حوالي 2% من النساء اللواتي انجبن 4 أطفال فأكثر من الإناث يرغبن بإنجاب 4 مواليد فأكثر إضافي من الإناث.

ما نسبته 14% من النساء اللواتي لم يسبق لهن أن انجبن أطفال ذكور يرغبن بإنجاب 4 فأكثر من المواليد الذكور الإضافي. بالمقابل فإن ما نسبته 4% من النساء اللواتي لم يسبق لهن إنجاب إناث يرغبن بإنجاب 4 مواليد فأكثر من الإناث.

هناك اختلاف ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في تفضيل إنجاب الإناث والذكور من الأطفال كما هو موضح في **الجدول (1-16)**. إذ من الملاحظ أن تفضيل إنجاب أطفال إضافي وخاصة الذكور منهم في قطاع غزة أكثر وضوحاً مما هو عليه في الضفة الغربية، وقد يكون لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية أثر في تفسير هذه الظاهرة.

جدول 1-16: نسبة النساء حسب عدد الأطفال الذين سبق إنجابهن والرغبة أو عدم الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال حسب جنس الطفل والمنطقة، 1995

عدد الأطفال الذكور الذين سبق	عدم الرغبة في إنجاب أطفال ذكور إضافي			الرغبة في إنجاب 4 فأكثر من الأطفال الذكور		
إنجابهن	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
0	0.5	0.5	0.5	11.3	17.6	13.7
1	2.2	0.8	1.7	9.5	14.7	11.3
2	11.1	9.1	10.4	7.0	11.3	8.6
3	21.1	11.7	17.2	7.7	12.0	9.4
+4	23.9	17.5	21.0	7.2	12.6	9.7
عدد الأطفال الإناث الذين سبق	**عدم الرغبة في إنجاب أطفال إناث إضافي**			**الرغبة في إنجاب 4 فأكثر من الأطفال الإناث**		
إنجابهن	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
0	4.1	4.4	4.2	3.1	5.4	4.0
1	15.1	13.7	14.7	2.1	3.5	2.5
2	41.2	37.6	39.9	1.6	4.2	2.6
3	60.0	61.8	60.8	2.0	2.9	2.4
+4	68.0	75.4	71.4	1.7	3.1	2.3

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 146، 148، جدول 80، 82.

رابعا: الأسرة

نوع الأسرة

غالبية الأسر الفلسطينية (الأسرة فرد أو مجموعة أفراد يعيشون في نفس الوحدة السكنية ويتناولون الطعام معا ويشتركون في توفير احتياجاتهم المعيشية، وقد تربطهم علاقة قرابة ليشكلوا عائلة أولا تربطهم هذه العلاقة) يرتبط أفرادها بعلاقة قرابة فيما بينهم، وتبين أن أكثر من ثلثي الأسر الفلسطينية هي اسر نووية 69% وأن 28% أسر ممتدة، وما تبقي اسر مركبة أو من فرد واحد. مع وجود فروقات في هذا التوزيع فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو موضح في **الجدول (1-17)**.

جدول 1-17: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة المعيشية الرئيسي والمنطقة، 1995

نوع الأسرة المعيشية الرئيسي	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نووية	72.2	62.7	69.4
ممتدة	24.4	35.3	27.7
مركبة	0.3	0.1	0.2
فرد واحد	3.1	1.9	2.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 100، جدول 42.

وقد تعود هذه التباينات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وجود فروقات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية وإلى العادات والتقاليد التي تسود في كل منها.

حجم الأسرة وجنس رب الأسرة

بالرغم من ارتفاع نسبة الأسر النووية في المجتمع الفلسطيني إلا أن متوسط حجم الأسرة بالرغم من الانخفاض التدريجي الذي شهده مازال مرتفعا، حيث قدر متوسط حجم الأسرة لعام 1992 في الأراضي الفلسطينية بأنه 7.5 فردا، وفي باقي الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها او مضمومة إليها) 7 أفراد وفي القدس 6 أفراد، في حين كان في قطاع غزة 9 أفراد[7]. في حين قدر هذا المتوسط لعام 1995، بأنه 7 أفراد في الأراضي الفلسطينية إلا أن هذا المعدل يخفي فروقات ما بين 6.6 فردا في الضفة الغربية و 7.8 فردا في قطاع غزة [8]. وكذلك من خلال النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت والذي نفذ في نهاية عام 1997 تبين أن متوسط حجم الأسرة 6.4 فردا في الأراضي الفلسطينية وهو في الضفة الغربية 6.1 وفي قطاع غزة 6.9 فردا. ويعود السبب في ارتفاع متوسط حجم الأسرة إلى ارتفاع معدلات الخصوبة للمرأة الفلسطينية، حيث أن لارتفاع هذا المتوسط أثر سيئ على مستوى الحياة للأسرة بشكل عام وعلى وضع المرأة في الأسرة بشكل خاص فهي الأم والمربية ومدبرة المنزل، كما

أنه غالبا ما يقع على عاتقها مسؤولية توفير التعليم غير النظامي للأبناء بالإضافة إلى رعاية كبار السن والمرضى داخل الأسرة، وحتى في حال خروجها للعمل غالبا ما تبقي هي المسؤولة عن كل ذلك وقد يساعدها الآخرون، وقد تكون أيضا هي المسؤولة اقتصاديا عن الأسرة.

ومع أن المرأة تتحمل أعباء كثيرة داخل الأسرة، إلا أن غالبية الأسر الفلسطينية يرأسها رجل (رب الأسر هو الشخص المقيم إقامة معتادة مع الأسرة، الذي عرف بأنه يحمل هذه الصفة من قبل باقي أفراد الأسرة، وعادة ما يكون هذا الشخص صاحب السلطة والمسؤول عن تدبير الشؤون الاقتصادية للأسرة وقد يشاركه الآخرون في ذلك، وقد يكون رب الأسرة ذكراً أو أنثى. وفي حال ذكر أن شخص ما هو رب أسرة لأسرتين فقد تم اعتباره على انه رب لأسرة واحدة وهي الأسرة التي يقضي معظم وقته معها) كما هو الحال في معظم الدول النامية، حيث بينت نتائج المسح الديمغرافي 1995، أن ما نسبته 92.3% من الأسر يرأسها رجل مقابل 7.7% ترأسها امرأة، إلا أن هناك فروقات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة إذ أن نسبة الأسر التي ترأسها امرأة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة كما هو موضح في **الشكل (1-12)**.

وقد يعود التباين في النسب إلى اختلاف في نوع الأسرة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تزيد نسبة الأسر الممتدة في غزة في حين تزيد نسبة الأسر المكونة من فرد واحد في الضفة، وقد يكون لارتفاع معدلات توقع البقاء على قيد الحياة للإناث في الضفة الغربية مما هي عليه في غزة اثر في ذلك، وقد يكون للمفاهيم والعادات والمعتقدات اثر في تفسير هذا التباين.

شكل 1-12: التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 1995

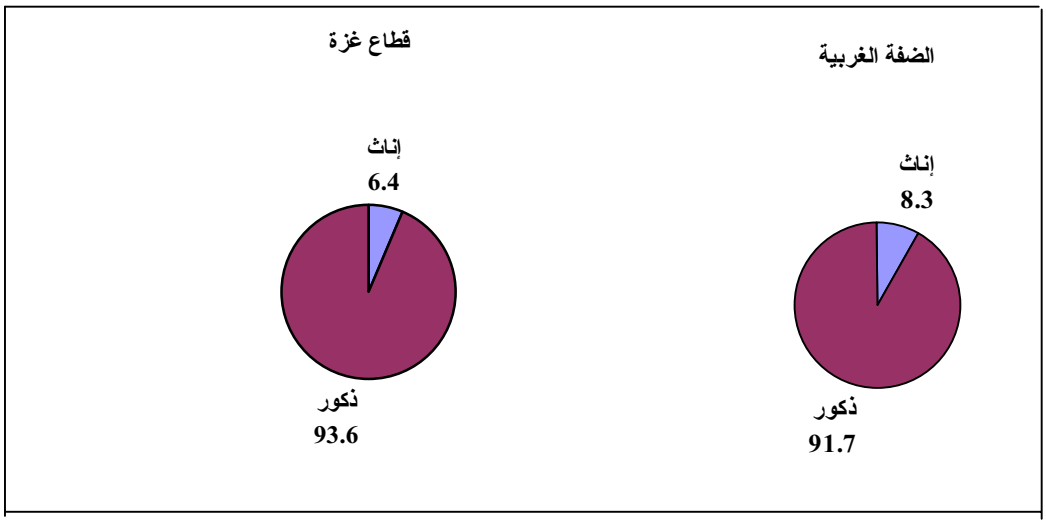

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة النتائج النهائية*، ص 96، جدول 38

كما أنه يوجد اختلافات في نسب أرباب الأسر النساء والرجال حسب اللواء كما هو موضح في **الجدول (1-18)**. إذ كانت أعلى نسبة للأسر التي تدير شؤونها امرأة في لوائي رام الله والبيرة والقدس واقلها

في لواء شمال غزة، وقد يكون للأسباب التي ذكرت سابقا اثر في تفسير هذا التباين وقد يكون للاختلاف في معدلات هجرة الذكور بين لواء وآخر اثر في ذلك.

جدول 1-18: التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة واللواء، 1995

جنس رب الأسرة	اللواء								
	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	جنوب ووسط غزة
نساء	8.8	8.9	8.1	11.3	11.2	5.5	4.6	4.5	8.3
رجال	91.2	91.1	91.9	88.7	88.8	94.5	95.4	95.5	91.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الألوية* (1-9).

وكذلك تخفي هذه النسب الفروقات ما بين حجم الأسرة في حال كانت تدير شؤونها (ترأسها) امرأة أو رجل، إذ غالبا ما يكون متوسط حجم الأسرة التي ترأسها امرأة صغيرا نسبيا 3.9 فردا مقارنة بمتوسط حجمها في حالة كان يرأسها رجل 7.2 فردا، في حين أن متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة في حالة كانت ترأسها امرأة أو رجل أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية كما هو موضح في **الشكل (1-13)**. وذلك يعود إلى أن حجم الأسرة بشكل عام في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية.

شكل 1-13: متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 1995

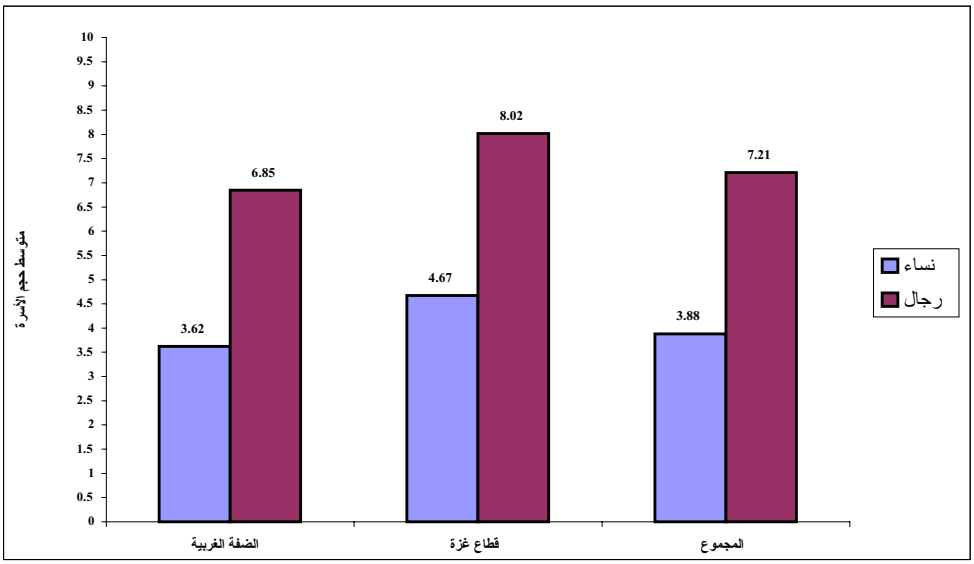

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 97، جدول 39.

وكذلك يوجد اختلافات ولو أنها بسيطة بين متوسط حجم الأسرة التي تدير شؤونها امرأة عند مقارنة ألوية الضفة الغربية فيما بينها وكذلك بمقارنتها مع ألوية قطاع غزة. كما هو موضح في **الجدول (1-19)**.

جدول 1–19: متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة واللواء، 1995

جنس رب الأسرة	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	جنوب ووسط غزة
					اللواء				
نساء	3.7	3.2	3.8	3.9	3.5	–	4.1	4.0	5.1
رجال	6.8	6.5	6.4	6.9	6.3	–	7.7	7.9	8.2
المجموع	**6.5**	**6.2**	**6.2**	**6.5**	**5.7**	**6.8**	**7.6**	**7.7**	**7.9**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الألوية* (1 – 9).

والملاحظ أن نسبة الأسر التي ترأسها امرأة تقل تدريجياً كلما زاد عدد أفراد الأسرة، في حين أن الوضع عكس ذلك بالنسبة للأسر التي يرأسها رجل حيث تزيد هذه النسبة كلما زاد حجم الأسرة. إذ أن ما يزيد على ربع الأسر التي ترأسها امرأة تتكون من فرد واحد حوالي29% بالمقارنة مع ما نسبته 1% للأسر المكونة من فرد واحد ويرأسها رجل، في حين أن ما نسبته 9% من الأسر التي ترأسها امرأة تتكون من 9 أشخاص فأكثر بالمقارنة مع 31% يرأسها رجل. وهذا الوضع يمكن ملاحظته في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن بنسب متفاوتة كما هو موضح في **الجدول (1–20)**، ويعود التفاوت في هذه النسب إلى أن نسبة الأسر المكونة من شخص واحد في الضفة الغربية أعلى مما هي عليه في قطاع غزة، وكذلك فان توقع البقاء على قيد الحياة للإناث في الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في قطاع غزة وغالبا ما تكون هذه الأنثى أرملة كبيره في السن تعيش لوحدها أو مطلقة أو امرأة لم يسبق لها الزواج مطلقا.

جدول 1–20: التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة وجنس رب الأسرة والمنطقة، 1995

جنس رب الأسرة والمنطقة	حجم الأسرة									المجموع
	1	2	3	4	5	6	7	8	9+	
الضفة الغربية										
نساء	29.7	18.3	11.3	9.3	7.5	6.9	5.1	5.0	7.0	**100.0**
رجال	0.7	6.8	7.5	9.9	12.7	12.7	11.8	10.7	27.2	**100.0**
قطاع غزة										
نساء	25.0	15.7	6.4	7.5	8.3	8.1	6.7	5.7	16.6	**100.0**
رجال	0.4	5.3	4.9	6.9	9.7	10.0	11.3	11.0	40.5	**100.0**
المجموع										
نساء	**28.6**	**17.6**	**10.1**	**8.9**	**7.7**	**7.2**	**5.5**	**5.1**	**9.4**	**100.0**
رجال	**0.6**	**6.3**	**6.7**	**9.0**	**11.8**	**11.9**	**11.7**	**10.8**	**31.3**	**100.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 97، جدول 39.

وكذلك لارتفاع حجم الأسرة في غزة وارتفاع نسبة الأسر الممتدة اكثر مما هي عليه في الضفة أثر في ذلك.

وغالبا ما تكون الأسر التي ترأسها امرأة وتتكون من أكثر من فرد هي اسر قد لا يكون فيها رجل بالغ أو قد تكون أرملة أو مطلقة مع أطفالها أو امرأة لزوج متزوج من أكثر من زوجة ولديها أطفال صغار، أو زوجة تعيش مع أطفالها الصغار لزوج مهاجر لفترة طويلة كما يتضح لاحقا. وفي هذه الحالات تمارس

المرأة دورها كأم ومربية ومعيلة اقتصاديا لهؤلاء الأفراد وبالتالي تتحمل المرأة أعباء قد تكون غير قادرة على توفيرها ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير سلبي على مستوى المعيشة لهذه الأسر.

الحالة الزواجية لرب الأسرة

الوضع في المجتمع الفلسطيني لا يختلف عما هو عليه في باقي المجتمعات الناميـــة، إذ أن غالبيـــة النساء اللواتي يرأسن أسر هن أرامل حوالي 74% يعشن لوحدهن أو مع أطفالهن الذين لا يوجد بينهم ذكـــر بالغ مقارنة بما نسبته 1% من الرجال الأرامل الذين يرأسون أسرهم، في حين أن نسبة النســـاء المتزوجـــات أرباب الأسر هي 11%، وهؤلاء غالبا ما تكون المرأة متزوجة لزوج متزوج بأكثر من زوجة وتعيـــش مـــع أطفالها لوحدها حيث زوجها يعيش مع زوجة الأخرى، أو زوجة تعيش مع أطفالها الذين لا يوجد بينهم رجـــل بالغ وزوجها مهاجر، مقارنة بما نسبته 97% من الرجال متزوجون ويرأسون أسرهم. وكذلك ما نســـبته 8% من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج ويعشن لوحدهن يرأسن أسرهن مقابل 2% من الرجال الذين لم يســـبق لهم الزواج، و6% مطلقات او منفصلات ويعشن لوحدهن أو مع أطفالهن الصغار الذين لا يوجد مـــن بينـــهم ذكر بالغ، مقارنة بما نسبته 0.2% من الرجال المطلقين والأرامل ويعيشون لوحدهم أو مـــع أطفالـــهم ولـــم يتزوجوا مرة أخرى. ويمكن تفسير ذلك بأن الرجال اكثر ميلا لتكرار الزواج في حال الترمل أو الطلاق ممـــا هو عليه الحال بالنسبة للنساء، كما أن الرجل بإمكانه أن يتزوج في عمر متأخر للمرة الأولى أو الثانية فـــي حين أن المرأة قليلا ما تتزوج بعد بلوغها عمرا معينا، كما أن العمر المتوقع للمرأة للبقاء على قيد الحياة أعلى منه للرجل بالإضافة إلى أنها تتزوج في عمر أصغر من الرجل. ولكل هذا من المتوقع وجود نساء أرامل أو مطلقات أو لم يسبق لهن الزواج وكبيرات في السن يعشن لوحدهم أو مع أطفال أكثر مما هو عليـــه الحـــال بالنسبة للرجال. ولكن لذلك انعكاسات سيئة على ظروف الأسرة المعيشية.

وكذلك هنالك اختلافات بسيطة في توزيع أرباب الأسر من النساء والرجال حسب الحالة الزواجيـــة فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو موضح في **الجدول (1-21)**، إلا إنه تبقى نسب الإناث الأرامـــل ربات الأسر من مجموع الأسر التي ترأسها نساء هي الأعلى 75% في الضفة الغربية و 74% في قطـــاع غزة، في حين أن نسبة ربات الأسر اللواتي لم يسبق لهن الزواج في الضفة الغربية أعلى منها فـــي قطـــاع غزة، وقد يكون للفروقات في العمر عند الزواج ما بين الضفة وغزة أثر في ذلـــك. والملاحـــظ أن نســـبة المتزوجات ربات الأسر في قطاع غزة أعلى قليلا مما هي عليه في الضفة الغربية، وقد يكون السبب في ذلك أن نسبة الرجال المتزوجين أكثر من زوجة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية وبالتالي من المتوقـــع أن تكون أحد الزوجات هي ربة الأسرة بدلا من الزوج في بعض الأسر في قطاع غزة، وكذلك فـــان نســـبة الأرامل والمنفصلات ربات الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة متقاربة، بالمقابل فإن الغالبية العظمي مـــن أرباب الأسر الرجال متزوجين ونسبتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة شبه متساوية.

جدول 1-21: التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الجنس والحالة الزواجية والمنطقة، 1995

الحالة الزواجية	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع		
	نساء	رجال	نسبة النساء	نساء	رجال	نسبة النساء	نساء	رجال	نسبة النساء
لم يتزوج أبدا	9.0	1.9	30.3	5.4	1.1	25.8	8.1	1.6	29.5
متزوج	10.5	96.9	1.0	13.3	97.6	0.9	11.2	97.1	1.0
أرمل	74.5	1.0	86.9	73.8	1.0	83.2	74.3	1.0	85.9
مطلق	2.5	0.1	63.2	4.7	0.1	79.0	3.1	0.1	66.7
منفصل	3.5	0.1	82.5	2.8	0.2	50.0	3.3	0.1	71.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**8.3**	**100.0**	**100.0**	**6.4**	**100.0**	**100.0**	**7.7**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، بيانات* غير منشورة.

ونسبة الرجال أرباب الأسر الذين لم يسبق لهم الزواج، الأرامل والمطلقين والمنفصلين تقريبا شبه متساوية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولهذه النسب انعكاسات على مستوى المعيشية التي تعيشها الأسرة في حال كان يرأسها رجل مما هو عليه في حال كانت ترأسها امرأة. وتنعكس هذه النسب بوضوح أكثر حين الاطلاع على التركيب الأسري للأسرة حسب جنس رب الأسرة.

التركيب الأسري وجنس رب الأسرة

كما هو موضح في **الجدول (1-22)** فإن الأسر الفلسطينية التي ترأسها امرأة غالبا ما تتكون من امرأة تعيش لوحدها أو امرأة تعيش مع أطفالها الصغار، ونسبة قليلة تتكون من الزوجين لوحدهم أو مع أطفال وأفراد آخرين. في حين أن غالبية الأسر التي يرأسها رجل غالبا ما تتكون من الزوجين مع أطفال أو أطفال وأفراد آخرين أو الزوجين فقط ونسبة قليلة جداً منها تتكون من رجل واحد أو رجل مع أطفال. فنجد أن ما نسبته 61% من الأسر التي ترأسها امرأة تتكون من امرأة وأطفالها، بالمقابل فإن ما نسبته 1% من الأسر التي يرأسها رجل تتكون من رجل مع أطفاله. وهذه النسب خاصة للأسر التي ترأسها امرأة أعلى قليلا 64%، في قطاع غزة مما هي عليه في الضفة الغربية 60%، على التوالي.

جدول 1-22 : التوزيع النسبي للأسر حسب تركيب الأسرة وجنس رب الأسرة والمنطقة، 1995

التركيب الأسري	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
أحد الزوجين مع أطفال	43.5	0.5	41.7	0.5	43.0	0.5
الزوجة مع أطفال	1.9	67.8	3.1	58.4	2.2	64.9
الزوجين فقط	0.7	6.2	-	5.1	0.5	5.9
أحد الزوجين مع أطفال وأفراد آخرين	16.5	0.5	22.5	0.8	18.0	0.6
الزوجين مع أطفال وأفراد آخرين	0.6	21.4	0.4	32.3	0.6	24.7
الزوجين وأفراد آخرون بدون أطفال	7.1	2.9	7.2	2.6	7.1	2.8
فرد واحد	29.7	0.7	25.0	0.4	28.6	0.6
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، *المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية*، ص 99، جدول (41).

وذلك يعود إلى زيادة نسبة الأسر الممتدة في قطاع غزة مما هي عليه في الضفة الغربية. بالمقابل فإن ما نسبته 98% من الأسر التي يرأسها رجل تتكون من الزوجين مع أطفال أو لوحدهم أو مع أطفال وأفراد آخرين أو مع آخرين بدون أطفال, مقارنة بما نسبته 10% من هذه الأسر ترأسها امرأة. في حين تكاد تتساوى مجموع هذه النسب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والملاحظ أنه لا يوجد في غزة أي أسرة تتكون من الزوجين وترأسها امرأة في حين أن هناك نسبة قليلة 0.7% في الضفة الغربية، وأن نسبة الأسر المكونة من الزوجين مع أطفال أو أفراد آخرين بدون أطفال في قطاع غزة أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية، وقد يكون السبب في ذلك كما ذكر سابقا زيادة نسبة الذكور المتزوجين أكثر من زوجة في قطاع غزة ما هو عليه في الضفة وبالتالي احتمالية أن تكون أحد الزوجات هي رب الأسرة. وكذلك لهذه التركيبة الأسرية انعكاسات على مستويات المعيشة التي تعيشها الأسرة في حال كان رب الأسرة رجل تختلف عما هو عليه في حال كان رب الأسرة امرأة.

الاستنتاجات (من واقع بيانات 1995)

التركيب العمري والنوعي:

- النساء في المجتمع الفلسطيني أقل عدداً من الرجال مع أن توقع البقاء على قيد الحياة للمرأة أعلى منه للرجل.
- المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث أن نسبة الأطفال دون 15 سنة من الإناث والذكور حوالي 47% ولكن تزيد نسبة الذكور في هذه الفئة على نسبة الإناث، مع وجود اختلافات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه النسب.
- نسبة كبار السن الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر قليلة 3.4%، وتزيد نسبة النساء في هذه الفئة على نسبة الرجال مع وجود اختلافات بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

الزواج

- النساء تتزوج في عمر أصغر من الرجال، بفارق 5 سنوات في العمر الوسيط عند الزواج الاول ما بين المرأة والرجل.
- التعليم عامل مؤثر في السن عند الزواج الاول حيث أن هذا العمر يزداد بزيادة المؤهل العلمي لكل من المرأة والرجل.
- نسب المتزوجين من النساء أعلى مما هي عليه بالنسبة للرجال، في حين أن نسب الذين لم يسبق لهم الزواج من الرجال أعلى من النساء. وكذلك فإن نسب الأرامل والمطلقين والمنفصلين من النساء أعلى من الرجال.

الخصوبة

- مع أن معدلات الخصوبة الكلية آخذة في الانخفاض التدريجي إلا أنها ما زالت مرتفعة حيث أن معدل الخصوبة الكلية 6.06 مولود لكل امرأة، وهي في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية.
- تعليم المرأة من العوامل المساعدة على خفض خصوبتها.
- تنجب المرأة الفلسطينية في سن مبكر إلى حد ما، حيث العمر الوسيط عند الإنجاب المولود الاول للنساء في الفئة العمرية 25–49 سنة هو حوالي 21 سنة.
- خصوبة المراهقات اللواتي أعمارهن 15–19 سنة مرتفعة مقارنة بدول العالم وتشكل ما نسبته 9% من معدل الخصوبة الكلية للمرأة الفلسطينية.
- المرأة الفلسطينية تفضل إنجاب المزيد من الذكور على إنجاب الإناث حتى ولو لم يسبق لها أن أنجبت إناث.

الأسرة:

- غالبية الأسر الفلسطينية يرأسها رجل، وما نسبته 7.7% منها فقط ترأسها امرأة.
- الأسر التي ترأسها امرأة اقل حجما من الأسر التي يرأسها رجل، حيث أن متوسط حجم الأسرة التي ترأسها امرأة 3.9 فردا مقارنة بمتوسط مقداره 7.2 فردا في حال كان يرأسها رجل، مع وجود اختلافات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- غالبية أرباب الأسر من النساء هن من الأرامل ونسبتهن 74%، بالمقارنة مع ما نسبته 1% من الرجال الأرامل الذين يرأسوا أسرهم.
- اكثر من 85% من الأسر التي يرأسها فرد أرمل هو امرأة، وكذلك أكثر من 69% من الأسر التي يرأسها فرد مطلق أو منفصل هو امرأة.
- ما يزيد على 60% من الأسر التي ترأسها امرأة تتكون من امرأة وأطفالها، بالمقابل فإن ما نسبته 1% فقط من الأسر التي يرأسها رجل تتكون من رجل مع أطفاله.

المراجع:

1. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية، رام الله – فلسطين.
2. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير الألوية (رقم 10)– تقرير الألوية المقارن، رام الله – فلسطين.
3. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير الألوية رقم (1–9). رام الله – فلسطين.
4. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3) – الزواج – نتائج تفصيلية. رام الله – فلسطين.
5. الأمم المتحدة، المرأة في العالم 1995 اتجاهات وإحصاءات، إحصاءات ومؤشرات اجتماعية، السلسلة كاف، الرقم 12.
6. مركز الإحصاء الفلسطيني، 1994. ديمغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم (1). رام الله – الضفة الغربية.

7. Marianne Heiberg and Geir Ovensen, 1993. Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem, A Survey of Living Condition, FAFO, Oslo.

الفصل الثاني: التعليم

المصطلحات والمفاهيم	46
ملخص تنفيذي	47
أولا: المرحلة الأساسية والثانوية	49
معرفة القراءة والكتابة	49
الالتحاق بالمدارس	51
السنوات الدراسية	53
الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي	54
الالتحاق بالتعليم الاساسي والثانوي	55
الرسوب والتسرب في المدارس	57
ثانيا: التعليم العالي	68
الالتحاق بالتعليم العالي	68
مجالات التخصص	71
الرجل والمرأة في المهن التعليمية	74
ثالثا: استنتاجات	78
الهوامش	80

الجداول

قائمة الجدول

جدول 2–1: معدلات معرفة القراءة والكتابة حسب المنطقة، والسكن، والديانة، و الجنس 50

جدول 2–2: معدلات الالتحاق بالمدارس حسب العمر، ومكان الإقامة، و الجنس 51

جدول 2–3: سنوات الدراسة للأبناء والبنات غير الملتحقين حاليا بالمدرسة حسب عدد السنوات الدراسية المكتملة للأب في الضفة الغربية وقطاع غزة 53

جدول 2–4: أعداد الملتحقين برياض الأطفال ومؤسسات التعليم قبل المدرسة حسب الجنس 1975 – 1996 55

جدول 2–5: الالتحاق بالمدارس حسب المرحلة و الجنس، 1975 – 1996 56

جدول 2–6: معدلات الالتحاق الكلي والصافي حسب المرحلة والمنطقة و الجنس 1996 – 1997 57

جدول 2–7: معدلات الالتحاق الكلي في دول عربية مختارة وإسرائيل 57

جدول 2–8: نسبة الراسبين والمتسربين حسب مستوى المرحلة والصف والجنس، 1996 - 1995 61

جدول 2–9: معدلات الرسوب والتسرب حسب المرحلة، الجهة المشرفة والجنس، 1995 – 1996 64

جدول 2–10: معدل التسرب حسب المرحلة والمنطقة للعام 1996 – 1997 65

جدول 2–11: معدلات التسرب حسب اللواء، والمرحلة والجنس 66

جدول 2–12: توزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس، 1996 – 1997 68

جدول 2–13: توزيع الطلبة في كليات المجتمع حسب الجنس، 1996 – 1997 70

جدول 2–14: توزيع طلبة المدارس الثانوية حسب التخصص والجنس، 1996 – 1997 72

جدول 2–15: توزيع خريجي كليات المجتمع حسب حقل التخصص والمنطقة والجنس، 1996 – 1997 73

جدول 2–16: توزيع طلبة الجامعات حسب حقل التخصص والجنس، 1996 –1997 73

جدول 2–17: توزيع الهيئات التدريسية والادارية حسب المرحلة والجنس، 1996 –1997 74

جدول 2–18: الهيئات التدريسية للمستويين الأساسي والثانوي حسب المؤهل والجهة المشرفة والجنس، 1996– 1997 75

قائمة الأشكال

الشكل

شكل 2–1:	كلا الجنسين في عمر 15–24 أتموا تقريبا معدلات معرفة القراءة والكتابة كاملة ولكن هذه المعدلات تنخفض مع العمر خاصة لدى النساء فوق سن 35	50
شكل 2–2:	مستويات إتمام التعليم العالي للذكور اكثر ثباتا من الإناث	54
شكل 2–3:	أنماط العلاقة بين مجموعات العوامل التي تؤدي إلى التسرب من المدراس	60
شكل 2–4:	نسبة الإناث في الهيئات التدريسية في الجامعات وكليات المجتمع حسب المؤهل للعام 1996 – 1997	76

المفاهيم والمصطلحات

المرحلة الأساسية	أول عشر سنوات دراسية إلزامية في المدرسة.
الشعبة	مجموعة من التلاميذ والطلبة في أية مرحلة تعليمية، وينتمون إلى صف واحد أو أكثر، ويشتركون في غرفة صفية واحدة.
المتسرب	التلميذ أو الطالب الذي ترك المدرسة خلال السنة الدراسية الأخيرة دون أن ينتقل إلى مدرسة أخرى، ولا توجد لديه نية للعودة إلى المدرسة
ما قبل المدرسة	تشمل رياض الأطفال أو أية مؤسسة تربوية مرخصة من وزارة التربية والتعليم لتقديم خدمات تربوية وتعليمية للأطفال دون سن الخامسة.
وضع اللاجئ	يشير إلى كون الطالب لاجئ أو غير لاجئ
طالب لاجئ	الطالب المسجل كلاجئ في سجلات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، شريطة أن يكون ولي أمره / ها يحمل بطاقة لاجئ.
المنطقة	تشير إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة
الراسب	الطالب الذي لم ينجح في موضوع أو أكثر من المواضيع المقررة، وبالتالي لم يرفع إلى الصف التالي.
مكان الإقامة	يقصد به المناطق الريفية أو الحضرية أو المخيمات.
المرحلة الثانوية	مرحلة تبلغ مدتها سنتين دراسيتين بعد المرحلة الأساسية، أي السنتين الدراسيتين 11 و 12.
التوجيهي	يعرف أيضاً بامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، وهو عبارة عن امتحان يعقد في الأراضي الفلسطينية بعد إتمام الصف الثاني عشر، ويعتبر متطلباً للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
مدارس الوكالة	أية مؤسسات تعليمية غير حكومية أو غير خاصة تديرها أو تشرف عليها الأونروا.
التعليم الثانوي المهني	إحدى فروع المرحلة الثانوية، إضافة إلى الفرعين العلمي والأدبي، التي تطرحها وزارة التربية والتعليم. ويتعين على الطلبة الملتحقين بهذا الفرع الاختيار بين أربعة مجالات دراسية، هي: التجارة، والصناعة، والزراعة، والتمريض.
فجوة الجنس	تتعلق هذه الفجوة بالاختلافات بين الذكور والإناث حول مؤشرات تنموية مختلفة. ويتم حسابها عن طريق تحديد قيمة متغير للإناث كنسبة مئوية من القيمة المقابلة للذكور.

ملخص تنفيذي

الالتحاق بالمدارس

- يقدر معدل معرفة القراءة والكتابة للذكور والإناث بحوالي 91.5% و 77% على التوالي وذلك لعام 1995.
- تضاعف الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي أكثر من مرة خلال العشرين سنة الماضية. وقد بلغ عدد الملتحقين بالتعليم 712,820 طالباً وطالبةً في العام 1996 – 1997. وانخفضت نسبة التحاق الذكور إلى الإناث من 1.3 في العام 1975 إلى 1.04 في العام 1996 – 1997. وقد بلغ عدد التلاميذ الملتحقين بالمرحلة الأساسية (أي الصفوف من 1–10) 656,353 تلميذاً وتلميذة في العام 1996 – 1997، وبلغت نسبة الإناث بينهم 49 %. في المقابل، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية في العام نفسه56,467 طالب وطالبة فقط، وكانت نسبة الإناث بينهم 47.5 %.
- قدر معدل الالتحاق الكلي لعام 1996 في المرحلة الأساسية بحوالي 93.5% للذكور و 98.6% للإناث. أما في المستوى الثانوي لنفس العام، فقد انخفضت مستويات الالتحاق إلى 53.7% للذكور و 50.9% للإناث . لذلك، يبقى إتمام الدراسة الثانوية بمثابة تحد أمام السلطات التربوية.

الرسوب والتسرب

- تحدد عوامل مدرسية وأخرى غير مدرسية معدلات الرسوب والتسرب. وتشمل العوامل المدرسية المرحلة الدراسية، ومستوى الصف، وحجم الشعبة، والجهة المشرفة، والبنية التحتية المدرسية (المباني، والمرافق والمعدات) ، وتدريب المعلمين، وإدارة المدرسة، والمنهاج الرسمي، المنهاج المخفي أو " الثاني ". أما العوامل غير المدرسية التي تؤثر على التسرب فتشمل الظروف الاقتصادية للأسرة، والممارسات الاجتماعية والثقافية، والمعتقدات والقيم، والاستقرار السياسي.
- حسب بيانات عام 1995–1996 يعيد ما نسبته 4.3% من الأولاد وما نسبته 3.8% من البنات السنة الدراسية، مما يؤدي إلى إيجاد فجوة بين الجنسين نسبتها 0.5% لصالح الإناث. وفي المستوى الثانوي، يرسب ما نسبته 3.4% من الطلبة الذكور مقارنة بحوالي 1.1% من الإناث.
- يبلغ معدل التسرب في المستوى الأساسي ما نسبته 2.4% للذكور والإناث وذلك حسب بيانات عام 1995–1996. وفي المستوى الثانوي، تبلغ نسبة التسرب حوالي 8.1% و 6% لكل من الإناث والذكور على التوالي.

التفريع

- ومع ازدياد مستوى التعليم، فإن فجوة الالتحاق بين الجنسين تصبح أقل أهمية مقارنة بالاختلافات بين الجنسين في حقول التخصص. ففي العام 1996 – 1997، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بحوالي 17 مدرسة مهنية 1,775 فقط أو 3.1% من مجموع طلبة المدارس الثانوية. وتبلغ نسبة الإناث بينهم 18.7% فقط في مدارس التمريض والمدارس التجارية (مقابل المدارس الزراعية والصناعية) . وتبلغ نسبة الإناث في الفرعين الأدبي والعلمي ما نسبته 51.6% و 41.7 %، على التوالي.

التعليم العالي

- يلتحق حوالي 46,176 طالباً وطالبة في ثماني جامعات وثلاث كليات تقدم برامج مدتها أربع سنوات، وذلك حسب بيانات عام 1996–1997 وتبلغ نسبة الإناث بينهم حوالي 42.5 %. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الإناث في قطاع غزة تقل عن نسبتهن في الضفة الغربية بحوالي 6.2 %.
- يبلغ مجموع الطلبة الملتحقين بحوالي 17 كلية مجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 4,599 طالباً وطالبة، حسب تقديرات عام 1996–1997 وتبلغ نسبة الطالبات بينهم 51 %.

- وفي كليات المجتمع الفلسطينية، تشكل الإناث أغلبية ساحقة بين خريجي التخصصات الأكاديمية، والعمل الاجتماعي، والتخصصات الطبية. في المقابل، يشكلن 5.7% فقط من خريجي كليات الهندسة. ويعتبر تمثيل الإناث بين خريجي علوم الحاسوب أفضل بكثير، حيث تبلغ نسبة الإناث حوالي 44% من المجموع الكلي. وهنالك تحيز واضح لصالح الإناث بين خريجي التخصصات المالية والإدارية.
- على نحو مشابه، تشكل الإناث بين طلبة الجامعات أكثر من نصف الطلبة الملتحقين بالحقول ذات العلاقة بالرعاية والاهتمام والترابط، كالتربية، والعلوم الإنسانية، والدراسات ذات العلاقة بالصحة وذلك لعام 1996 –1997 وتشكل الإناث 6.3% فقط من طلبة الهندسة المعمارية وتخطيط المدن؛ وحوالي 15% من الطلبة في كليات الزراعة والقانون؛ وحوالي 25% من طلبة إدارة الأعمال، والهندسة، والتجارة، والحرف، والبرامج الزراعية.

التدريس

- تنخفض نسبة الإناث في الهيئات التدريسية مع ازدياد مستويات نظام التعليم العالي، ففي العام الدراسي 1996–1997 بلغت نسبة الإناث في الهيئات التدريسية للتعليم ما قبل المدرسي حوالي 95%، مقابل حوالي 50% في المستوى الأساسي. وتنخفض نسبة الإناث إلى 28% في المستوى الثانوي وفي كليات المجتمع، وتنخفض إلى 12% في الهيئات التدريسية العاملة في الجامعات. ويعكس انخفاض معدلات مشاركة الإناث في مؤسسات التعليم العالي محدودية عدد الإناث اللاتي يحصلن على شهادات عليا بعد الشهادة الجامعية الأولى.

التعلـــــــيم

يتناول هذا الفصل الاختلافات بين الجنسين في مجال التعليم، كي يتسنى تحديد ما إذا كانت الحالـــة الراهنة للتعليم الفلسطيني توفر البيئة المناسبة داخل المدرسة والظروف المواتيـــة لتشـــجيع المســـاواة بيـــن الجنسين في المجتمع الفلسطيني. وقد تم إجراء قياسات لمعـــدلات معرفـــة القـــراءة والكتابـــة، والالتحـــاق، والرسوب، والتسرب، ومجالات التخصص وتركيبة الهيئات التدريسية في المؤسسة التعليمية. ويتمثل الـــهدف من وراء ذلك في بيان المجالات التي حدثت فيها تحسينات والمجالات التي يجب أن يتم تركـــيز السياســـات والبرامج عليها لجسر الفجوات القائمة بين الجنسين.

ينبغي الاعتراف بأن الاعتماد الكلي على هذا المنهج الكمي يمكن أن يؤدي إلى فهم منقوص، وإلـــى رضا في غير أوانه وذلك لسببين، هما: أولاً، قد يحد التركيز على التحاق الإناث من الآثار السلبية للمخرجات التعليمية المرتبطة بطرق التربية الاجتماعية للأولاد على الرغم من الامتيازات الماديـــة والاجتماعيـــة التـــي يتمتعون بها في المجتمع الفلسطيني. على سبيل المثال، قد تكون حرية الحركة الكبيرة الممنوحة للأولاد عاملاً محدداً لارتفاع معدلات التغيب والتسرب من المدرسة في صفوف معينة. ثانياً، قد تشكل المســـاواة العدديـــة جزءاً محدداً من الصورة. على سبيل المثال، لا تدعم إحصاءات الالتحـــاق المدرســـي الخاصـــة بـــالمدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الضفة والقطاع) الاعتقاد القائل بأن مستوى وصول الإنـــاث إلـــى التعليم الأساسي أقل من مستويات التحاق الذكور، حيث تشير معدلات الالتحاق بالمدارس للعام 1996 – 1997 إلى أن معدلات التحاق الإناث تفوق معدلات التحاق الذكور في المستوى الأساسي، بينما العكس يســـود فـــي المستوى الثانوي. قد يؤدي بنا تجاهل المقاييس الأخرى للتفرقة بين الجنسين، والتي قد تكون أكثر دقة وغـــير قابلة للقياس من نواحي كمية، إلى التفكير باتجاه أن تعليم في المرحلة الأساسية ليس بتلك القضية المهمـــة. إلاّ أن البيانات الكمية توفر أساساً متيناً لفهم طبيعة وهيكلية النظام التعليمي في الضفة والقطاع جنباً إلى جنب مـــع كيفية أن نوع الجنس يشكل أحد العوامل في العملية التعليمية وفي مخرجات النظام المدرسي.

أولا: المرحلة الأساسية والثانوية

معرفة القراءة والكتابة

تمخض المسح الديموغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في العـــام 1995 عـــن قياس، معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الفلسطينيين ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر.[1] ووفقاً للنتائج، فـــإن الفجوة بين الجنسين في مجال معرفة القراءة والكتابة في فلسطين تبلغ حوالي 84.2 % لصالح الذكور. يتضح من **الجدول 2 –1** أن معدل معرفة القراءة والكتابة بين الذكور في الضفة الغربية أعلى بنسبة طفيفة مما هـــو عليه بين الذكور في قطاع غزة، أما بين الإناث فإن المعدل في الضفة الغربية يقل إلى حد ما عنه في قطـــاع غزة. ونظراً لأن أكثر من نصف الأسر في الضفة الغربية تعيش في الريف، يمكن القول بأن تدنـــي معـــدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث في الضفة الغربية يعود إلى انخفاض معدلات التحاق الإناث بالمدارس فـــي المناطق الريفية، خاصة بين الأجيال السابقة، حيث يتضح ذلك بشكل أكبر عند توزيع معدلات معرفة القـــراءة والكتابة حسب مكان الإقامة والعمر، كما هو مبين في **الجدول 2 –1 والشكل 2 –1**، على التوالي[2].

من الجدير بالذكر أن معدلات معرفة القراءة والكتابة هي أعلى ما تكون بين سكان المدن، ومن ثم بين اللاجئين فسكان الريف. وتصل الفجوة القائمة بين الجنسين في معرفة القراءة والكتابة أدنى حد لها في المدن وأعلى حد في القرى. كذلك، لم تعد العوامل الدينية المحددة لمعدلات القراءة الكتابة ذات أهمية، على الرغم من أن معدلاتها تميل إلى الارتفاع بين السكان المسيحيين. ويعود الاختلاف في فجوة الجنس بين كل من السكان المسيحيين والمسلمين إلى انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة (أقل من 50 %) بين النساء المسلمات ممن تبلغ أعمارهن 45 سنة فأكثر.

جدول 2 –1 معدلات معرفة القراءة والكتابة حسب المنطقة، ومكان الإقامة، والديانة، والجنس (%)، 1995

		ذكور	إناث	الفجوة بين الذكور والإناث
المنطقة	الضفة الغربية	91.7	76.3	83.2
	قطاع غزة	91.1	78.6	86.3
السكن	مخيم	91.7	77.4	84.4
	قرية	90.6	72.2	79.7
	مدينة	92.5	81.8	88.4
الديانة	مسيحي	95.3	90.4	94.9
	مسلم	91.4	76.6	83.9
	المجموع	91.5	77.0	84.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) – التعليم – نتائج تفصيلية*، رام الله – فلسطين، ص. 35، و 36 ، و39.

يشير **الشكل 2 –1** إلى أنه قد تم محو الأمية بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24 سنة وإلى أنه قد تم جسر الفجوة القائمة بين الجنسين في معدلات معرفة القراءة والكتابة في هذه الفئة العمرية. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15–34 سنة حوالي 90% أو أكثر، بغض النظر عن العمر، والجنس، ووضع اللاجئ، والديانة، والمنطقة، ومكان الإقامة.[4]

شكل 2-1 : كلا الجنسين في عمر 15-24 اتموا تقريبا معدلات معرفة القراءة والكتابة كاملة ولكن هذه المعدلات تنخفض مع العمر خاصة لدى النساء فوق سن 35

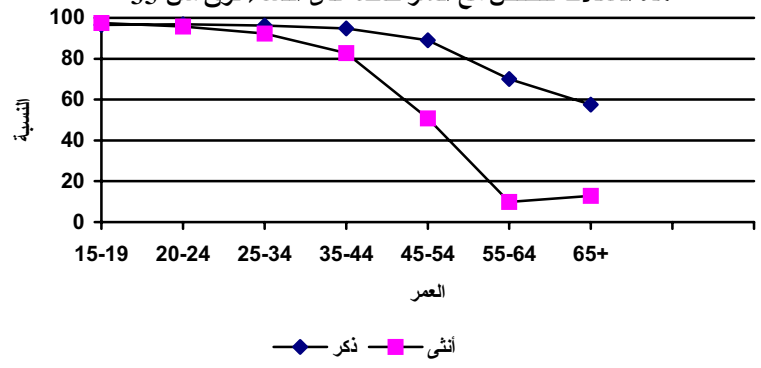

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) – التعليم – نتائج تفصيلية*، ص. 35

تتضح قيمة التعليم للمجتمع ككل من ارتفاع مستويات معدلات معرفة القراءة والكتابة، وانتشار التعليم الإلزامي في المنطقة ككل جنباً إلى جنب مع انتشار المدارس التابعة للأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) إن كون المجتمع يعيش تحت حصار سياسي واقتصادي يعني أن العديد من مظاهر الحياة اليومية خارج سيطرة الفرد. ورغم الضعف الذي يكتنف الساحة السياسية، يبقى التعليم بمثابة آلية تمكّن الفلسطينيين من إصلاح شؤون حياتهم على الأقل فيما يتعلق بالتأثير على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لحياتهم. لذلك، نظر المجتمع إلى التعليم على أنه بمثابة ملجأ ومصدر مهم. وتم، في سياق هذه العملية، الاعتراف بالتعليم كحق أساسي وليس كامتياز.

الالتحاق بالمدارس

9.3% من الأولاد و 8.4% من البنات في الفئة العمرية 6 – 11 سنة غير ملتحقين بالتعليم الأساسي. وهذه النتيجة ذات تأثير كبير[4] لأن الأطفال يكتسبون معرفة القراءة والكتابة والمهارات الأخرى والمهارات العددية خلال أول 4 – 6 سنوات من التعليم المدرسي، الأمر الذي يشير إلى مدى أهمية التطبيق الحازم لقانون التعليم الإلزامي في المرحلة الأساسية. وعلى الرغم من أنه قد يتم اكتساب مهارات القراءة والكتابة من خلال برامج غير مدرسية، إلا أن هناك احتمالاً كبيراً بأن التعليم بعد مرحلة الطفولة ليس فعالا.

يشير **الجدول 2 –2** إلى أن مكان الإقامة يعتبر من العوامل المحددة للالتحاق بالمدارس، حيث تعتبر الإناث اللاتي يقطن في المناطق الريفية الأقل التحاقاً بمؤسسات التعليم الثانوي والعالي بين السكان في العمر الدراسي ككل. فقد تكون البنات الريفيات أقل ميلاً للالتحاق بالمدارس لأسباب عديدة: قد لا تتوفر لديهن إمكانية للالتحاق بالمدارس، أو قد يكن مضطرات للتغيب عن الحصص لرعاية الأطفال أو للعمل في الحقل، وقد تكون تكلفة المواصلات من العوامل المرهقة.

جدول 2 –2: معدلات الالتحاق بالمدارس (%) حسب العمر، ومكان الإقامة، والجنس، 1995

الفئة العمرية	ذكر				أنثى			
	مدينة	*قرية*	مخيم	***المجموع***	*مدينة*	*قرية*	مخيم	***المجموع***
11-6	90.9	90.2	91.5	90.7	92.0	91.9	89.9	91.6
14-12	87.2	90.3	90.6	89.2	91.7	90.6	89.7	90.9
17-15	65.3	66.8	73.5	67.4	68.4	58.6	65.6	63.7
18+	7.5	7.3	9.2	7.7	5.7	4.5	4.6	5.0

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) التعليم – نتائج تفصيلية، ص. 47*

ويعتبر الذكور في كافة الفئات العمرية ممن يعيشون في المخيمات أكثر ميلاً للالتحاق بالمدارس من الذكور الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الريفية. وتبدو هذه النتائج من ناحية شكلية، متعارضة مع تلك المبينة في **الجدول 2 –1** حول معدلات معرفة القراءة والكتابة، والتي تشير إلى أن الذكور الذين يعيشون في المناطق الحضرية يعتبرون الأكثر ميلاً للالتحاق بالمدارس من غيرهم. إلا أن التمعن عن قرب في هذه النتائج يمكن من التوفيق بين البيانات من خلال الرجوع إلى عامل السن. وتقل معدلات معرفة القراءة والكتابة بين اللاجئين الذكور ممن تقع أعمارهم في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر (41.3 %) عما هي عليه بين سكان

المدن (65.8 %) والقرى (56.8%). ويتفوق اللاجئون الذكور في الفئة العمرية 54 سنة فما دون على نظرائهم من الذكور القاطنين في المدن والقرى على صعيد معدلات معرفة القراءة والكتابة. لذلك، يمكن القول أن انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأجيال الأكبر سناً في المخيمات تساهم في تخفيض متوسط معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الذكور ككل.

من الناحية الأخرى، تعتبر الإناث بصرف النظر عن الفئة العمرية ممن يعشن في المناطق الحضرية أكثر ميلاً للالتحاق بالمدارس بين مجتمع الإناث. أما الإناث اللاتي يعشن في المناطق الريفية، فيعتبرن الأقل ميلاً للالتحاق بالمستويين الثانوي والعالي. وعلى العكس مما هو عليه الحال بالنسبة للاجئين الذكور، الذين سجلوا أعلى معدلات التحاق بالمدارس بين الذكور، تعتبر اللاجئات الأقل ميلاً للالتحاق بالمدارس مقارنة بالإناث القاطنات في المناطق الحضرية والريفية، باستثناء ما يتعلق بالالتحاق بالمستويين الثانوي والعالي. وعند الأخذ بالحسبان مجانية الخدمات التعليمية المقدمة إلى اللاجئين المسجلين لدى الأونروا ومحدودية تكاليف المواصلات لأن المدرسة تكون، عادة، داخل حدود المخيم، يتضح أن دخل الأسرة لا يشكل عاملاً حاسماً ضمن هذه النتائج؛ وذلك على الرغم من أن الأسر تتحمل تكاليف المواد التعليمية والملابس. وقد تكون العوامل غير الاقتصادية، والعوامل غير المدرسية مثل متطلبات الأسرة، والاتجاهات الاجتماعية المتعلقة بأغراض تعليم الذكور والإناث من جملة العوامل التي تساهم في الفروقات القائمة بين الجنسين في هذا المجال.

السنوات الدراسية

قامت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بدراسة بعض العوامل التي تؤثر في عدد السنوات الدراسية المكتملة بما في ذلك المستوى الدراسي للأبوين. وقد تبين أن هناك علاقة بين مستوى تعليم الأب والسنوات الدراسية التي أكملها الأبناء والبنات.

الجدول 3-2: عدد السنوات الدراسية المكتملة للأبناء والبنات غير الملتحقين حالياً بالمدرسة حسب عدد السنوات الدراسية التي أكملها الأب في الضفة الغربية وقطاع غزة – 1995.(% من الاطفال)

المستوى التعليمي	عدد السنوات الدراسية التي أكملها الأب				
	0	1-6	7-9	10-12	13+
الأبناء					
0	0.3	0.2	0.2	0.2	0.7
1-6	35.1	22.0	17.1	14.6	7.1
7-9	26.2	30.4	32.7	26.8	12.3
10-12	23.0	30.0	35.2	40.8	42.5
13 +	15.3	17.4	14.8	17.6	37.4
البنات					
0	0.3	0.2	0.4	0.3	0.4
1-6	37.9	25.1	18.8	14.6	7.9
7-9	28.7	30.2	32.5	28.2	17.7
10-12	25.1	32.1	33.7	40.9	41.5
13 +	8.0	12.4	14.6	16.0	32.5
الفجوة بين الجنسين (السنوات الدراسية للبنات / السنوات الدراسية للابناء)					
0	100.0	100.0	200	150.0	57.1
1-6	108.0	114.1	109.9	100.0	111.3
7-9	109.5	99.3	99.4	105.2	43.9
10-12	109.1	107	95.7	100.2	97.6
13 +	52.3	71.3	98.6	90.9	86.9

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) التعليم- نتائج تفصيلية*، رام الله – فلسطين، ص. 95.

يبين **الجدول 2 -3** أعلاه إن نسبة الأولاد والبنات الذين يتمون مستويات تعليم عالي تزداد مع ازدياد السنوات الدراسية المكتملة للآباء. على سبيل المثال، أتم ما نسبته 15.3% من الأولاد ذوي الآباء غير المتعلمين 13 سنة دراسية، مقارنةً بما نسبته 37.4% من الأبناء الذين أتم آباؤهم مرحلة التعليم الثانوي. وهنالك نمط مشابه في البيانات الخاصة بالإناث، حيث يشير الجدول أيضاً إلى أن 0.3% من الأبناء والبنات الذين لم يتلق آباؤهم أي تعليم، لم يلتحقوا بالمدرسة. في المقابل لم يلتحق بالمدرسة 0.7% من الأبناء و 0.4% من البنات الذين لم يتلق آباؤهم أي تعليم. وتدحض هذه النتائج جزئياً الفرضية التي تفيد بأن مستويات التعليم الخاصة بالأطفال تزداد بازدياد مستويات التعليم العالي بين الآباء. إلاّ أن هذه الفرضية مثبتة من خلال البيانات الخاصة بالمستويات الأخرى لتعليم الآباء. ويشير هذا، جنباً إلى جنب مع النسبة المتسقة نسبياً للأبناء غير المتعلمين (والتي تتراوح عادةً بين 0.2%-0.4%) ، إلى أن أسباب عدم إرسال الأطفال إلى التعليم

الأساسي لا تتعلق كثيراً بالمواقف الاجتماعية من التعليم المدرسي ونوع الجنس، وإنما تتعلق كثيراً بعوامل خارجية لا علاقة لها بتأثير الآباء. على سبيل المثال، وجود طفل يعاني من إعاقة جسدية أو عقلية[3].

تشير البيانات المتوفرة في الجدول أعلاه حول الفجوة بين الجنسين إلى أن الآباء، بصرف النظر عن المستوى التعليمي لديهم، يبدون ميلاً لتفضيل تعليم الأولاد عندما يصل أطفالهم المرحلة الثانوية. وهذا يساهم في وجود سقف تعليمي للإناث كما هو مبين في **الشكل 2 –2**. على سبيل المثال، ومن الناحية الأولى، أتم ما نسبته 56.5% من الذكور و 45.6% من الإناث المستوى التعليمي الإعدادي (الصفوف 7–9) أو أكثر، مما يشير إلى مدى انتشار إدراك قيمة التعليم الأساسي، ومدى أهمية التعليم في توفير فرص العمل مستقبلاً وزيادة الدخل. من الناحية الأخرى، يبدو أن هناك قوى تعمل ضد تحصيل مستويات تعليم عالية بين الإناث، حيث أفاد ما نسبته 2.4% فقط من الإناث بأنهن حصلن على شهادة البكالوريوس أو أكثر، مقابل 6.1% بين الذكور. وتنعكس هذه الاختلافات القائمة بين الجنسين في ما بعد الثانوي سلباً على إمكانية حصول الإناث على وظائف رفيعة، حيث أن عليهن التنافس مع رجال يتمتعون بمؤهلات أعلى.

شكل 2-2: مستويات اتمام التعليم العالي للذكور اكثر ثباتا من الاناث

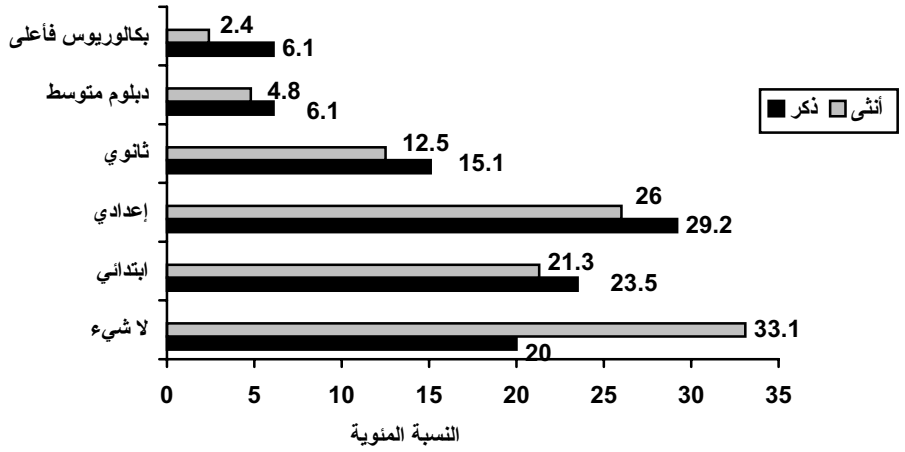

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) – التعليم – نتائج تفصيلية*، ص. 80.

الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي

يعتبر القطاع الخاص الجهة الوحيدة التي توفر خدمات التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال). ويشير **الجدول 2 –4** إلى أن عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال ارتفع من 11,086 في العام 1975 إلى 69,134 في العام الدراسي 1996 / 1997. وخلال تلك الفترة، كانت معدلات التحاق الإناث تتراوح بين 45% و 50 %، الأمر الذي يشير إلى أن الجنس لا يشكل عاملاً محدداً لقرار الآباء بإرسال أطفالهم إلى التعليم ما قبل المدرسي في رياض الأطفال.

جدول 2 –4: أعداد الملتحقين برياض الأطفال ومؤسسات التعليم قبل المدرسة حسب الجنس، 1975 – 1996

رياض الاطفال				الطلبة			
السنة	نكر	*أنثى*	*مختلط*	***المجموع***	نكر	*أنثى*	***المجموع***	*النسبة المئوية للإناث*
1975	غ.م	غ.م	غ.م	153	6142	4944	11086	44.6
1980	غ.م	غ.م	غ.م	107	6462	5630	12092	46.6
1985	غ.م	غ.م	غ.م	199	10344	8531	18875	45.2
1990	غ.م	غ.م	غ.م	380	15059	15099	30158	50.1
1995	4	10	518	532	23269	21658	44927	48.2
1996	4	11	690	705	36164	32970	69134	47.7

غ.م : لا تتوفر بيانات لهذا العام

المصدر: البيانات الخاصة بالمدارس للفترة 1975 – 1990 مأخوذة من: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. *إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 5)* . رام الله – الضفة الغربية، ص. 112؛ البيانات الخاصة بالطلبة مأخوذة من: مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي. *إحصاءات يهودا والسامرة وغزة، القدس، سنوات مختارة.*

البيانات الخاصة بالفترة 1995–1996 مأخوذة من: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 2، 1995 – 1996. رام الله.* (المدارس)، ص. 53 (الطلبة) ، ص. 83.

البيانات الخاصة بالفترة 1996–1997 مأخوذة من: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1997. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997.* رام الله، (المدارس)، ص. 43 (الطلبة) ، ص. 58.

يشير **جدول 2 –4**، أيضاً ، إلى أن ارتفاع عدد مؤسسات التعليم ما قبل المدرسة جاء كاستجابة للطلب المتزايد على الرعاية اليومية للأطفال. في العام 1996 / 1997، كان هناك 705 مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي ، مقارنةً بحوالي 153 مؤسسة في العام 1975. ويعزى هذا إلى عدد من العوامل الممكنة، تشمل: التحاق عدد إضافي من الإناث بسوق العمل المنظم وغير المنظم، وتزايد الوعي حول دور التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على عملية التهيئة الاجتماعية للطفل، وتزايد فعالية دور المنظمات غير الحكومية على صعيد توفير خدمات التعليم ما قبل المدرسي، خاصةً تلك المرتبطة بالحركة النسائية.

الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي

يشير **جدول 5 –2** إلى أن مستويات الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي قد تضاعفت أكثر من مرة على مدار السنوات العشرين الأخيرة، حيث بلغ مجموع عدد التلاميذ حوالي 712,820 في العام الدراسي 1996/ 1997. ومن الجدير بالذكر أن هذا التوسع الكمي في النظام التعليمي يعتبر مؤشراً على ازدياد الحصول على الخدمات التعليمية على الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة وازدياد معدلات العودة إلى فلسطين كاستجابة للظروف السياسية التي تؤثر على حياة فلسطينيي الشتات. وقد انخفضت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور بشكل تدريجي، حيث بلغت 1.04% في العام 1996 / 1997 مقارنة بما نسبته 1.3% في العام 1975. ففي العام الدراسي 1996 / 1997، كان حوالي 656,353 طفلاً على مقاعد الدراسة في صفوف المرحلة الأساسية. وقد بلغت نسبة الإناث بينهم حوالي 49 %. في المقابل، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية حوالي 56,467 طالباً وطالبة، وكان مجموع الإناث بينهم حوالي 47.5 %.

جدول2 –5: الالتحاق بالمدارس حسب المرحلة والجنس، 1975–1996

السنة	المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية			المجموع			
	ذكر	*أنثى*	*المجموع*	ذكر	*أنثى*	*المجموع*	ذكر	*أنثى*	*ذكر/ أنثى*	*المجموع*
1975	169070	133706	302776	24107	14077	38184	193177	147783	1.31	340690
1980	182298	156098	338396	32111	20670	52781	214409	176768	1.21	391177
1985	202490	181728	384218	29379	22166	51545	231869	203894	1.14	435763
1990	226473	207275	433748	40809	28851	69660	267282	234126	1.14	501408
1995	313360	298497	611857	27232	23538	50770	340592	322035	1.06	662627
1996	334402	321951	656353	29634	26833	56467	364036	348784	1.04	712820

ملاحظة: المراحل التعليمية غير قابلة للمقارنة إلا فيما يتعلق بالمجاميع وذلك بسبب إعادة تنظيم المراحل التعليمية بعد انتقال الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية من الإدارة المدنية الإسرائيلية والحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة. التعليم الأساسي للفترة 1975 – 1990 هو عبارة عن مجموع المرحلة الأساسية (الصفوف 1–6) والمرحلة الإعدادية (الصفوف 7–9) بينما يشمل الصفوف من 1 إلى 9 للفترة 1995 – 1996. أما التعليم الثانوي للفترة 1975 – 1990، فهو عبارة عن الصفوف 10 – 12 بينما يشمل الصفوف 11 – 12 للفترة 1995 – 1996.

المصدر: البيانات الخاصة بالمدارس للفترة 1975 – 1990 مأخوذة من: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. *إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 5)* . رام الله الضفة الغربية، 1995، ص. 150 – 151.

البيانات الخاصة بالفترة 1995–1996 مأخوذة من: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 2، 1995 – 1996*. رام الله، ص. 84.

البيانات الخاصة بالفترة 1996–1997 مأخوذة من: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997*. رام الله، ص. 59.

يبين **الجدول 2 –6** معدلات الالتحاق الكلي ومعدلات الالتحاق الصافي على التوالي. ويتم حساب معدل الالتحاق الكلي بقسمة عدد جميع الطلبة الملتحقين (ليس بالضرورة أولئك الملتحقين بشكل منتظم) على عدد جميع الأطفال بالسن المدرسي. من الناحية الأخرى، توفر معدلات الالتحاق الصافي تقديرات دقيقة لعدد الطلبة الملتحقين بالنظام المدرسي الأساسي أو الثانوي، ممن هم في السن المدرسي. وعلى العكس مما هو عليه الحال بالنسبة لمعدلات الالتحاق الكلي، تستثني معدلات الالتحاق الصافي جميع الطلبة الذين تزيد أو تقل أعمارهم عن السن المحدد، بحيث لا تتجاوز 100 %. وتعتبر معدلات الالتحاق الصافي حساسة بوجه خاص للإحصاءات السكانية؛ لأن عدد الأطفال في السن المدرسي، والمستخدم كمقام في إعداد تقديرات دقيقة لمعدلات الالتحاق الصافي، ينبغي أن يعكس الأرقام الحديثة التي يوفرها التعداد السكاني[8]. وبما أن الأرقام السكانية المستخدمة في حساب معدلات الالتحاق الكلي والالتحاق الصافي تستند إلى تعديلات لنتائج التعداد الذي أجرته قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، فإنه يتوجب توخي الحذر عند التعامل مع مثل هذه المعدلات.

تفوق معدلات الالتحاق الكلي والالتحاق الصافي للإناث في المرحلة الأساسية تلك الخاصة بالذكور في الضفة والقطاع بحوالي 2 –9 %، الأمر الذي يبين أن الرسوب و / أو التسرب قد يشكل مشكلة كبيرة بين الذكور في هذه المرحلة، وذلك وفقاً للجدول 2 –8 المذكور لاحقاً. في المقابل، تفوق معدلات التحاق الذكور معدلات التحاق الإناث في المرحلة الثانوية بحوالي 1 –4%. وتبين معدلات الالتحاق الصافي في الأراضي الفلسطينية أن حوالي 12% من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين 6 – 15 سنة لا يلتحقون بمدارس المرحلة الأساسية، وأن حوالي 60% تقريباً من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 – 17 سنة لا يلتحقون بمدارس المرحلة الثانوية. لذلك، فإن إتمام المرحلة الثانوية يعتبر بمثابة تحد ماثل أمام السلطات التربوية.

جدول 2 –6: معدلات الالتحاق الكلي والصافي حسب المرحلة، والمنطقة والجنس(%)

	المرحلة	معدلات الالتحاق الكلية			معدلات الالتحاق الصافية			المجموع
		ذكر	*أنثى*	المجموع	ذكر	*أنثى*	المجموع	
الضفة الغربية	الأساسية	94.57	96.91	95.70	80.89	91.9	86.23	9.47
	الثانوية	52.4	50.47	51.46	41.07	39.93	40.51	10.95
قطاع غزة	الأساسية	91.97	101.27	96.30	86.97	96.27	91.30	9.97
	الثانوية	55.76	51.55	53.71	43.35	40.14	41.79	9.76
المجموع	الأساسية	93.53	98.58	95.94	83.33	93.57	88.22	10.36
	الثانوية	53.71	50.89	52.33	41.96	40.01	41.01	9.88

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. *ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 1)* . رام الله – الضفة الغربية، 1994.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997*. رام الله–الضفة الغربية، 1997.

تعتبر معدلات الالتحاق الكلي أداة مهمة في مقارنة وضع التعليم الفلسطيني مع أوضاع التعليم في بلدان عربية مختارة، كما هو مبين في **الجدول 2 –7** حيث يتضح من هذه المقارنة أن الأطفال في مدارس فلسطين يحققون أعلى معدلات التحاق في السن المدرسي ولكافة المستويات في البلدان المبينة في الجدول، ويستثنى من ذلك الذكور في المستويين الأول والثاني في مصر.

جدول 2 –7: معدلات الإلتحاق الكلي بالمدارس في دول عربية مختارة وإسرائيل

الدولة	المستويين الأول والثاني		المستوى الثالث	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
مصر	100	83	24.7	13.3
إسرائيل	90	94	34.7	34.0
الأردن	91	93	22.6	26.7
لبنان	84	83	33.4	22.1
فلسطين	94	99	54	51
الجمهورية العربية السورية	89	76	21.6	15.8

ملاحظة: تعود جميع النسب لكافة البلدان إلى العام 1990 باستثناء لبنان (المستويين الأول والثاني للعام 1998 والمستوى الثالث للعام 1991) وفلسطين (1996) .

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم والفنون، 1993. *الكتاب الإحصائي السنوي، باريس*، ص. 3 – 22 و 3 –54.

الرسوب والتسرب في المدارس

يعود الفرق البالغ قدره 10% بين معدلات الالتحاق الكلي والصافي المبين في **الجدول 2 –6** أعلاه إلى أعداد الطلبة الذين تفوق أعمارهم السن المدرسي أو تقل عنه، حيث تتضمن هذه الأعداد الراسبين جنباً إلى جنب مع المتسربين. يتوجب التمييز بين الراسبين في الصف 12 بسبب إخفاقهم في اجتياز الامتحانات اللازمة وبين الطلبة الذين يعيدون السنة ويتقدمون مجدداً للامتحان لرغبتهم في تحسين فرص التحاقهم بالكليات أو الجامعات. فالطلبة الذين يرسبون أكثر من مرة، بسبب إخفاقهم في اجتياز المتطلبات الأكاديمية، بغض النظر عن مستوى الصف، يعانون عادةً من الإحباط ويبدون ميلاً للتسرب من النظام التعليمي أكثر من

غيرهم. يعتبر الرسوب والتسرب، كمصدرين لعدم نجاعة النظام المدرسي، من جملة قضايا التعليم العام السائدة بين الجنسين على السواء. إلا أن البيانات المتوفرة تشير إلى أن معدلات الرسوب والتسرب تتفاوت بين الطلبة الذكور والإناث.

تلعب عوامل مدرسية وأخرى غير مدرسية دوراً بارزاً في تحديد معدلات الرسوب والتسرب. وتشمل العوامل المدرسية كل من: المرحلة، ومستوى الصف، وحجم الشعبة، والجهة المشرفة، والبنية التحتية المدرسية (المباني، والمرافق والمعدات) . وتتضمن مجموعة العوامل المدرسية الأخرى التي قد تسهم في تعزيز حالات الرسوب والتسرب أساليب إدارة الصفوف، وتأهيل المدرسين، وإدارة المدرسة، والمنهاج الرسمي، والمنهاج " الخفي " أو الثانوي. ويعني المنهاج الخفي تلك الطرق غير المقصودة التي تولد البنى التعليمية في الصف من خلالها قاعدة الافتراضات العريضة الخاصة بالنوع الاجتماعي في المجتمع. إلا أن مصاعب شتى تكتنف عملية تحديد جميع هذه العوامل والمتغيرات، مما قد يستدعي اتباع أساليب بحث كتلك المتبعة في الدراسات الطولية أو العرضية، الأمر الذي يعتبر خارج نطاق هذا التقرير. وتشير الدراسات التي أجريت على تلاميذ المدارس من الأطفال في دول أخرى إلى أن سلوك الأولاد والبنات في غرفة الصف يتماشى مع الأنماط الثقافية الشائعة في المجتمع. وعليه، تعتبر المدرسة بيئة خصبة تحدد فيها القوالب الاجتماعية، حيث يتعلم الأولاد أن يصبحوا " رجالاً حقيقيين " والبنات " نساء على النحو الصحيح ". على سبيل المثال، يتجنب الأولاد التصرفات الأنثوية كالبكاء وغالباً ما يسخر التلاميذ الذكور من زملائهم الذي لا يلتزمون بالسلوكيات الذكرية. أما البنات، فإنهن يتصرفن على نحو مشابه من حيث أداء أعمال تتماشى مع الصفات الأنثوية التي تعتبر على النقيض من الذكورية، كالانخراط كثيراً في أعمال مساعدة الآخرين[9].

تشمل قائمة العوامل غير المدرسية التي تؤثر على التسرب كل من: الأوضاع الاقتصادية للأسرة، والممارسات الاجتماعية والثقافية، والمعتقدات والقيم، والظروف السياسية. وتعمل العوامل المدرسية وتلك غير المدرسية معاً، في العادة، على تحديد معدلات الرسوب والتسرب، حيث من النادر أن يقف عامل واحد وراء اتخاذ الطالب قراراً بترك المدرسة. ويتناول الشكل التالي ثلاثة أنماط ممكنة (لكنها ليست بالضرورة الوحيدة) من العوامل التي تتسبب بشكل مترابط في تهيئة أوضاع التسرب خلال مراحل مختلفة. ويلقي هذا الشكل، بالإضافة إلى ذلك، الضوء على الروابط القائمة بين مختلف القوى التي تعمل ضد إتمام الدراسة.

بالنسبة للأولاد الذين يتسربون من المدرسة بعد إظهار ضعف أكاديمي مستمر، تتفاوت العوامل السببية. وفقاً **للنمط الأول**، فإن المصدر الأصلي للضعف الأكاديمي يتمثل في الحالة المرضية التي تتسبب في كثرة التغيب عن المدرسة، أو يتمثل في إعاقة جسدية غير مشخصة كضعف السمع أو الرؤية، أو ضعف القدرات الإدراكية. وبما أن الامتحان يعتبر أكثر عناصر التقييم أهمية، فإن الطفل قد يتخوف من الامتحان وبالتالي فإنه يعتبر بطيء التعلم. وهذا بحد ذاته يؤدي إلى خلق حلقة مفرغة، بحيث يشكل كل امتحان جديد دليلاً على تحقق النبوءة على ضعفه. ويؤدي وسم الطفل بأنه متعلم ضعيف إلى جلب السخرية له، والتي قد تصل إلى حد قيام زملائه بمضايقته. ومع مرور الوقت، فإن الطفل يتمثل الفشل في داخله، الأمر الذي يؤدي إلى قيامه – بتأثير من الأصدقاء، أو المدرسين، أو مدير المدرسة، أو العائلة – بالتسرب من النظام.

وفقاً **للنمط الثاني**، يأتي النفور من المدرسة نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل المدرسية، كالمنـــهاج، والمعلم وإدارة المدرسة، وضعف البنى التحتية (ضعف الإضاءة، وضعف التهوية، والضوضـــاء، وترتيبـــات الجلوس غير المريحة ... وما إلى ذلك) . ومن هذا المنطلق، فإن العوامل المتداخلة في هذا المسار المـــؤدي إلى التسرب تتشابه إلى حد كبير مع العوامل الواردة في النمط الأول.

يشير **النمط الثالث** إلى أن الطلبة، وبصرف النظر عن تحصيلهم الأكاديمي، قد يخضعون للعـــادات والتقاليد، التي تشمل الزواج المبكر والفصل بين الجنسين، و / أو عوامل اقتصادية تؤثر على دخل الأســـرة. ويناقش القسم التالي مدى تفاوت أوضاع الأولاد والبنات من زاوية هذه الأنماط.

العوامل المدرسية المؤثرة على الرسوب والتسرب

1. **المرحلة التعليمية:** في المرحلة الأساسية يعيد حوالي 4.3% من الأولاد، و3.8% من البنات دراسة سنة دراسية مما يؤدي إلى إيجاد فجوة بنسبة 0.5 % بين الجنسين لصالح الإناث .وتتسع الاختلافات بين الجنسين في المرحلة الثانوية بوجود نسبة 3.4% من التلاميذ الذكور الراسبين مقارنة بحوالي 1.1% من الإناث.

تشير البيانات إلى تقارب معدلات التسرب بين الجنسين في المرحلة الأساسية بينما تتسع الفجوة إلى2.21% لصالح الذكور في المرحلة الثانوية. وبناء عليه يتبين وجود نمطين من الرسوب والتسرب في أوساط الذكور والإناث لهما علاقة بالمرحلة التعليمية. فبينما تزداد معدلات الرسوب بين الذكور في المرحلة الأساسية يزداد احتمال تسرب الإناث في المرحلة الثانوية.

جدول 2 –8: نسبة الراسبين والمتسربين (%) حسب مستوى المرحلة والصف، حسب الجنس

1996 – 1995

الصف	الرسوب			التسرب		
	ذكر	*أنثى*	*فجوة الجنس*	ذكر	*أنثى*	*فجوة الجنس*
1	3.13	3.19	101.92	0.48	0.36	75
2	3.28	3.17	96.65	0.28	0.33	113.79
3	3.74	3.61	96.52	0.43	0.36	83.72
4	5.30	4.50	84.91	0.72	0.58	80.56
5	5.48	4.87	88.87	1.55	1.15	74.19
6	5.14	4.06	78.99	2.41	2.07	85.89
7	5.16	4.80	93.02	4.18	3.24	77.51
8	4.53	4.14	91.39	6.01	4.66	77.54
9	4.80	2.95	61.46	6.85	6.42	93.72
10	2.85	1.84	64.56	8.36	13.06	156.22
الأول ثانوي – العلمي	0.25	0.45	173.08	4.27	3.08	68.14
الأول ثانوي – الأدبي	2.15	1.51	70.23	8.40	10.75	127.98
الأول ثانوي–المهني	2.28	1.57	68.86	2.28	5.24	229.82
الثاني ثانوي – العلمي	7.06	1.61	22.8	1.20	3.95	329.17
الثاني ثانوي – الأدبي	5.00	0.78	15.6	8.11	8.83	108.88
الثاني ثانوي–المهني	1.29	0.93	0	3.4	6.87	202.06
المستوى الأساسي	4.32	3.79	87.73	2.43	2.37	97.13
المستوى الثانوي	3.44	1.12	32.28	5.92	8.13	137.33
المستوين الأساسي والثانوي	4.25	3.59	84.47	2.71	2.79	102.57

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، *الكتاب الإحصائي السنوي رقم 3، 1996 – 1997*، رام الله، ص. 101.

2. **مستوى الصف:** تختلف معدلات الرسوب والتسرب بين الصفوف الدراسية، كما هو موضح في **الجدول 2 –8** .وتنص تعليمات وزارة التربية والتعليم على أن الصف الرابع هو السنة الدراسية الأولى التي

يستطيع المعلم فيها إبقاء التلميذ في الصف نفسه. ومع ذلك يحدث الرسوب في الصفوف من الاول حتى الثالث، ولكن بمعدلات أكثر انخفاضاً عن المعدل العام للرسوب في المرحلة الأساسية. وبينما تصل معدلات الرسوب والتسرب إلى قمتها في الصف الخامس الأساسي، تعود إلى الانخفاض بين كل من الذكور والإناث. ويزيد احتمال إعادة سنة دراسية بين التلاميذ الذكور أكثر من الإناث، باستثناء الصفين الأول والحادي عشر العلمي. وقد تبين أن فجوة الجنس (تحسب بطرح القيمة الخاصة بالذكور من القيمة الخاصة بالإناث) تصل إلى أوسع مدى لها في الصفوف 6 ، 9 ، 10 و 12 ، والتي تمثل محطات انتقالية من المرحلة الأساسية إلى الإعدادية، ومن المرحلة الإعدادية إلى الثانوية، والسنة الأخيرة قبل اختيار الفرع الدراسي للصف الحادي عشر، والانتقال من المرحلة الثانوية إلى التعليم الجامعي.

يمكن تفسير معدلات الرسوب المرتفعة في الصف الثاني عشر في الفرعين العلمي والأدبي بين الطلاب الذكور برغبة هؤلاء الطلاب في تحسين ورفع علاماتهم في امتحان الشهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، حيث يوجد تفوق واضح للإناث على الذكور في الفرعين العلمي والأدبي. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة نجاح الطالبات في قطاع غزة في امتحان شهادة الثانوية العامة لعام 1996/1995 أعلى نسبة، بمعدل 72% في كلا الفرعين العلمي والأدبي. وفي المقابل كانت نسبة النجاح بين الذكور في العام نفسه 42% في الفرع العلمي و 45% في الفرع الأدبي[10]. وقد يكون لهذه الاختلافات بين الجنسين علاقة بالأعراف والعادات الاجتماعية من حيث قلة الأماكن المقبولة اجتماعياً التي تستطيع فيها الفتيات قضاء وقت الفراغ، باستثناء المدرسة والبيت، ونتيجة لذلك قد تكون الفتيات أكثر ميلاً إلى الدراسة رغبة في إيجاد البديل أكثر من التلاميذ الذكور.

يظهر **الجدول 2 –8** العلاقة العكسية بين الرسوب والتسرب في المرحلة الأساسية: فعندما تقل معدلات الرسوب بعد الصف الخامس يزداد معدل التسرب من المدارس بين الأولاد والفتيات على السواء. ومن جهة أخرى تشير المعطيات إلى العلاقة الموجودة بين الرسوب والتسرب. فعلى سبيل المثال ترتفع نسبة الرسوب في الصف الأول بين الإناث مقارنة مع الذكور، ويزداد تسرب الفتيات في الصف الثاني مقارنة مع الأولاد.

وفي الصف العاشر، تصل نسبة تسرب الإناث إلى 13.1% مقارنة بحوالي 6.42% في الصف التاسع، مقابل نسبة 8.4% من التلاميذ الذكور الذين يتركون المدرسة في هذه المرحلة. وتمثل هذه النسبة أوسع فجوة بين الجنسين على كافة المستويات والصفوف على عكس النمط العام السائد في المرحلة الأساسية التي يفوق فيها معدل تسرب الذكور معدل تسرب الإناث. ويحدث مثل هذا الوضع بالرغم من أن الفجوة بين الجنسين في معدلات الرسوب للصفوف من الأول وحتى العاشر هي لمصلحة الفتيات (أي أن عددا أقل من الفتيات يعدن دراسة السنة مقارنة مع الأولاد). وتشير هذه النتائج إلى أهمية العوامل غير المدرسية في تحديد تقدم الإناث في الدراسة إلى المرحلة الثانوية.

3. حجم الصف: يتبين وجود علاقة طردية بين حجم الصف وبين معدلات الرسوب في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الرسوب عن المعدل العام. وقد تبين أن متوسط عدد التلاميذ في الصف الواحد في المرحلة الأساسية في قطاع غزة (الذي يوجد فيه معدل رسوب أعلى من الضفة الغربية) يبلغ 45 تلميذاً مقارنة بحوالي 33 تلميذاً في الضفة الغربية. وزيادة على ذلك، تحتوي المحافظات الشمالية والجنوبية في الضفة الغربية على معدل أعلى من المتوسط لعدد الطلاب في الصف الواحد مقارنة مع حجم الصف في محافظات وسط الضفة الغربية .كما

يوجد في المحافظات الشمالية والجنوبية للضفة أعلى معدلات التسرب من المدارس في المرحلة الأساسية. ويسري هذا النمط كذلك على معدلات التسرب من المرحلة الثانوية[11].

يمكن الاستدلال على نوعية التعليم من خلال استخدام معدلات الرسوب والتسرب كمؤشر تقريبي ذي علاقة بحجم الصف، فمن المحتمل أن تؤدي زيادة حجم الصف إلى زيادة معدلات الرسوب والتسرب. ففي المناطق التي يكون حجم الصف فيها أعلى من المتوسط العام، قد لا يتمكن المعلمون من الانتباه إلى الاحتياجات التعليمية والنفسية لكل تلميذ إما لنقص الوقت أو لنقص الحوافز المعنوية أو لعوامل أخرى. ونتيجة لذلك لا يبدي المعلمون اهتماماً كافياً إضافياً لإعطاء بطيئي التعلم فرصة لمواكبة زملائهم في الصف. ويجري عادة ترفيع هؤلاء في الصفوف الأولى، ولكن ذلك يتطلب منهم إعادة دراسة بعض السنوات أو يتسربون من المدارس نتيجة لتخلفهم عن بقية الصف في السنوات اللاحقة. كما يؤثر حجم الصف الكبير على قدرة المعلم/ة على استخدام أساليب تربوية مبتكرة والتي تساعد على خلق بيئة تعليمية أكثر تحفيزاً وإثارة للتلميذ. وإضافة إلى ذلك يجعل ارتفاع نسبة عدد التلاميذ إلى المعلمين من عملية إدارة الصف وتنظيمه مهمة أكثر صعوبة وتحدياً أكبر للمعلم. ومع ذلك يعتبر حجم الصف أحد العوامل التي تؤثر على العملية التعليمية، ومن الممكن أن تكون ثانوية مقارنة بمتغيرات أكثر أهمية مثل نوع التدريب الذي يتلقاه المعلم قبل التحاقه بالتعليم، وتدريب المعلمين أثناء العمل، والحوافز والالتزام، ومستوى المعرفة الذي تتمتع به الهيئة التدريسية، إضافة إلى سلم الرواتب والمستحقات الأخرى.

لا يبدو واضحا مدى اختلاف الآثار الناتجة عن هذه العوامل على الأولاد والبنات. فتوجد العديد من الأسئلة التي لا تتوفر إجابة لها، مثل: هل من المتوقع أن يزداد رد الفعل السلبي للإناث تجاه المدرسة مقارنة بالذكور إذا تعرضت الفتيات إلى قدر أكبر من الضبط والنظام مشابه لما يفرض على الذكور؟ وهل تتردد المعلمات في معاقبة الفتيات الإناث مقارنة بما يفرضه المعلمون على الذكور من العقاب ؟ أم أن سلوك الفتيات في المدارس هو في حقيقته أقل سوءاً من سلوك الأولاد داخل الصف ؟

4. الجهة المشرفة: يدل التباين في معدلات الرسوب والتسرب بين التلاميذ في مدارس الأونروا، والمدارس الخاصة، والمدارس الحكومة، على اختلاف الضغط الذي يتعرض له المعلمون لترفيع الطلاب إلى الصفوف الأعلى. ويشير **الجدول 2 –9** أن طلاب المدارس الخاصة، ذكوراً وإناثاً، تقل بينهم معدلات الرسوب مقارنة بطلبة المدارس الحكومية والتابعة للوكالة، بغض النظر عن الصف والمرحلة التعليمية. وتحصل الفتيات في المدارس الخاصة، وتلك التي تشرف

عليها جهات أخرى على أقل معدلات رسوب في المرحلتين الأساسية والثانوية. وعلى العكس من الفتيات في المدارس الحكومية، تحصل الإناث في المدارس الخاصة على معدلات تسرب أقل من الذكور في هذه المدارس، وعلى أقل معدل من التسرب بين الطلاب والطالبات كافة بغض النظر عن الجهة المشرفة على المدرسة.

جدول 2 –9: معدلات الرسوب والتسرب (%) حسب المرحلة، والجهة المشرفة، والجنس1995/ 1996

الجهة المشرفة	المراحل 1–10		المراحل 11–12		المراحل 1–12	
	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*
الرسوب						
حكومية	3.49	3.07	1.91	1.01	3.32	2.86
الأونروا *	6.86	5.81	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
القطاع الخاص	1.85	1.54	16.27	2.86	3.71	1.65
التسرب						
حكومية	2.7	2.79	6.51	8.60	3.1	3.38
الأونروا *	2.17	1.78	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
القطاع الخاص	0.81	0.48	1.65	1.16	0.92	0.54

غ.م : البيانات غير متوفرة

* تقدم الأونروا الخدمات التعليمية من الصفوف الأول وحتى التاسع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996–1997.*

رام الله، ص. 102 – 104.

قد تساهم العديد من الأسباب في الحصول على مثل هذه النتائج. **أولاً:** تعمل مدارس الأونروا، والمدارس الحكومية بأقصى طاقة ممكنة، حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في المدارس الحكومية حوالي 36 طالباً في الصف الواحد، ويبلغ متوسط عدد التلاميذ في مدارس الأونروا 45 طالباً لكل صف في المرحة الأساسية مقارنة بحوالي 27 طالباً لكل صف في المدارس الخاصة[12]. ولهذا السبب قد يلجأ معلمو المدارس الحكومية ومدارس الأونروا إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية للتدريس وفرض النظام، وقد لا يتمكن المعلمون من تكريس الوقت الضروري اللازم للاهتمام ببطيئي التعلم. **ثانيا:** قد يؤثر ارتفاع رسوم الدراسة في المدارس الخاصة إلى تردد الإداريين فيها من إبقاء الطلاب في الصفوف نفسها خوفاً من قيام الأهالي بنقل أولادهم إلى مدارس أخرى إذا حمّل الوالدان مسؤولية إخفاق الطالب للمدرسة. **ثالثا:** تقدم المدارس الخاصة للمعلمين رزم تعويضات أعلى مما يمكنها من جذب المدرسين الأكثر خبرة وتأهيلاً وحافزاً على العمل. ونتيجة لذلك تمكنت المدارس الخاصة من تخفيف بعض الصعوبات المتعلقة بالتزام المدرسين، مثل التغيب عن المدرسة وعدم التحضير للدروس . كما أن نوعية الهيئة التدريسية والحجم الأصغر للصفوف قد يسهلان من المتابعة المشتركة للتلميذ من قبل المدرس والوالدين والانتباه المبكر إلى الاحتياجات التعليمية للطالب. **رابعا:** يفترض أن أغلبية تلاميذ المدارس الخاصة ينتمون إلى عائلات ذات مستويات دخل أعلى تسمح بدفع الرسوم المرتفعة للمدارس الخاصة مقارنة بعائلات تلاميذ المدارس الحكومية ومدارس الأونروا. ويرتبط كذلك بارتفاع دخل عائلات تلامذة المدارس الخاصة وجود بيئة عائلية تؤدي إلى التعلم (مثل توفر غرفة نوم خاصة أو شبه خاصة، مكتب للدراسة، كمبيوتر، ... وما إلى ذلك)، وتؤدي إلى حصولهم على مستوى أحسن من الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية التي تسهل عملية التعلم، كما تتوفر أمامهم الفرصة لاستكمال الدراسة محلياً أو في الخارج. كما أن الاستقرار المالي للعائلة يؤدي إلى تقليل حاجة العائلة للطلب من التلاميذ دعم العائلة مادياً.

العوامل غير المدرسية المؤثرة على الرسوب والتسرب

تشمل العوامل غير المدرسية الأكثر أهمية التي تؤثر على التسرب من المدارس: الظروف الاقتصادية – الاجتماعية، الاتجاهات والمواقف الاجتماعية، والقيم والممارسات الاجتماعية بخصوص أدوار الرجال والنساء، والضرورات السياسية التي تؤثر على انتظام الدراسة وحضور التلاميذ، والصحة النفسية للأطفال. ألاّ أن هذه العوامل لا تؤثر، بالضرورة، على الذكور والإناث بالطريقة نفسها وبدرجة واحدة.

أ- العوامل الاقتصادية – الاجتماعية: يفترض عموماً أن تلاميذ المدارس القاطنين في مناطق ذات كثافة سكانية أكبر ومستويات دخل أقل – وكلاهما مؤشر على الفقر النسبي – أكثر عرضة للتسرب، ولذلك يتوقع أن يفوق معدل تسرب الطلاب في قطاع غزة المعدل الموجود في الضفة الغربية بسبب فقر القطاع نسبياً مقارنة مع الضفة الغربية[13]. ورغم هذه التوقعات، كما يتبين من الجدول أدناه، تعزز النتائج وجود مثل هذه العلاقة بين الفقر والتسرب في أوساط الإناث وفي المرحلة الأساسية فقط، أي أنه على مستوى المراحل الدراسية المختلفة، ينزع التلاميذ في قطاع غزة إلى التسرب بشكل أقل من معدل تسرب تلاميذ الضفة الغربية.

جدول 2 – 10: معدل التسرب (%) حسب المرحلة والمنطقة للعام 1997/1996

	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
المرحلة	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	ذكر
الأساسية	2.2	2.8	2.6	1.9	2.4	2.4
الثانوية	9.5	7.8	5.9	3.3	8.1	6.0
المجموع	**2.7**	**3.2**	**2.9**	**2.0**	**2.8**	**2.7**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. *قاعدة بيانات المؤسسات التعليمية، 1996-1997.*

وهكذا يتضح أن الحرمان والتدهور الاقتصادي وحده ليس كافياً لتفسير الاختلاف في معدلات التسرب بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويحتاج الطلاب المتسربين من ذوي القدرة الإدراكية المرتفعة إلى بديل إيجابي آخر يكون تحقيقه شرطاً مسبقاً لدفعهم إلى اتخاذ قرار التسرب وترك المدرسة. ويمكن أن يتمثل هذا الدافع على شكل عمل مدفوع أو غير مدفوع. وبهذا الشكل، ورغم كونها الأفقر بين الإقليمين، يمكن أن يلعب النقص في فرص العمل المحلية في قطاع غزة، خاصة بالنسبة للفتيات، والقيود الشديدة المفروضة على منح تصاريح العمل الإسرائيلية ، دوراً مهماً في إقناع الأهل بإبقاء أبنائهم في المدارس لفترات أطول. وإضافة إلى ذلك، وكما اتضح في باب "الالتحاق بالمدارس"، ترتفع معدلات التحاق الذكور بالمدارس في مخيمات اللاجئين مقارنة بالمعدلات بين الذكور في المناطق الريفية أو الحضرية. وبما أن نسبة 54.3% من سكان قطاع غزة تقطن في المخيمات مقارنة مع نسبة 8.9% في الضفة الغربية، يساهم عاملا مكان الإقامة ووضع اللاجئ معاً في تحديد الاختلافات الإقليمية في معدلات التسرب، على افتراض قيام الأونروا بتخفيف الصعوبات الاقتصادية من خلال العمل في المدارس[14]. إضافة إلى ذلك تلعب الزراعة الدور الأكبر في التسرب في الضفة الغربية حيث تزداد الحاجة إلى عمل الأطفال في مزارع العائلة، وحيث تساهم المسافات الطويلة بين المدارس والمنازل في قرى الضفة الغربية في زيادة التباين بين المناطق في معدلات التسرب من المدارس.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم فرص العمل في الاختلافات في معدلات التسرب بين المحافظات داخل المناطق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كما يتبين من **الجدول 2 –11.**

جدول 2 –11: معدلات التسرب (%) حسب اللواء، المرحلة، والجنس

اللواء	العمر							
	11–6		14–12		17–15		18 +	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
جنين	غ.م	0.5	4.1	3.2	11.0	12.6	1.1	0.6
طولكرم وقلقيلية	غ.م	0.7	2.4	3.4	7.2	7.5	0.8	0.6
نابلس	1.0	0.6	4.8	2.5	9.7	8.4	0.7	0.3
رام الله والبيره	0.5	غ.م	2.8	3.0	10.2	10.2	1.0	0.8
القدس	1.9	1.8	6.5	1.4	10.8	12.0	0.8	1.1
بيت لحم	0.1	0.2	3.6	0.5	8.6	5.4	0.4	0.8
الخليل	0.8	0.5	4.5	2.9	8.1	9.0	0.9	1.1
شمال غزة	0.5	0.7	1.8	1.9	3.8	5.9	0.9	0.7
وسط وجنوب غزة	0.1	0.5	1.7	1.0	4.0	6.1	1.1	0.7

غ. م بيانات غير متوفرة

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) ، نتائج مقارنة للألوية*، رام الله، ص. 46.

تحصل مناطق القدس، ونابلس، والخليل على أعلى معدلات التسرب بين الذكور في الفئة العمرية 6–14 سنة. ويمكن أن تعود المعدلات المرتفعة للتسرب بين الذكور في القدس جزئياً إلى الظروف الخاصة بالمدينة وأوضاع المدارس في القدس العربية. أما مدينتي الخليل ونابلس فتوفران فرص عمل أكثر للمتسربين من المدارس لكونهما مدينتين صناعيتين. أما محافظات القدس وطولكرم وقلقيليه، ومنطقة شمال غزة فيوجد فيها أعلى معدلات التسرب بين الإناث في الفئة العمرية 6 –11 سنة، أما الفتيات في الفئة العمرية 12–14 سنة فتوجد أعلى معدلات التسرب بين صفوفهن في مناطق طولكرم وقلقيليه، ورام الله والبيره، وجنين. وهكذا يلاحظ أن المناطق التي ترتفع فيها معدلات التسرب بين الإناث هي ذات المناطق التي تقع فيها أكبر نسبة من المنازل في المناطق الريفية باستثناء القدس وشمال غزة . ففي جنين مثلاً يلاحظ وجود 64.2% من المنازل في القرى مقارنة مع 46.2 % من البيوت الواقعة في قرى منطقة نابلس[15].

يحصل الذكور والإناث في الفئة العمرية 15–17 سنة القاطنين في جنين، والقدس، ورام الله على أعلى معدلات التسرب، وقد تبين بعد فحص طبيعة المهن التي يعمل فيها الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من المناطق السكانية التي شملها مسح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لعام 1995 ، ارتباط نوع العمل بالمستوى التعليمي المطلوب للقيام بمثل هذا العمل (كما تم استنتاجه). كما توجد في محافظات جنين وطولكرم وقلقيليه ورام الله أعلى نسبة من العمال الزراعيين (12.7% ، 12.3%، و 7.8% على التوالي). كما توجد في محافظات جنين وطولكرم وقلقيليه ورام الله أعلى نسبة من العمال غير المهرة (18%) إلى جانب مدينة الخليل. أما القدس فتوجد فيها أعلى نسبة من العاملين في الخدمات والمبيعات (17.7%)، وثاني أقل نسبة من العمال غير المهرة (18.8%) وثاني أعلى نسبة بين المهنيين المحترفين (13.6 %) مباشرة بعد شمال غزة[16].

وهكذا، بينما يبدو أن سكان القدس يشكلون حالة خاصة، تشير البيانات إلى ازدياد احتمال تسرب الذكور في المرحلة التعليمية الأساسية في أوساط القاطنين في المناطق الريفية والصناعية أكثر من الذكور القاطنين في

مناطق أخرى. كما يزداد احتمال تسرب الذكور والإناث من كافة المراحل المدرسية من القاطنين في المناطق الريفية الزراعية.

ب- **الاتجاهات والقيم والممارسات الاجتماعية:** تلعب القيم والاتجاهات والممارسات الاجتماعية أيضاً دوراً مهماً في تحديد مدى التسرب – بغرض الزواج المبكر – وتحديد المستوى التعليمي الضروري (حسب المعتقدات) لكل من المرأة والرجل للقيام بوظائفهم والتزاماتهم.

يبلغ متوسط العمر للزواج الأول عند الإناث في الضفة والقطاع 18 سنة[17]. وقد كانت نصف النساء اللواتي شملهن المسح قد تزوجن قبل سن الثامنة عشرة، وكما يتبين من **الجدول 2 –8** أعلاه فان نسبة التسرب بين طالبات المدارس الثانوية حوالي 8% ، مقارنة بحوالي 6% بين الذكور. وفي هذه المرحة يكون متوسط عمر الفتاة 16–17 سنة، أي السن التي ينزع فيها الآباء إلى تزويج بناتهم. ويسمح قانون الأحوال الشخصية الساري المفعول في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بزواج الفتاة في عمر 15 سنة "هجرية"، ومن المحتمل أيضاً الزواج قبل هذه السن نتيجة للضعف في تطبيق هذا القانون. ومن جانب آخر يحتمل حدوث تسرب الفتيات لأسباب أخرى غير الزواج المبكر. فمن المحتمل أن يؤخذ هذا القرار كجزء من سياسة تقليل النفقات من أجل تمكين الذكور في العائلة من استكمال دراستهم الجامعية. ومن المحتمل، أيضاً، أن يعتقد الآباء بعدم وجود فائدة ملموسة من التعليم العالي للفتيات، أو حتى اعتبار أن التعليم قد يؤثر سلباً على فرص الزواج أمامهن. كما يطلب من الفتاة الشابة القيام بالمساعدة في أعمال المنزل مثل رعاية أطفال العائلة والاخوة الأصغر سناً، ومن المحتمل، أيضاً، تفضيل الآباء إبقاء الفتيات في البيوت من أجل الإشراف عليهن عن قرب عندما يقتربن من سن الزواج.

في جذور هذه السيناريوهات توجد الاتجاهات الاجتماعية وما يرافقها من ممارسات تتعلق بأدوار كل من الذكور والإناث والمسؤوليات المرتبطة بكل جنس في المجتمع، والحريات النسبية والمصادر المتاحة للنساء والرجال للقيام بالتزاماتهم الاجتماعية. غير أن آثار التسرب المدرسي قد لا ينظر إليها عند الإناث بنفس الخطورة التي ينظر فيها إلى نتائج ومخاطر تسرب الذكور، حيث يتوقع من الأولاد أن يقوموا بمسؤولياتهم المستقبلية كأرباب أسر وتحمل مسؤولية تمويل البيوت اقتصادياً. وفي المقابل تعرّف الفتيات بأدوار استهلاكية وإنجابية يعتبر التعليم عاملاً إضافياً وليس أساسياً للقيام بها. وهنا تعطى الفتاة الفرصة لأداء دورها كزوجة وأم بشكل أكثر فاعلية.

ج – العوامل السياسية: : تمت إعادة الاستقرار إلى النظام التعليمي منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في مناطق في الضفة والقطاع، إلا أن النظام التعليمي ما زال يعاني من آثار الاحتلال، ومن بينها الإغلاق لفترات طويلة لمؤسسات التعليم من قبل الاحتلال الإسرائيلي والإدارة المدنية خلال الانتفاضة. إضافة إلى إدارة التعليم من قبل السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك الرقابة على المناهج، وما زالت القيود على الحركة تؤثر على وصول بعض التلاميذ إلى مدارسهم بسبب وجود نقاط التفتيش الإسرائيلية. ومع الجمود الحاصل في عملية السلام وما يتضمنه من انبعاث النشاط السياسي الشعبي "مثل المظاهرات"، كل هذا سيعود مرة أخرى إلى تهديد معدلات إكمال السنة الدراسية وجودة ومستوى التعليم الفلسطيني، وسيعمل على تحويل الانتباه الوطني والمصادر المالية المتوفرة بعيداً عن التعليم ومواضيع الإصلاح الاجتماعي.

ثانيا: التعلـــــيم العالـــي

الالتحاق بالتعليم العالي

يقصد بالتعليم العالي هنا الدراسة في كليات المجتمع والجامعات. وتقدم كليات المجتمع برنامجاً دراسياً لمـدة عامين. وهناك انجذاب واضح باتجاه الدراسة في الجامعات، حيث تجتذب الجامعات أكثر من عشرة أضعاف عدد الطلاب الملتحقين بكليات المجتمع. وعلاوة على ذلك فإن الطلب على التعليم العالي يفوق عدد المقاعد المتوفرة. ففي عام 7–1996 تم قبول 53% من عدد طلبات الالتحاق المقدمة من الإناث إلى كليات المجتمع مقارنة 74% من الطلبات التي قدمها الذكور. وبشكل مماثل تم قبول 78% من طلبات الذكور والإناث في الجامعات الفلسطينية[18]..

الجامعات:

تأسست أغلبية الجامعات الفلسطينية في سنوات السبعينات. وكان تسعة من بين الخريجين العشـــرين الأوائـــل لجامعة فلسطينية "الخليل" في العام الدراسي 1974 – 1975 من النساء[19]. ومنذ ذلك الحين تضاعف عدد الخريجين من الجامعات الفلسطينية الثمانية وكليات المجتمع الثلاث (التي تمنح درجة البكالوريوس)، باســـتثناء الانخفـــاض الكبير في عدد الخريجين بين الأعوام 1989–1987 نتيجة للأوضاع السياسية وإغلاق الجامعات الفلسطينية وغيرهـــا من مؤسسات التعليم، بأمر من السلطات الإسرائيلية، وخلال هذه الفترة بقيت نسبة الخريجات ثابتة خـــــلال هـــذه الفترة. وبحلول العام 95–1994 تجاوز عدد الخريجين المستوى الذي كان عليه قبل عام 1987 ، ومع حلول العـــــام 1995 / 1996 بلغ عدد الخريجين من الجامعات 3441 خريجاً وخريجة، بلغت نسبة الإناث بينهم 48.3 %[20].

جدول 2 –12: توزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس، 1996/ 1997

الجامعة	أنثى	ذكر	المجموع	الإناث (%)
الضفة الغربية				
جامعة القدس	1368	1196	2564	53.35
جامعة القدس المفتوحة	3605	4873	8478	42.52
كلية العلوم التربوية (الأونروا)	317	182	499	63.53
جامعة بيرزيت	1503	2143	3646	41.22
جامعة النجاح	3116	4486	7602	40.99
جامعة بيت لحم	1339	732	2071	64.65
جامعة الخليل	818	809	1627	50.28
الكلية الهندسية الفنية (البوليتكنك)	118	407	525	22.48
مجموع الضفة الغربية	**12184**	**14828**	**27012**	**45.11**
قطاع غزة				
الجامعة الإسلامية	2386	4330	6716	35.53
جامعة الأزهر	3804	6599	10403	36.57
كلية التربية	1269	776	2045	62.05
مجموع قطاع غزة	**7459**	**11705**	**19164**	**38.92**
المجموع	**19643**	**26533**	**46176**	**42.54**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السـنوي، رقـم 3، 1996 – 1997*. رام الله، ص. 205.

بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات 46176 طالباً وطالبة، وتبلغ نسبة الإناث بينهم حوالي 42.5% ، كما يظهر من **الجدول 2 –12** أعلاه . وبالمقارنة مع الضفة الغربية كان عدد الطالبات في قطاع غزة أقل بحوالي 6.2% ، ويعود مثل هذا الاختلاف إلى أسباب عديدة من بينها الأوضاع الاقتصادية في كلا المنطقتين، وعدم التوازن في التوزيع الجغرافي للجامعات في قطاع غزة. فعلى عكس الضفة الغربية التي تتوزع الجامعات في مناطقها المختلفة، تقع الجامعة الإسلامية وجامعه الأزهر وفرع جامعة القدس المفتوحة كلها في مدينة غزة. وبناء عليه يحتاج الطلاب من المناطق الجنوبية ووسط قطاع غزة إلى الكثير من نفقات المواصلات والتي قد تكون غير متوفرة. وكذلك، كما يتبين من **الجدول 2 –11** بخصوص معدلات الرسوب في كل محافظة، كان معدل تسرب الفتيات ضمن الفئة العمرية 15 –17 سنة أعلى بقليل في وسط وجنوب غزة منه في شمال غزة.

ولذلك يمكن لنقص فرص التعليم العالي في وسط وجنوب قطاع غزة أن يشكل عاملاً مساهماً في ارتفاع معدلات التسرب من المدارس وانخفاض معدل الالتحاق بالجامعات. ورغم ذلك، لا يتوافق مثل هذا التفسير مع النتائج التي أوضحت أن معدل التحاق الإناث ممن تتجاوز أعمارهن الثامنة عشرة من المناطق الجنوبية ومنطقه وسط قطاع غزة أعلى منه من معدل التحاق الإناث من شمال القطاع – حوالي 4.9% مقارنة مع النسبة الأقل 4.4%[21].

كما يتبين من **الجدول 2 –12**، يتجاوز عدد الطالبات في جامعة بيت لحم وكليتي التربية لإعداد المعلمين 60% من العدد الكلي للطلبة الملتحقين. ويمكن توقع ارتفاع مستويات التحاق الإناث في كليات التربية نظراً للربط بين النساء ومهنة التدريس. كما تقدم جامعة بيت لحم برامج دراسية يحتمل أن تجتذب أعداداً كبيره من الإناث. فيوجد في جامعه بيت لحم كليتي الآداب، والتمريض وبرامج القبالة، والتربية الابتدائية، والطفولة المبكرة والبرامج السياحية، وجميعها تخصصات تجتذب الفتيات للالتحاق بها. إضافة إلى ذلك، ووفقاً للنتائج المقارنة بين الألوية للمسح الديموغرافي لعام 1995 ، يحتوي لواء بيت لحم على أعلى معدلات التحاق الإناث ممن تزيد أعمارهن عن ثمانية عشر عاماً فأكثر[22].

كليات المجتمع :

كما يوضح **الجدول رقم 2 –13** أدناه، يبلغ عدد الطلاب الكلي الملتحقين بكليات المجتمع السبع عشـــرة الموجودة في الضفة والقطاع 4599 طالباً وطالبة من بينهم 51% من الإناث.

الجدول 2 –13: توزيع الطلبة في كليات المجتمع حسب الجنس، 1997/1996

الكلية	المكان	الالتحاق		
		ذكر	أنثى	المجموع
الإبراهيمية	القدس	15	147	162
الأمة	القدس	0	245	245
قلنديا	قلنديا	45	0	45
الأونروا / للنساء	رام الله	0	466	466
الإونروا / للرجال	رام الله	124	0	124
كلية فلسطين التقنية / رام الله	رام الله	0	189	189
الكلية العصرية	رام الله	57	33	90
كلية العلوم والتكنولوجيا	الخليل	325	184	509
كلية فلسطين التقنية / طولكرم	طولكرم	186	84	270
كلية العلوم الإسلامية	قلقيليه	27	39	66
كلية النجاح	نابلس	545	381	926
كلية الروضة	نابلس	93	80	173
كلية فلسطين التقنية / العروب	العروب	155	148	303
كلية التمريض	الخليل	22	20	42
كلية العلوم والتكنولوجيا	خانيونس	415	174	589
كلية فلسطين التقنية / دير البلح	دير البلح	245	155	400
معهد فلسطين الديني	غزة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
المجموع		**2254**	**2345**	**4599**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997*.رام الله، ص. 216.

يلتحق أقل من ثلث طلاب كليات المجتمع بمؤسسات تعليمية في شمال الضفة الغربية " طولكرم ونـــابلس" وحوالي 28.7% بمؤسسات في وسط الضفة الغربية (القدس، ورام الله)، إضافة إلى أن حوالي خمس الطـــلاب ملتحقون بمؤسسات تعليمية في قطاع غزة، وحوالي 18.6% في جنوب الضفة الغربية "الخليل والعروب" .

يلاحظ وجود علاقة إيجابية بين اختيار الكلية وبين مكان السكن. فيلتحق كل من الذكور والإنـــاث مـــن طلاب كليات المجتمع بالمؤسسات التعليمية القريبة من أماكن سكناهم، باستثناء الطلاب الملتحقين بكلية مجتمـــع قلندية للذكور في قلنديه (الأونروا)، وكليه مجتمع المرأة (الأونروا)، وكليه المجتمع للذكور (الأونروا)، وكليـــه فلسطين التقنية، وكلها تقع في المناطق المجاورة لمدينه رام الله، إذ أن التوزيع الجغرافي لطلبه هذه الكليات الأربع أكثر تشتتاً من باقي الكليات. وهذه الكليات الأربع غير مختلطة ويوجد فيها مرافق سكنيه للطـــلاب. ويمكـــن أن يؤدي وجود مثل هذه المرافق إلى تقليل نفقات المعيشة للطلاب الذين كانوا سيحرمون من الدراســـة لـــولا ذلـــك، وتعطي مقياساً للأمان لدى العائلة، وبالذات عائلات الطالبات.

يبدو أن النساء أقل تحركاً من الرجال. فعلى سبيل المثال وجد أن من بين ما مجموعه 33 طالبة من الملتحقات بكلية المجتمع العصرية في رام الله، تأتي 88% من الطالبات من مثلث رام الله – أريحا – بيت لحم (وبضمنها القدس) مقارنة مع 65% من أصل 57 طالباً من الذكور. وبشكل مشابه، تشكل عدد الطالبات في كليه مجتمع النجاح حوالي 381 طالبه، تسكن ثمان فقط منهن، أو ما يعادل 2% ، خارج المحافظات الشمالية (جنين، طولكرم، قلقيليه، ونابلس) مقارنة مع 6.6 % من أصل 545 من الطلاب الذكور[23].

مجالات التخصص

مع ازدياد نسبة التعليم، تصبح الفجوة بين الجنسين في مجال الالتحاق بالمؤسسات التعليمية أقل أهمية من الاختلاف بين الجنسين في حقول التخصص. إذ يتحدد اختيار الطلاب مجالات تخصصاتهم بعدد من المتغيرات، من بينها: البرامج المتوفرة، ودخل العائلة، ورغبة الأهل، والقواعد الاجتماعية المتعلقة بما هو مناسب لكل من الرجال والنساء. ويتجه عدد الإناث إلى الانخفاض في العلوم والبرامج المعتمدة على التكنولوجيا، بينما يزداد تمثيلهن في برامج التربية، والعمل الاجتماعي، والعلوم الإنسانية، والتمريض والمهن الطبية المساعدة، كالعلاج الطبيعي، في كل من الجامعات وكليات المجتمع على حد سواء.

يعتبر نظام الفروع في المرحلة الثانوية نقطة البداية التي يتم فيها تعزيز الأدوار الاجتماعية لكل من الذكور والاناث من قبل النظام التدريسي بطريقة واضحة ورسمية. واعتباراً من العام الدراسي 1996 / 1997، بلغ عدد المدارس المهنية في الضفة والقطاع 16 مدرسة يلتحق بها 1775 طالباً وطالبة أو ما يعادل 3.1% من عدد طلاب المرحلة الثانوية، ومن ضمن هذا العدد تبلغ نسبة الإناث حوالي 18.7% فقط. وبينما تتركز غالبية الطلبة في واحد من الفروع الأكاديمية (العلوم والآداب)، تشكل الإناث نسبة 51.6% من طلبة الآداب ونسبة 41.7% من طلبة العلوم.

إذا كان بالإمكان اتباع قوى السوق الحرة، والافتراض بأن العرض يتبع الطلب، فهذا يتضمن أن الطلب على الصفوف العلمية من قبل الإناث هو أقل من الطلب من الذكور. ولكن وبغرض "المصلحة العامة " لا يلتزم النظام التعليمي بمبادئ السوق الحرة. يتطلب توفر التخصصات العلمية مدخلات أكبر مقارنة بما تحتاجه التخصصات الأدبية، من حيث الهيئة التدريسية المتخصصة، والمختبرات، والأجهزة والمواد. ولهذا السبب فإن الكليات العلمية هي الأكثر صدارة من حيث الاهتمام مقارنة بالكليات الأدبية، وربما تعطى الأولوية لمدارس الذكور أكثر من الإناث.

بينما يوجد 308 صفوف للذكور في الصفين الأول والثاني الثانوي من الفرع العلمي، يوجد فقط 225 صفاً للإناث، و 83 صفاً مختلطاً. وفي المقابل يوجد في الفرع الأدبي 513 صفاً للذكور، 536 صفاً للإناث و124 صفاً مختلطا[22]. لا يمكن الاعتراض على التحاق الإناث بالفرع الأدبي بأعداد كبيرة وفقاً لاهتماماتهن، لكن من المعقول، أيضاً، الافتراض بأن هذه "الاهتمامات" هي نتاج للقيم الاجتماعية المتعلقة "بعمل المرأة" ونتاجاً لنظام تخصص مدرسي غير مرن. كما يعكس العدد المتحيز للصفوف العلمية المخصصة للذكور تقدير المجتمع لمساهمة الذكور في العلم والتكنولوجيا. يتضح، أيضاً، عند تطبيق المنطق نفسه، بأن العدد الأقل من الصفوف العلمية للإناث يعكس تقديراً أدنى لمساهمة النساء في هذه الحقول.

يتضمن التعليم الثانوي المهني الفروع التجارية والزراعية، والصناعية، والتمريض. ويتبين من **الجدول 2 –14** أن توفر التعليم المهني يختلف بين الذكور والإناث. ويلتحق الذكور في الزراعة والمدارس الصناعية بينما تلتحق الإناث بالمدارس التجارية والتمريضية. ويتضمن الفرع التجاري المهارات المكتبية والسكرتاريا، مما ينتج عنه مستويات مرتفعة لمشاركة الإناث في هذا الفرع. ويتعلم الطلاب في المدارس الصناعية حرفة تمكنهم من العمل في مهن معينة كالنجارة والحدادة، وميكانيكا السيارات والكهرباء والتمديدات الصحية... الخ، وهي مهن ترتبط تقليدياً بالرجال. وبالرغم من أن الإناث يشكلن حوالي ثلث القوى العاملة في الزراعة، لا يسمح للإناث بالالتحاق في مؤسسات التدريب الزراعي. وهذا يشير إلى وجود تقسيم ضمني للعمل يربط دور الذكور بالتخطيط وتنفيذ المشاريع الزراعية والسيطرة على المدخلات الزراعية، بينما يعطي للنساء دور تقديم الأيدي العاملة والجهد اللازم للزراعة[23].

الجدول 2 –14: توزيع طلبة المدارس الثانوية حسب التخصص والجنس، 1997/1996

التخصص	أولاد	بنات	المجموع	الإناث (%)
علمي	10145	7252	17397	41.69
أدبي	18046	19249	37295	51.61
مجموع التخصصات الأكاديمية	28191	26501	54692	48.45
تجاري	28	291	319	91.2
زراعي	175	0	175	0
صناعي	1225	0	1225	0
تمريضي	15	41	56	73.2
مجموع التخصصات المهنية	1443	332	1775	18.7
المجموع	**29634**	**26833**	**56467**	**47.52**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997*.رام الله، ص. 73.

يستمر نمط التخصص حسب الجنس في التعليم العالي، كما يدل عليه توزيع خريجي كليات المجتمع وطلبة الجامعة حسب حقل التخصص والجنس في الجدولين 2 –15 و 2 –16 أدناه. ففي كليات المجتمع الفلسطينية تشكل الإناث الأغلبية الساحقة من خريجي الحقول الأكاديمية، والعمل الاجتماعي، والمهن الطبية المساعدة، والمهني. وفي المقابل يوجد 5.7% من خريجي الهندسة من الإناث . أما تمثيل الإناث من خريجات علم الحاسوب فهو أحسن بكثير حيث يرتفع إلى 44% من عدد الخريجين الكلي. وبين خريجي الإدارة والتجارة يوجد انحياز بسيط لصالح الإناث.

جدول 2 –15: توزيع خريجي كليات المجتمع حسب حقل التخصص والمنطقة، والجنس، 1997/1996

حقل التخصص	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين			
	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	***المجموع***	*الإناث (%)*
أكاديمي	14	262	0	0	14	262	276	94.93
هندسي	187	16	79	0	266	16	282	5.67
طبي مساعد	15	156	47	24	62	180	242	74.38
إداري ومالي	8	70	87	35	95	105	200	52.5
علم حاسوب	11	43	74	24	85	67	152	44.08
خدمة اجتماعية	13	87	0	0	13	87	100	87
مهني	14	134	0	0	14	134	148	90.54
المجموع	**262**	**768**	**287**	**83**	**549**	**851**	**1400**	**60.79**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997*. رام الله، ص. 219.

وعلى غرار ذلك تشكل الإناث أكثر من نصف العدد الكلي للطلبة الملتحقين بتخصصات مثل التربية والعلوم الإنسانية والعلوم الطبية والدراسات المرتبطة بالصحة. ولكن الإناث يشكلن 6.3% فقط من الطلبة في الهندسة المعمارية والتخطيط المدني، وحوالي 15 –16% من الطلبة في الزراعة والقانون، وحوالي ربع الطلبة تقريباً في إدارة الأعمال والهندسة والتجارة والحرف والبرامج الزراعية. وبالتالي تظهر الإناث ميلاً إلى التركز في البرامج التي تتضمن جوانب من "العلوم المنزلية" بدلاً من برامج الإدارة والبرامج التقنية أو المهنية.

جدول 2–16: توزيع طلبة الجامعات حسب حقل التخصص، والجنس 1997/1996

التخصص	ذكر	أنثى	المجموع	الإناث (%)
الزراعة، والحراج، وصيد الأسماك	243	45	288	15.63
الزراعة وتخطيط الريف (القرية)	164	11	175	6.29
التجارة وإدارة الأعمال	3913	1596	5509	28.97
التربية وتأهيل المدرسين	632	912	1544	59.07
الهندسة	1093	389	1482	26.25
الفنون الجميلة والتطبيقية	148	137	285	48.07
اقتصاديات البيوت (العلوم المنزلية)	0	18	18	100
الإنسانيات، والعلوم الدينية واللاهوت	3756	5526	9282	59.53
القانون	2994	545	3539	15.4
الاتصال الجماهيري	198	138	336	41.07
الرياضيات وعلم الحاسوب	1762	1040	2802	37.12
العلوم الطبية والصحية	982	1184	2166	54.66
العلوم الطبيعية	831	804	1635	49.17
تجارة الخدمات	19	15	34	44.12
علوم اجتماعية وسلوكية	1777	1667	3444	48.4
تجارة، وحرف وبرامج صناعية	70	23	93	24.73
غير ذلك	7951	5593	13544	41.3
المجموع	**26533**	**19643**	**46176**	**42.54**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. *قاعدة بيانات المؤسسات التعليمية، 1996 – 1997*.

الرجل والمرأة في المهن التعليمية

كما يتبين من **الجدول 2 –17**، تتناقص نسبة الإناث في الهيئة التعليمية في المستويات العليا من النظـــام التعليمي . ففي مرحلة ما قبل المدرسة تتألف الهيئات التدريسية من النساء ما عدا خمس معلمين من أصل 2377 في العام 1996 / 1997 [26]، وبينما تشكل الإناث النصف تقريباً من عدد المعلمين الكلي في المرحلة الأساسية، تقل هذه النسبة في المراحل الثانوية والمتخصصة من التعليم.

جدول 2–17: توزيع الهيئات التدريسية والإدارية حسب المرحلة والجنس، 1997/1996

	المدرسون				مدراء المدارس			
	ذكر	أنثى	المجموع	الإناث (%)	ذكر	أنثى	المجموع	الإناث (%)
ما قبل المدرسة	5	2372	2377	99.80	17	561	578	97.06
الأساسية	8116	7785	15901	48.96	523	506	1029	49.17
الأساسية والثانوية	4140	3243	7383	43.93	243	151	394	38.32
الثانوية	411	158	569	27.77	20	9	29	31.03
كليات المجتمع	184	70	254	27.56	15	2	17	11.8
الجامعات	1496	209	1705	12.26	10	0	10	0

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997*.رام الله–الضفة الغربية.

(المدراء في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة ثانوية) ص. 124، (المدرسين بشكل متفرغ في الجامعات) ص. 211، (المدرسون بشكل متفرغ في كليات المجتمع) ص. 226.

تؤلف النساء 28% من معلمي المدارس الثانوية، وإلى جانب ذلك فإن المدارس الحكومية الثانوية هـــي مدارس غير مختلطة. وبينما يستطيع المعلمون الذكور التدريس في المدارس الثانوية للإناث لا تستطيع المعلمات التدريس في مدارس الذكور. السبب وراء هذه الممارسات والتمييزية غير واضح، ولكن يحتمل أن يعود ذلك إلـى الافتراض بأن الطلاب الذكور في المدارس الثانوية يحتاجون إلى وجود ذكور كرمز للسلطة من أجـــل ضبـط الصف بشكل أكثر حزماً، إضافة إلى محدودية الفرص أمام المعلمات للتأهيل لتدريس المراحل الثانوية.

يظهر **الجدول 2 –18** أن مشاركة الإناث تنخفض مع الارتفاع في مستوى المؤهلات العلمية. وبينما تشكل النساء 63.3% من المعلمين ذوي المؤهلات الثانوية أو أقل ، يشكلن 39.7% بين حملة الدرجة الجامعيـــة الأولى"البكالوريوس"، ويشكلن 26.6 % من حملة الدبلوم العالي، و يشكلن 17.5 % من حملة درجة الماجستير أو أعلى.

جدول 2-18: الهيئات التدريسية للمستويين الأساسي والثانوي حسب المؤهل والجهة المشرفة، والجنس1996/1997

	ثانوي فما دون	دبلوم / كلية مجتمع	بكالوريوس	دبلوم عالٍ	ماجستير فأعلى	المجموع
الحكومة						
ذكر	119	4205	4502	247	131	9204
أنثى	166	4069	2944	94	21	7294
المجموع	285	8274	7446	341	152	16498
نسبة الإناث (%)	*58.2*	*49.2*	*39.5*	*27.6*	*13.8*	*44.2*
وكالة الغوث						
ذكر	120	1496	950	23	16	2605
أنثى	178	1825	328	6	3	2340
المجموع	298	3321	1278	29	19	4945
نسبة الإناث (%)	*59.7*	*55.0*	*25.7*	*20.7*	*15.8*	*47.3*
القطاع الخاص						
ذكر	64	166	543	29	56	858
أنثى	178	660	669	26	19	1552
المجموع	242	826	1212	55	75	2410
نسبة الإناث (%)	*73.6*	*79.9*	*55.2*	*47.3*	*25.3*	*64.4*
المجموع						
ذكر	**303**	**5867**	**5995**	**299**	**203**	**12667**
أنثى	**522**	**6554**	**3941**	**126**	**43**	**11186**
المجموع	**825**	**12421**	**9936**	**425**	**246**	**23853**
نسبة الإناث (%)	***63.3***	***52.8***	***39.7***	***26.6***	***17.5***	***46.9***

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997*.رام الله، ص. 107-109.

وإلى جانب ذلك، تزيد نسبة المعلمات بين الهيئات التدريسية في المدارس الخاصة، عنها في المدارس الحكومية أو المدارس التابعة لوكالة الغوث. ومن المرجح كون معلمات المدارس الخاصة من حملة المؤهلات الأعلى مقارنة بمعلمات المدارس الحكومية أو مدارس الوكالة. فعلى سبيل المثال تحمل نسبة 55.7% من معلمات المدارس الخاصة الدرجة الجامعية الأولى أو أعلى مقارنة بحوالي 48.1% من معلمات المدارس الحكومية ونسبة 26.8% من المعلمات في مدارس وكالة الغوث. ويحتمل أن يكون اتجاه الخريجات الجامعيات للعمل في القطاع الخاص ناتجاً عن ظروف العمل الجديدة وبضمنها ارتفاع مستويات الرواتب والمستحقات الأخرى وصغر حجم الصف مقارنة بالقطاع الحكومي أو وكالة الغوث.

استنادا إلى **الجدول 2 -17** أعلاه يتبين أن نسبة الإناث في الهيئات التدريسية في كليات المجتمع تصل إلى 28% مقابل حوالي 12% من الهيئات التدريسية في الجامعات. وتشكل المدرسات في جامعة بيرزيت لوحدها 20% من مجموع المدرسات في كل الجامعات، وتشكل جامعتي بيت لحم والخليل القطبين من حيث نسبة الإناث في الهيئات التدريسية، فمن بين أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة بيت لحم تؤلف الإناث أكثر من الثلث، مقارنة بحوالي 1.5% فقط من أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة الخليل.

تعود هذه التركيبة للهيئات التدريسية، والنقص في عدد المعلمات المؤهلات للتدريس في المرحلة الثانوية وما بعدها، إلى عدة عوامل. **أولاً:** يؤدي ارتباط التخصصات في المرحلة الثانوية بالجنس إلى وجود نقص في عدد الإناث المؤهلات لتدريس العلوم والرياضيات.

ثانياً: تخلق النسبة المنخفضة للإناث اللواتي يكملن الدراسة العليا " الماجستير أو أعلى" وضعاً حرجاً أمام محاولات تغيير نمط الهيئات التدريسية، خاصة في مؤسسات التعليم العالي، كما يوضح الشكل أدناه.

شكل 2-4: نسبة الإناث في الهيئات التدريسية في الجامعات وكليات المجتمع حسب المؤهل للعام 1997/1996

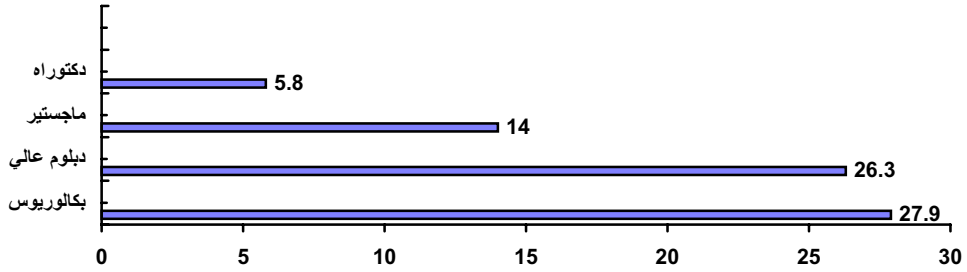

المصدر- للعاملين بشكل متفرغ فقط: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. *الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1996 – 1997*. رام الله، حزيران 1997 ، (للجامعات) ص. 211، (لكليات المجتمع) ص. 226.

ثالثا: يشكل تقسيم العمل في المجتمع وفقاً للاعتقادات السائدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمهن المناسبة للرجال والنساء عوامل لا غنى عنها في عملية تحديد المكانة. وقد لاحظت أبو نحله (1997) بأن تصنيف أغلبية طلبة المدارس الثانوية للمهن ينبثق من هذه الاعتقادات المتعلقة بنوع الجنس. فبعض المهن يرتبط مضمونها بالمرأة مثل التربية الابتدائية، والتغذية، وصناعة الملابس، أما بعض المهن الأخرى التي تعتمد على التكنولوجيا، مثل الهندسة، فترتبط غالباً بالرجل، هذا إلى جانب مهن " محايدة" يمكن للرجال والنساء العمل بها مثل التجارة، الإدارة، المحاسبة، وأعمال السكرتاريا. وإضافة إلى ذلك يعتمد تصنيف المهن وفق مضمون نوع الجنس إلى حد كبير على المفاهيم والاتجاهات الاجتماعية نحو مفهوم "قدرات" الرجل والمرأة، خاصة بين الطالبات[27]. كما تدخل المعايير الاجتماعية وفرص العمل والمفاهيم والمعايير الدينية كعوامل مهمة في حساب وتقرير المهن المناسبة. إلاّ أن القدرات ليست واضحة، بالضرورة، بل يجب اختبارها، وإلاّ ستبقى كامنة وستستمر المسلمات الجنسية في التعبير عن نفسها من خلال الاتجاهات الاجتماعية وحتى في المهن " المؤنثة" مثل التعليم، فإن هرمية هذه المهن تتضمن رجالاً يقودون النساء. وبالرغم من تشكيل النساء للأغلبية من طلبة كليات التربية، فإن نسبة الإناث في الهيئة التدريسية في كلية التربية التابعة لوكالة الغوث في الضفة الغربية لا تتجاوز 25% ، مقابل 11% فقط من الهيئة التدريسية في كليه التربية في قطاع غزة.

رابعا: يشير **الجدول 2 –18** أعلاه إلى انه، واعتبارا من العام الدراسي 1996 / 1997، لا تنطبق على 55.5% من المعلمين الأنظمة المعدلة وفقا لمتطلبات قانون التعليم الأردني رقم 27 للعام 1988 والذي ينص، ضمن أمور أخرى، على وجوب أن يحمل مدرسو المرحلتين الأساسية والثانوية درجة جامعية بعد أربع سنوات من الدراسة الجامعية على الأقل. وفي الواقع تبين أن 13246 من المعلمين الجدد يحملون درجة دبلوم كليات المجتمع أو من حملة شهادة التوجيهي أو حتى أقل من ذلك، ومن ضمنهم 53.4% من الإناث. ويقترب بعض هؤلاء المعلمين من سن التقاعد، ولذلك سيتركون النظام التعليمي خلال فترة قصيرة. أما بالنسبة لأولئك الذين لا زالوا في بداية الحياة المهنية أو منتصفها، فمن المحتمل أن تلعب المعايير والمؤهلات الأعلى المطلوبة دوراً سلبياً في منعهم من التطور وإبقائهم ضمن مستويات الرواتب المنخفضة، خاصة في ظل غياب فرص التدريب والتأهيل الأعلى أثناء العمل من أجل تطوير وتحسين درجاتهم.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه التنبؤ بالاتجاهات المتوقعة في مكانة المرأة في المهن التعليمية سابقاً لأوانه كنتيجة لتنفيذ وتطبيق قانون التعليم المشار إليه أعلاه، فإنه يمكن توقع نتيجتين محتملتين على الأقل. فيحتمل أن يزداد عدد النساء اللواتي يحصلن على الدرجة الجامعية الأولى من اجل الاستجابة لشروط ومتطلبات قانون التعليم، مما يزيد من فرص ترشيحهن للعمل في هذه المهنة التي تعتبر "ملائمة للمرأة" وفقا للمعايير الاجتماعية السائدة. أما الاحتمال البديل (وهو الأكثر تشاؤماً) فيتوقع بأن تؤدي المعايير والمؤهلات المطلوبة، كما نص عليها القانون، إلى نقص نسبة الإناث في الهيئات التدريسية، وذلك بسبب قلة عدد النساء اللواتي تنطبق عليهن الشروط الدنيا لقانون التعليم.

ثالثا: الاستنتاجـــــات

يشير التحليل المقارن لمقاييس التحصيل العلمي في الدول العربية والدول النامية إلى أن الفلسطينيين يتمتعون بأعلى المستويات من معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات التحاق الإناث بمؤسسات التعليم[28]. ومع الوصول إلى تحقيق حالة من شبه التعادل بين الجنسين في المراحل الثانوية للتعليم، فإن هناك خطراً حقيقي في الانزلاق نحو الرضا عن النفس والادعاء بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم قبل الأوان. وبالرغم من الإنجازات المهمة التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كما تبدو من بيانات الالتحاق ومشاركة الإناث في التعليم، فإن البيانات والإحصائيات الخاصة بالتسرب تشير إلى استمرار وجود بعض التضارب فيما يتعلق بإتمام الدراسة الثانوية وفيما يتعلق بالدراسة الجامعية بين الذكور والإناث.

رغم ارتفاع عدد النساء الفلسطينيات المتعلمات مقارنة مع الماضي، وبالرغم من التحاق بعضهن بالمهن التي كان يهيمن عليها الذكور في العادة، مثل العلوم الهندسية وبرمجة الحاسوب، فإن أغلبية الإناث تختار الدخول إلى حقول التخصص التي تتضمن جوانب من "الرعاية" التي ترتبط تقليديا بالإناث. أم الذكور فيستمرون في الهيمنة على حقول العلوم والتكنولوجيا، والبرامج القانونية وبرامج إدارة الأعمال التي أعطتهم مميزات رائدة مقارنة بالنساء في عصر تكنولوجيا المعلومات، والتي تضعهم في الوقت نفسه في موضع يؤهلهم لصياغة التشريع على المستوى الوطني وصناعة القرار. وبينما تستمر النساء في الهيمنة على الهيئات التدريسية في مراحل الطفولة المبكرة، والمراحل المدرسية الأساسية، يشكل الرجال أغلبية معلمي المدارس الثانوية ومدرسي الجامعات إلى جانب الإدارة التعليمية في هذه المؤسسات، مثل مديري المدارس وعمداء كليات التعليم العالي.

وكما يتضح من خلال أنماط تركيبة الهيئات التدريسية الموسومة بالنوع الاجتماعي، ومستويات الالتحاق في الفروع الثانوية الأكاديمية والمهنية، وحقول التخصص في مرحلة ما بعد الثانوية، فإن النظام التعليمي يتبع نمطاً من التوظيف يؤدي إلى هيكلية متسقة مع المفاهيم السائدة والأدوار التقليدية والقيم التي تعزز النظرة المرسومة للذكور والإناث. في المقابل فإن هذه الدراسة لا تقوم بفحص آثار عامل النوع الاجتماعي على التحصيل الدراسي في المنهاج الرسمي " الكتب ومواد التعليم"، ووجود منهاج "خفي"، والأساليب التعليمية. ومع ذلك يمكن افتراض أن وجود الهيكليات والأنماط البنيوية يؤدي إلى أن يقوم كل من الجنسين، كل بطريقته الخاصة، بتثبيت الصور والمفاهيم النمطية لأدوار الجنس. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تختلف آثار الممارسات داخل الصف بين الجنسين في حال قيام المعلم بالتعامل مع الإناث بطريقه تختلف عن طريقة معاملته للذكور أو معاملته بالمثل لكل من الجنسين أثناء فرض النظام في الصف. وفي الوقت الذي يمكن للأولاد فيه إظهار اتجاهات متمردة على النظام، يحتمل أن يعتبر الولد هذا التصرف كامتحان لرجولته، أما الفتيات، وبسبب اتجاهاتهن الاجتماعية، فقد يتفاعلن مع الموقف بحرج عميق. كما أن تكرار مثل هذه المواقف مع الذكور والإناث يمكن أن ترسب ارتباطاً سلبياً مع المدرسة وتخلق بيئة تؤدي إلى الإخفاق الأكاديمي، والرسوب أو حتى التسرب من المدرسة. لكن يمكن أن يختلف الحد الفاصل بين الإجراءات الإنضباطية التي تتوقف فيها عن أثارة الاحترام للسلطة إلى أن تصبح ضارة بالتعليم .

يوجد الآن، في الواقع، نظام تعليمي غير رسمي يعمل على مستويين، واحد للذكور وآخر للإنـــاث. وتوجد جذور هذين المستويين خارج النظام التعليمي الرسمي: داخل البيت الفلسطيني، وفي الاقتصاد وســـوق العمل. لذلك فإن الإنصاف بين الجنسين " وليس فقط المساواة " داخل غرف الصف لا يمكن الحصول عليه بشكل منفصل عن حدوث المساواة في المجتمع. وفي الوقت الذي يتوجب فيه دمج المفاهيم والمبـــادئ التـــي تؤدي إلى حدوث الإنصاف بين الجنسين في عملية التفاعل المستمر للمنهاج، وتدريب المعلمين، ومراعاتـــها عند وضع الخطط لبناء المدارس الجديدة، فإنه يتوجب، أيضاً، وجود هذا المفهوم للإنصـــاف فـــي الجوانـــب الأخرى للحياة الفلسطينية.

الهوامش

[1] يعرف الشخص غير الأمي بأنه ذلك الشخص الذي يستطيع قراءة وكتابة ملخص صغير حول حياته/ها. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. المسح الديموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأولية، سلسلة التقارير الموضوعية (رقم 1) ، التعليم، النتائج التفصيلية، رام الله، تشرين الأول 1995، ص. 35.

[2] وفقاً للمسح الديموغرافي، يسكن قرابة 55.3% من أسر الضفة الغربية في القرى، مقابل 36.2% و 8.4% في المدن ومخيمات اللاجئين، على التوالي. وفي قطاع غزة، يسكن حوالي 46.9% من الأسر في المدن، مقابل 53.1% في مخيمات اللاجئين. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الديموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأولية، رام الله، ص. 69.

[3] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) – التعليم – نتائج تفصيلية، تشرين الأول 1996، رام الله – فلسطين، ص. 35، و 36 ، 39، و 42.

[4] تجدر الملاحظة أنه تم جمع البيانات في الفترة من شهر أيار إلى شهر تموز من عام 1995 مما أدى إلى زيادة عدد الأفراد اللذين أعمارهم من 6 سنوات ولكنهم في بداية العام الدراسي لم يكونوا قد بلغوا 6 سنوات من العمر، مما أدى إلى زيادة نسبة عدم الالتحاق في هذه الفئة.

[5] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) – التعليم – نتائج تفصيلية، تشرين الأول 1996، رام الله – فلسطين، ص. 95، و 98.

[6] صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) . ملف التعليم الأساسي في الشرق الوسط ومنطقة شمال إفريقيا، عمان، صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ص. 5.

[7] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 2، 1995–1996. لم تتضح نسبة نجاح مماثلة بين الطالبات في المرحلة الثانوية في الفروع المهنية خاصة الفرعين التمريضي والتجاري حيث تشير السجلات إلى نتائج مختلطة.

[8] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 3، 1996–1997، رام الله، حزيران 1997، ص 45–94.

[9] نفس المصدر..المدارس الحكومية (96)، مدارس الوكالة (98) والمدارس الخاصة (99).

[10] على سبيل المثال يبلغ معدل الخصوبة في قطاع غزه 7.4 طفل مقارنة ب 5.6 طفل في الضفة الغربية " دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأولية، آذار 1997، ص 132 ". قدر إجمالي الدخل القومي للفرد حوالي 1.108 دولار أمريكي في قطاع مقارنة بـ 2.144 دولار أمريكي في الضفة الغربية " بقيمة ثابتة للدولار في

عام 1995 ". مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. الأوضـــاع الاقتصاديـة والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزه، تقرير ربع السنوي، غزه، 1 نيســان 1997، ص 8–10.

[11] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأولية. رام الله ، آذار 1996، ص 69.

[12] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقـارير الألوية " رقم 10 " ، النتائج المقارنة بين الألوية. رام الله، حزيران 1996 ، ص 31.

[13] المصدر السابق، ص 47.

[14] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأوليـة رام الله، آذار 1996، ص 122.

[15] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصـائي السـنوي رقـم 3، 1996–1997، رام الله، حزيران 1997، 209 " جامعات" 221 " كليات مجتمع " .

[16] مجلس التعليم العالي. خريجو الجامعات الفلسطينية، 1975–1995، القدس، ص 41.

[17] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصـائي السـنوي رقـم 3، 1996–1997، رام الله، حزيران 1997، ص 210 .

[18] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقـارير الألوية " رقم 10 " حزيران 1996، ص 45.

[19] المصدر السابق، ص 45.

[20] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصـائي السـنوي رقـم 3، 1996–1997، رام الله، حزيران 1997، ص 217–218.

[21] المصدر السابق، ص 147.

[22] UNSCO, *Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip, Quarterly Report,* Winter-Spring 1997, April 1997, 30.

[23] ثلاثة من هؤلاء المعلمين الذكور هم مشرفين.

[24] Lamis Abu Nahleh, *Gender Planning, Vocational Education, and Technical Training (VETT) in Palestine*, Birzeit University, September 1996.

[25] UNESCO, *1993 Statistical Yearbook*, Paris, 1993.

الفصل الثالث: فصل الصحة

ملخص تنفيذي 85

أولا: الوفيات، وانتشار المرض والسلوكيات الصحية ذات العلاقة 88

وفيات الرضع والأطفال 88

أوزان المواليد الجدد 91

الرضاعة الطبيعية 92

انتشار مرض الإسهال وعلاجه 93

انتشار أمراض الجهاز التنفسي الحادة وعلاجها 95

التحصين 97

الوضع الغذائي 98

الحوادث والإصابات 99

الإعاقة 100

الأمراض والإصابات الطارئة 101

التدخين 102

ثانيا: الصحة الإنجابية والسلوكيات ذات العلاقة 104

وفيات الأمومة 104

الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة 104

مكان الولادة وطبيعتها 106

الرعاية في مرحلة ما بعد الولادة 107

استخدام وسائل منع الحمل 108

ثالثا: استنتاجات وتوصيات لمزيد من التحليلات والأبحاث 110

الجداول والاشكال

قائمة الجدول

جدول 3-1: وفيات الرضع والأطفال حسب الجنس للعام 1996 89

جدول 3-2: أوزان المواليد حسب عمر الام وجنس المولود 91

جدول 3-3: التوزيع النسبي لممارسة الرضاعة الطبيعية بين الرضع حسب الجنس 92

جدول 3-4: الرضاعة الطبيعية للأطفال حسب العمر، جنس الطفل 92

جدول 3-5: نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين أصيبوا حديثا بالإسهال حسب الجنس. 93

جدول 3-6: ممارسة الرضاعة الطبيعية أثناء الإصابة بالإسهال بين الأطفال الذين لا زالوا يتلقون رضاعة طبيعية حسب الجنس. 94

جدول 3-7: نسبة الاصابة بالإسهال للاطفال تحت سن الخامسة حسب مصدر النصيحة الطبية والجنس (%). 95

جدول 3-8: نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين أصيبوا حديثا بأمراض الجهاز التنفسي الحادة حسب الجنس وأعراض المرض. 96

جدول 3-9: الممارسات العلاجية بين الأطفال تحت سن الخامسة الذين أصيبوا حديثا بالتهاب تنفسي حاد حسب الجنس. 96

جدول 3-10: مصادر علاج الأطفال تحت سن الخامسة الذين عانوا حديثا من أعراض التهاب تنفسي حاد حسب الجنس. 96

جدول 3-11: أنواع الحوادث بين الأطفال تحت سن الخامسة حسب الجنس. 100

جدول 3-12: انتشار الإعاقة حسب الفئة العمرية والجنس. 100

جدول 3-13: التوزيع النسبي (%) لمصادر العلاج للأشخاص الذين تعرضوا لمرض أو إصابة طارئة حسب الجنس. 102

جدول 3-14: التوزيع النسبي (%) للأسباب الكامنة وراء عدم طلب العلاج بين الأشخاص الذين تعرضوا لمرض أو إصابة طارئة حسب الجنس. 102

جدول 3-15: انتشار التدخين بين الأشخاص 14 سنة فاكثر. 103

جدول 3-16: معدلات وفيات الأمومة حسب المجموعة العمرية. 104

جدول 3–17: التوزيع النسبي للمضاعفات التي تتعلق بالحمل. 106

جدول 3–18: التوزيع النسبي للنساء المتزوجات اللواتي لا يرغبن باستخدام وسائل منع الحمل حسب السبب الرئيسي لعدم الاستخدام. 109

قائمة الأشكال

شكل 3 –1: انخفاض معدلات وفيات الاطفال والرضع باكثر من 50% منذ عام 1976 88

شكل 3 –2: ترتفع معدلات وفيات حديثي الولادة من الذكور عنها للاناث بينما ترتفع معدلات وفيات الرضع من الاناث 90

شكل 3 –3: الاناث يعانين من شدة وتكرار الاصابة بالاسهال 94

شكل 3–4: معدل شمول التحصينات للاناث في الفئة العمرية 12–23 شهر ضد الحصبة، والنكاف والحصبة الالمانية اعلى مما هي عليه بين الذكور لنفس الفئة العمرية 98

شكل 3–5: معدلات سوء التغذية مقاسة بالوزن / العمر للأطفال تحت سن الخامسة اعلى عند الفتيات 98

شكل 3–6: معدلات سوء التغذية مقاسة بالطول / العمر للأطفال تحت سن الخامسة اعلى عند الفتيات 99

شكل 3–7: اربعة اخماس النساء الفلسطينيات تلقين الرعاية الصحية اثناء الحمل 105

شكل 3–8: النساء غير المتعلمات اقل حظا لتلقي الرعاية الصحية اثناء الحمل 105

شكل 3–9: المستشفى هو المكان الاكثر اعتيادا للولادة 107

شكل 3–10: اكثرية النساء لم يتلقين رعاية صحية بعد الولادة 108

ملخص تنفيذي

باستثناء البيانات المتعلقة بالاعاقة فان تطورا قد حصل أدى الى تضييق الفجوة بين الجنسين خاصة بما يتعلق بالصحة الجسمانية. من خلال تحليل البيانات برزت النتائج التالية:

الوفيات، وانتشار المرض والسلوكيات الصحية ذات العلاقة

- على المستوى الوطني فان معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة 27.3 لكل 1000 ووفيات الرضع (من 0–سنة) 33.2 لكل1000 كما تبين أنها أعلى بين الذكور مما هي بين الإناث.
- باستثناء البيانات الخاصة بالقدس، تشير الإحصاءات الى أن التمييز في العناية وتقديم العلاج يساهم في ازدياد معدلات وفيات ما بعد الولادة في صفوف المواليد الاناث بنسبة 20% مقارنة بالمواليد الذكور.
- نسبة الأطفال الذكور الذين أوزانهم عند الولادة أكثر من المعدل الطبيعي (أكثر من 4 كغم) أعلى من نسبة الأطفال الاناث بناء على رأي الأمهات.
- بلغت نسبة الأطفال في عمر 0–11 شهر ولا يزالون يرضعون رضاعة طبيعية بين الإناث 63.8 وبين الذكور 73.1.
- نسبة الأطفال الذكور الذين يستمرون بالرضاعة خلال السنة الثانية من العمر أكبر من نسبة الإناث.
- نسبة الأطفال الإناث اللواتي يعانين من سوء التغذية الحاد والمزمن أعلى من نسبة الأطفال الذكور.
- نسبة تغطية التطعيم لدى الإناث أعلى قليلا من الأطفال الذكور.
- الحوادث الناتجة عن التسمم هي أعلى عند الأطفال الإناث بينما الحوادث الناجمة عن الكسور والحروق أعلى بين الأطفال الذكور.
- التأثيرات الدائمة للإصابات والحوادث أعلى قليلا بين الأطفال الإناث من الأطفال الذكور.
- في جميع الفئات العمرية، تشير البيانات إلى أن معدلات الإعاقة بين الإناث أقل مما هي بين الذكور، مع وجود فرق كبير بين معدلات انتشار الإعاقات للأفراد 15 سنة فأكثر مقارنة مع الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة.

الصحة الإنجابية والسلوكيات ذات العلاقة

- تتراوح نسبة وفيات الأمومة من 60 إلى 140 حالة لكل 100,000 مولود حي، كما أن أعلى نسبة وفيات بين النساء هي في الفئات العمرية 15–19 و 50–54 سنة.
- بلغت نسبة النساء اللواتي لم يتلقين رعاية في مرحلة ما قبل الولادة 19.7 % وبلغت نسبة النساء اللواتي لم يتلقين رعاية في مرحلة ما بعد الولادة 80.3% على الرغم من ارتفاع نسبة الوصول إلى الخدمات المقدمة في هذا المجال.
- الغالبية العظمى من المضاعفات أثناء الحمل من الممكن التغلب عليها من خلال الرعاية الفعالة وفي الوقت المناسب أثناء الحمل.
- تفوق نسبة معرفة النساء بوسائل منع الحمل 98% إلا أن نسبة استخدامها تبلغ 45%.
- تشكل المواقف والمعتقدات الاجتماعية المعارضة لتنظيم الأسرة السبب الرئيسي وراء عدم استخدام وسائل منع الحمل.

الصحة

ظاهرة تفضيل الأطفال الذكور موجودة في المجتمع الفلسطيني. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تمييز في المعاملة والرعاية بين الإناث والذكور، ويبدأ مثل هذا التمييز في مرحلة مبكرة من الحياة ويستمر عبر مرحلة البلوغ. ويتمثل الهدف من إعداد هذا الفصل في البحث فيما إذا كان هذا التفضيل للذكور يترجم نفسه إلى تمييز في الرعاية والممارسات، التي قد تأثر بشكل بالغ على الإناث، وتقود إلى اختلافات في معدلات الوفيات، وانتشار المرض، والاستفادة من الخدمات الصحية.

يقدم هذا الفصل لمحة تمهيدية وصفية للاختلافات بين النوعين من حيث الوفيات، وممارسة الرضاعة، وانتشار المرض، ومؤشرات إنجابية – صحية مختارة، والاستفادة من الخدمات الصحية؛ وذلك استناداً إلى بيانات المسحين الديموغرافي والصحي لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. تجدر الإشارة إلى أن هذين المسحين يعتبران بمثابة أول مسحين وطنيين تتمتع البيانات المستمدة منهما بمستوى عال من الشمول؛ بعبارة أخرى، يمكن تعميم نتائجهما على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. علاوة على ذلك، يوفر المسحان بيانات مرجعية ذات أهمية بالغة لأغراض التخطيط ومراقبة الاتجاهات المستقبلية.

الخدمات الصحية:

تقوم أربع جهات أساسية بتوفير الخدمات الصحية في فلسطين، هي: القطاع العام الذي تديره وزارة الصحة؛ والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)؛ والقطاع الخاص الهادف للربح.

وتقدم الخدمات الصحية للفلسطينيين من خلال شبكة واسعة من المؤسسات تقدر بحوالي 443 وحدة رعاية أولية و 25 مستشفى (البرغوثي ودعيبس، 1993 و 1996). وتعتبر نسبة الوصول إلى هذه الخدمات مرتفعة، إلا أن البحث الكيفي المحدود يشير إلى أن جودة الخدمات الصحية المتوفرة وتنوعها غير مناسبين، خاصةً بالنسبة للمناطق البعيدة وخدمات التثقيف الصحي. علاوة على ذلك، تعاني الخدمات الصحية الحالية من غياب سياسات وبروتوكولات معيارية متجانسة للتشخيص، والعلاج، والتحويل، ومتابعة ظروف العديد من الأمراض الشائعة.

من الجدير بالذكر أن 45.5 % من الفلسطينيين غير مشمولين بأي نظام للتأمين الصحي (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997). إلاّ أن من الضروري التنويه إلى أن القطاع العام يوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية بشكل مجاني للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات. علاوة على ذلك، يمكن لجميع النساء الحوامل الحصول على خدمات الرعاية الصحية في مرحلة ما قبل الولادة وحتى ستة أسابيع من مرحلة بعد الولادة، علماً بأنه يتم تقاضي رسوم محددة عند الولادة في المستشفيات.

يقدم القطاع العام تأميناً صحياً لحوالي 37.5 % من السكان، وتليه في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تغطي ما نسبته 13 % من السكان. أما التأمين الخاص، فإنه غير شائع ويغطي 3% فقط من السكان (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997).

تفوق نسبة السكان المشمولين بخدمات التأمين الصحي، التي يقدمها كل من القطاع العام والأونروا في قطاع غزة نسبة المشمولين في هذه الخدمات من سكان الضفة الغربية. وتشير البيانات المتوفرة من المسح الصحي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى عدم وجود اختلافات بين النوعين (الجنسين) في المعدلات العامة للشمول بالتأمين الصحي.

أولا: معدلات الوفاة، وانتشار المرض، وأنماط السلوك الصحي ذات العلاقة

وفيات الرضع والأطفال

تشير البيانات المتوفرة إلى أن انخفاضاً متسقاً قد طرأ على معدلات وفيات الرضع والأطفال خـــلال العقديـــن الماضيين. ويبين **الشكل 3–1** ذلك الانخفاض.

شكل 3–1: انخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع بأكثر من 50% منذ عام 1976

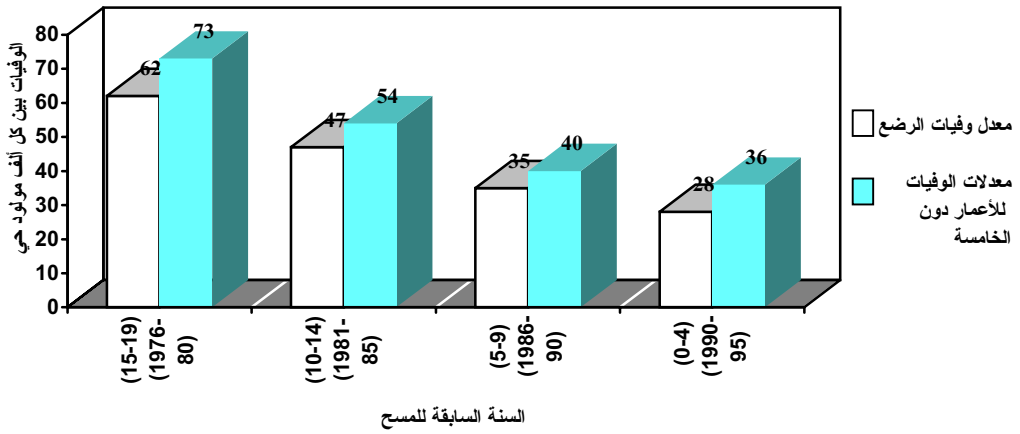

وقد كان هذا الانخفاض المتسق واضحاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن وتيرة هذا الانخفـــاض، خاصـــةً فيما يتعلق بمعدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، كانت أعلـــى فـــي الضفـــة الغربية مما كانت عليه في قطاع غزة.

علاوة على ذلك، انخفض معدل وفيات الرضع خلال السنوات الخمس السابقة للمســـح (والتـــي تعتـــبر فـــترة تراجـــع اقتصادي) من 34 حالة إلى 25 حالة في الضفة الغربية ومن 34 حالة إلى 32 في قطاع غزة. ومن الصعوبـــة بمكـــان تفسير الانخفاض الذي حدث في الضفة الغربية، خاصةً وأن الانخفاض كان في وفيات حديثي الولادة والرضع، الأمـــر الذي يستدعي المزيد من البحث. ويبين **الجدول 3–1** معدلات وفيات الرضع والأطفال في الضفة والقطاع حسب النـــوع الاجتماعي.

جدول 3-1: وفيات الرضع والأطفال حسب الجنس، 1996

الجنس	الوفيات دون سن الخامسة	وفيات الرضع		
		الرضع (0-11 شهر)	*حديثي الولادة (0-28 يوم)*	*ما بعد الولادة (1-11 شهر)*
ذكر	36.7	30.3	19.1	11.2
أنثى	29.3	24.0	13.2	10.7
المجموع	**33.2**	**27.3**	**16.3**	**11.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. المسح الديموغرافي ، بيانات غير منشورة؛ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الصحي.*

ويشير **الجدول 3-1** إلى أن المعدلات الوطنية لوفيات الرضع والأطفال في الضفة والقطاع أعلى في صفوف الذكور مما هي عليه بالنسبة للإناث.

وتنسجم المعدلات الكلية لوفيات الرضع والأطفال مع البيانات الخاصة بالدول المتقدمة، حيث تكون وفيات الذكور أعلى من وفيات الإناث في كافة الفئات العمرية. علاوة على ذلك، بينت إحدى الدراسات التي أجريت على الاختلافات في معدل الوفيات بين الجنسين في عدد من الدول العربية أن هناك انخفاضاً في نسبة الجنس – الوفيات لكل من الرضع والأطفال (حمود، 1982).

من الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات وفيات حديثي الولادة من الذكور (عنها للإناث) يعزى إلى ارتفاع المعدل الكلي لوفيات حديثي الولادة بين الذكور مقارنةً بالإناث، الأمر الذي ينسجم مع حقيقة كون المولودات حديثاً أقوى من ناحية بيولوجية من المواليد الجدد. لكن، عند استثناء البيانات الخاصة بالقدس الشرقية وتقسيم الوفيات إلى " حديثي الولادة " و " ما بعد الولادة "، فإنه يظهر أن معدلات وفيات الرضع للإناث أعلى مما هي بالنسبة للذكور، وذلك في كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويوضح **الشكل 3-2** التقديرات المباشرة لوفيات كل من " حديثي الولادة " و " ما بعد الولادة " حسب الجنس في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكل 3-2: ترتفع معدلات وفيات حديثي الولادة من الذكور عنها للإناث بينما ترتفع معدلات وفيات الرضع من الإناث

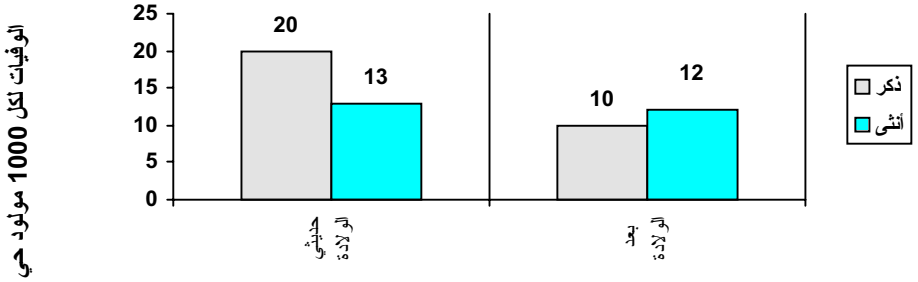

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. المسح الديموغرافي.*

من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن المولودات حديثاً أقوى من ناحية بيولوجية من المولودين حديثاً. فالعوامل البيولوجية ذات تأثير كبير على وفيات حديثي الولادة، بينما تؤثر العوامل البيئية والاجتماعية بشكل كبير على وفيات الرضع. لذلك، يمكن الافتراض أن اختلاف الرعاية والعلاج يساهم في ارتفاع معدلات وفيات الإناث في مرحلة ما بعد الولادة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأظهرت البيانات أن معدلات الوفيات كانت أقل بين الأطفال الذين تحمل أمهاتهم شهادات بعد الثانوية، وهذا ينسجم مع نتائج الدراسات على المستوى العالمي. كانت أعلى معدلات الوفيات موجودة في الخليل، بينما كانت أقلها موجودة في القدس الشرقية، وطولكرم، وقلقيلية. وتشير نتائج المسح الديموغرافي إلى أن العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (73.5 سنة) أعلى منه بالنسبة للذكور (70.0 سنة). إلا أن نسبة الجنس الكلية (نسبة الذكور لكل 100 امرأة) بلغت 105 – 106 في الضفة الغربية و 104 في قطاع غزة.

تبلغ نسبة الجنس للفئة العمرية 0 – 4 سنوات 107.3. وعند الأخذ بالحسبان أن معدلات وفيات الأطفال الذكور في سن دون الخامسة أعلى مما هي عليه بالنسبة للإناث، يتوقع المرء أن عدد الإناث سيفوق عدد الذكور في هذه المجموعة. وليس بالإمكان تفسير نسبة الجنس (الذكور للإناث) في الفئة العمرية 0 – 4 سنوات بواسطة معدلات الوفيات، أو حجم العينة، أو أخطاء المعاينة، أو حتى عدم دقة الإبلاغ عن الأعمار، الأمر الذي يجعل من عدم الإبلاغ تفسيراً ممكناً لهذه الظاهرة. وإذا كان هناك عدم إبلاغ عن الإناث المولودات حديثاً، فإنه يمكن القول بأن هناك عدم إبلاغ عن الوفيات في صفوفهن أيضاً. وهذا يشير بقوة إلى وجود قصور في الإبلاغ عن وفيات الإناث.

تشير التقارير الإدارية الصادرة عن وزارة الصحة إلى أن الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع والأطفال تشمل عدم نضوج الجنين، انخفاض درجة الحرارة على نحو غير طبيعي، والتشوهات الخلقية، وانخفاض وزن المولود، والالتهابات التنفسية الحادة، والإسهال، والحوادث.

أوزان المواليد الجدد

يشير **الجدول 3–2** إلى اختلافات النوع الاجتماعي فيما يتعلق بوزن المولود للأمهات من الفئة العمرية 14–49 عاما.

جدول 3–2: أوزان المواليد حسب عمر الام وجنس المولود

الفئة العمرية للام	جنس المولود	وزن المولود (%)			المجموع %
		دون المتوسط	*ضمن المتوسط (2.5 – 4 كغم)*	*فوق المتوسط*	
49 – 14	ذكر	6.0	85.0	9.0	100
	أنثى	6.1	86.8	7.1	100
	المجموع	6.0	85.9	8.1	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996 . المسح الصحي.*

تدعو البيانات إلى الاعتقاد بأن جزءاً كبيراً من المواليد الجدد (من الذكور) يولدون بوزن فوق المتوسط. وهذا صحيح بصرف النظر عن سن الأم. وتجدر الإشارة إلى أن أوزان المواليد الذكور تكون عادةً أكبر من أوزان المولودات من الإناث. وتشير البيانات، أيضاً، إلى عدم وجود اختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بنسب المواليد ذوي الأوزان المنخفضة.

الرضاعة الطبيعية

يعرض **الجدول 3–3** التوزيع النسبي لممارسة الرضاعة الطبيعية حسب النوع الاجتماعي بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 – 11 شهراً.

جدول 3–3: التوزيع النسبي لممارسة الرضاعة الطبيعية بين الرضع حسب الجنس

عمر		ممارسة الرضاعة الطبيعية (%)				
الرضيع بالشهور	**الجنس**	***الذين لا يزالون يرضعون رضاعة طبيعية***	*الذين توقفوا عن الرضاعة الطبيعية*	*الذين لم يرضعوا رضاعة طبيعية أبداً*	*غير ذلك*	المجموع
11 – 0	**ذكر**	**73.1**	20.5	3.5	2.9	100
	أنثى	**63.8**	16.4	2.2	17.6	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. المسح الصحي.*

فيما يتعلق بالأطفال الذي تقل أعمارهم عن عام واحد، يشير **الجدول 3–3** إلى أن نسبة الذكور الذين يتلقون رضاعة طبيعية أكبر من نسبة الإناث. وقد بينت الدراسة التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف) وجمعية تنظيم وحماية الأسرة في القدس حول ممارسة الرضاعة الطبيعية للرضع أن معدل الانخفاض في نسبة الرضاعة الطبيعية للإناث أعلى مما هو بالنسبة للذكور. وهناك اختلافات بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الخصوص، فبينما يتضح أن نسبة الذكور الذين يتلقون الرضاعة الطبيعية في الضفة الغربية أعلى مما هي بالنسبة للإناث، يتبين أن الصورة مغايرة في قطاع غزة.

جدول 3–4: الرضاعة الطبيعية للأطفال حسب العمر وجنس الطفل

عمر الرضيع (بالشهور)	**الجنس**	ممارسة الرضاعة الطبيعية(%)				المجموع %
		الذين لا يزالون يرضعون رضاعة طبيعية	*الذين توقفوا عن الرضاعة الطبيعية*	*الذين لم يرضعوا رضاعة طبيعية أبداً*	*غير ذلك*	
3 – 0	**ذكر**	**87.8**	5.9	5.0	1.4	100
	أنثى	**92.9**	3.6	3.4	0	100
6 – 4	**ذكر**	**82.0**	13.4	1.2	3.4	100
	أنثى	**79.9**	14.3	1.5	4.3	100
11– 7	**ذكر**	**60.6**	30.8	5.1	3.5	100
	أنثى	**61.6**	25.8	4.2	8.4	100
17 – 12	ذكر	47.7	45.3	1.3	5.7	100
	أنثى	34.1	51.0	4.0	10.9	100
23 – 18	ذكر	12.0	52.0	4.9	31.0	100
	أنثى	7.0	56.7	3.8	32.5	100
	المجموع	47.5	36.1	3.6	12.8	100

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الصحي.***

ويشير **الجدول 3-4** إلى أن نسبة الإناث، من بين الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين 0 – 3 اشهر، اللاتي لا يزلن يتلقين رضاعة طبيعية أعلى مما هي عليه بالنسبة للذكور، وإلى أن نسبة الذكور، من بين الرضع الذين توقفوا عن الرضاعة الطبيعية أو لم يرضعوا رضاعةً طبيعية على الإطلاق أعلى من نسبة الإناث. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأطفال الذكور الذين يرضعون خلال السنة الثانية من العمر أكبر من نسبة الإناث.

انتشار مرض الإسهال وعلاجه

يعتبر الإسهال سبباً رئيسياً في انتشار الأمراض والوفاة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وتشير البيانات المتوفرة من المسح الصحي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى عدم وجود اختلافات بين النوعين على صعيد متوسط فترة الإصابة. إلا أن الاختلافات بين النوعين ظهرت فيما يتعلق بانتشار الإصابة وشدتها. وكان معدل انتشارها بين الذكور أعلى مما هو بالنسبة للإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن نسبة إصابة الإناث بالجفاف والتقيؤ ووجود دم في البراز كانت أعلى مما كانت عليه بالنسبة للذكور. ويوضح **الجدول 3-5 والشكل 3-3** هذه الاختلافات.

يعتبر التحويل في الوقت المناسب إلى جهة تقدم الخدمات الصحية والعلاج بالسوائل المضادة للجفاف من أبرز العوامل التي تحدد مدى ملاءمة الرعاية البيتية، والتي تعتبر عاملاً أساسياً في منع الجفاف. وقد يعود ارتفاع نسبة حدوث الجفاف بين الإناث إلى ارتفاع نسبة إصابة الإناث " بالتقيؤ "، إلا أنه يتضح أن الاختلافات قائمة على صعيد العلاج البيتي للإسهال بين الذكور والإناث. ويعتقد بأن الأسر تتردد لفترة أطول بقليل في طلب الرعاية الصحية للإناث مقارنة بترددها في حالة الذكور.

جدول 3-5 نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين أصيبوا حديثاً بالإسهال حسب الجنس

الجنس	نسبة المصابين بالإسهال (%)
ذكر	14.1
أنثى	12.3
المجموع	13.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. *المسح الصحي*.

شكل 3-3: الإناث يعانين من شدة وتكرار الإصابة بالإسهال

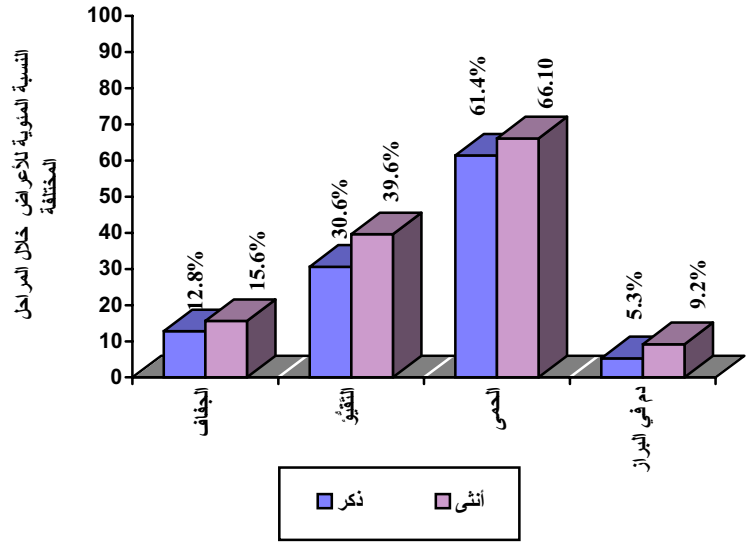

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. *المسح الصحي*.

وتشير الحمى ووجود دم في البراز إلى مدى شدة الإصابة بالإسهال. ومن الجدير ذكره أن الصحة العامة والوضع الغذائي العام للطفل يؤثران على مدى شدة ونتيجة الإصابة بالإسهال.

تزيد نسبة الإناث (42 %) اللاتي تلقين علاجاً مضاداً للجفاف بالسوائل قليلاً عن نسبة الذكور (40.7%). وقد يعود ذلك إلى أن نسبة الإناث اللاتي أصبن بالجفاف كانت أكبر من نسبة الذكور الذين أصيبوا به. لكن البيانات المتوفرة تشير إلى وجود تمييز في ممارسات الإرضاع بين الإناث والذكور خلال فترة الإصابة بالإسهال في غير صالح الإناث **(الجدول 3-6)** .

جدول 3-6: ممارسة الرضاعة الطبيعية أثناء الإصابة بالإسهال بين الأطفال الذين لا زالوا يتلقون رضاعة طبيعية حسب الجنس

الجنس	ممارسة الرضاعة الطبيعية (%)			
	توقفوا	*كمية أقل*	*كمية أكبر*	*الكمية نفسها*
ذكر	2.9	8.8	24.2	64.1
أنثى	4.2	10.3	21.7	63.8
المجموع	3.5	9.6	23.0	63.9

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. *المسح الصحي*.

تلقت نسبة أكبر من الإناث كميات أقل من الحليب أو توقفت الأمهات عن إرضاعهن خلال الإصابة بالإسهال.

تظهر الاختلافات أيضاً على صعيد نوع الجهة المقدمة للخدمات الطبية التي يتم اختيارها لعلاج الإسهال. يبين **الجـــدول 3–7** الاختلافات بين الجنسين على صعيد الجهة التي تقدم الخدمات الصحية أثناء الإصابة بالإسهال.

جدول 3–7: نسبة الإصابة بالإسهال للأطفال تحت سن الخامسة حسب مصدر النصيحة الطبية والجنس(%)

الجنس	استشارة أي مصدر	*المستشفى*	*الطبيب*	*مركز الأمومة والطفولة*	*مركز صحي*	*صيدلية*
ذكر	59.0	9.6	43.3	19.0	40.6	13.6
أنثى	63.6	9.3	40.8	17.2	49.6	6.0
المجموع	**61.1**	**9.4**	**42.1**	**18.1**	**44.9**	**10.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. *المسح الصحي*.

على الرغم من أن نسبة استشارة أي مصدر طبي كانت أعلى بالنسبة للإناث (63.6 %) مما هي عليه بالنسبة للذكـور (59 %)، إلا أن نسبة الذهاب إلى الأطباء (أي العيادات الخاصة)، ومراكز الأمومة والطفولة، والصيدليات كـــانت أعلى في حالة الذكور منها في حالة الإناث.

بينت دراسة عايد وكزنز على خدمات الرعاية الصحية الأولية أنه يتم غالباً التوجه إلى العيادات الخاصة والمستشـــفيات عندما يكون الولد مريضاً للغاية. وعند الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة الأعراض الشديدة بين الإناث، فإنه من المتوقـع أن يكون التوجه إلى هذين المصدرين في حالة إصابة الإناث أعلى منه في حالة الذكور. ومن الجدير بالذكر أنـــه يتـــم التوجه إلى الطبيب الخاص كثيراً عندما يكون عمر الطفل أقل من ستة شهور.

انتشار أمراض الجهاز التنفسي الحادة وعلاجها

تعتبر الالتهابات الحادة التي تصيب الجهاز التنفسي السبب الرئيسي لانتشار الأمراض والوفيات بين الأطفال الذين تقـــل أعمارهم عن خمس سنوات. وتتمثل عوامل الخطر عند الإصابة بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة فـــي انخفـــاض وزن المولود، وسوء الوضع الغذائي، والاكتظاظ، والتدخين السلبي. وقد أظهرت البيانات المتوفرة من المسح الصحي الـــذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية انتشار أعراض التهابات الجهاز التنفسي الحـــادة كمؤشـــر إضـــافي لشـــدة المرض. ويذكر أن البيانات قد جمعت في أشهر الصيف (حزيران – آب)، علماً بأن التهابات الجهاز التنفسي الحـــادة تنشر على نحو أكبر خلال أشهر الشتاء. ويوضح **جدول (3–8 و 3–9)** الاختلافات بين الجنسين على صعيـــد انتشـــار أعراض التهابات الجهاز التنفسي الحادة جنباً إلى جنب مع العلاج والتوجه إلى الجهات المقدمة للخدمات الطبية.

جدول 3-8 نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين أصيبوا حديثاً بأمراض الجهاز التنفسي الحادة حسب الجنس وأعراض المرض

الجنس	نسبة أعراض الالتهاب التنفسي الحاد (%)		
	الحمى	*صعوبة (سرعة) في التنفس مع سعال*	*سعال فقط*
ذكر	65.0	42.4	23.9
أنثى	61.1	41.6	25.2
المجموع	**63.0**	**42.0**	**24.5**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

وتدل الحمى وصعوبة التنفس على شدة التهابات الجهاز التنفسي الحادة. وقد عانى عدد أكبر من الذكور، مقارنةً بالإناث، من الحمى وصعوبة التنفس، الأمر الذي قد يفسر ارتفاع نسبة العلاج بالمضادات الحيوية، ومضادات الحمى بين الذكور، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الاستشارات الطبية، خاصةً عند أطباء القطاع الخاص والمستشفيات **جدول (3-9 و 3-10).**

جدول 3-9 الممارسات العلاجية بين الأطفال تحت سن الخامسة الذين أصيبوا حديثاً بالتهاب تنفسي حاد حسب الجنس

الجنس	نسبة الأطفال حسب مختلف أنواع العلاج (%)					
	دون علاج	*مضادات حيوية*	*سوائل عشبية*	*مضادات حمى*	*دواء للسعال*	*غير ذلك*
ذكر	10.2	52.2	51.0	66.4	48.2	7.8
أنثى	10.8	48.1	50.4	60.8	48.1	4.1
المجموع	10.5	50.3	50.7	63.5	48.2	5.9

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

جدول 3-10 مصادر علاج الأطفال تحت سن الخامسة الذين عانوا حديثاً من أعراض التهاب تنفسي حاد حسب الجنس

الجنس	مصدر الاستشارة الطبية (%)						
	استشارة أي مصدر	*الطبيب*	*المستشفى*	*مراكز الأمومة والطفولة*	*مركز صحي*	*صيدلية*	*مصدر آخر*
ذكر	60.0	40.3	7.6	15.5	41.3	13.5	0.6
أنثى	51.0	35.0	5.4	13.6	50.8	6.7	1.8
المجموع	**55.4**	**37.8**	**6.6**	**14.6**	**45.8**	**10.3**	**1.1**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. *المسح الصحي، 1997.*

ويشبه نمط مصادر العلاج هنا النمط حالة الإسهال. وقد كانت نسبة التوجه للأطباء الأعلى فيما يتعلق بالأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر. وخلافاً للاعتقاد الشائع، كانت نسبة التأخير (بعد أكثر من يومين من تاريخ الإصابة) في طلب العلاج الطبي بين الذكور (18 %) أعلى بشكل ملحوظ مما هي عليه بالنسبة للإناث (11.1%). وقد كانت

نسبة التأخر في طلب العلاج الطبي مرتفعة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة شهور. وعلى نحو مشابه للنتائج التي أظهرها تحليل بيانات الإصابة بالإسهال، لم تظهر أية اختلافات بين الجنسين على صعيد سن الطفل والأعراض.

التحصين

يعتبر برنامج التحصينات في الضفة والقطاع برنامجاً متطوراً للغاية ومؤسساً تأسيساً جيداً. ويتضح من بيانات المسح والبلاغات والتقارير الروتينية أن معدلات الشمول كانت مرتفعة على الدوام. ولم تظهر أية اختلافات إحصائية بين الجنسين على هذا الصعيد في الماضي.

تشير نتائج المسح الصحي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى ارتفاع معدلات شمول التحصين بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 – 23 شهر (أكثر من 95 %) في الضفة والقطاع ولكلا الجنسين فيما يتعلق بشلل الأطفال، والدفتيريا، والسعال الديكي، والكزاز. إلا أنه يتضح أن معدلات شمول التحصينات متدنية لكل من الحصبة، والنكاف والحصبة الألمانية. وتتشابه معدلات شمول التحصينات لكل من الحصبة، والنكاف والحصبة الألمانية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (82.1 %). لكنه يلاحظ أن معدل شمول تحصينات الحصبة في قطاع غزة (93.2 %) أعلى منه في الضفة الغربية (28.7%).

يبين **الشكل 3–4** الاختلافات الجنسية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 – 23 شهراً في الضفة والقطاع على صعيد التحصينات ضد الحصبة، والنكاف والحصبة الألمانية. ويشير الجدول إلى أن معدل شمول التحصينات بين الإناث أعلى مما هو عليه بين الذكور.

شكل 3-4: معدل شمول التحصينات للإناث في الفئة العمرية 12-23 شهر ضد الحصبة، والنكاف والحصبة الالمانية اعلى مما هي عليه بين الذكور لنفس الفئة العمرية

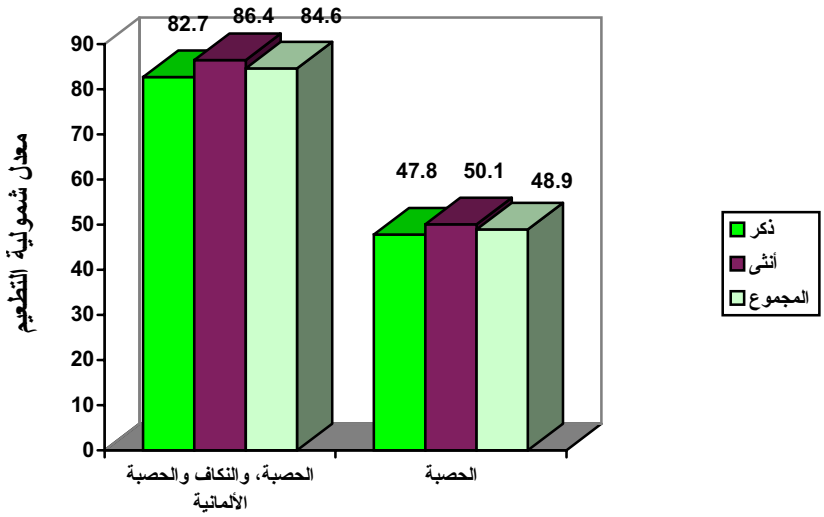

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

الوضع الغذائي

يعتبر الوضع الغذائي من جملة مؤشرات الاختلافات بين النوعين الاجتماعيين على صعيد الرعاية. وتشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى أن سوء التغذية المزمن أكثر شيوعاً مقارنة بأمراض الجهاز التنفسي الحادة، علماً بأن الاختلافات كانت لغير صالح الإناث. وتنسجم النتائج التي توصلت إليها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مع نتائج الدراسة التي أجرتها (الأونروا) على سكان المخيمات.

الشكل 3-5 معدلات سوء التغذية مقاسة بالوزن / العمر للأطفال تحت سن الخامسة أعلى عند الفتيات

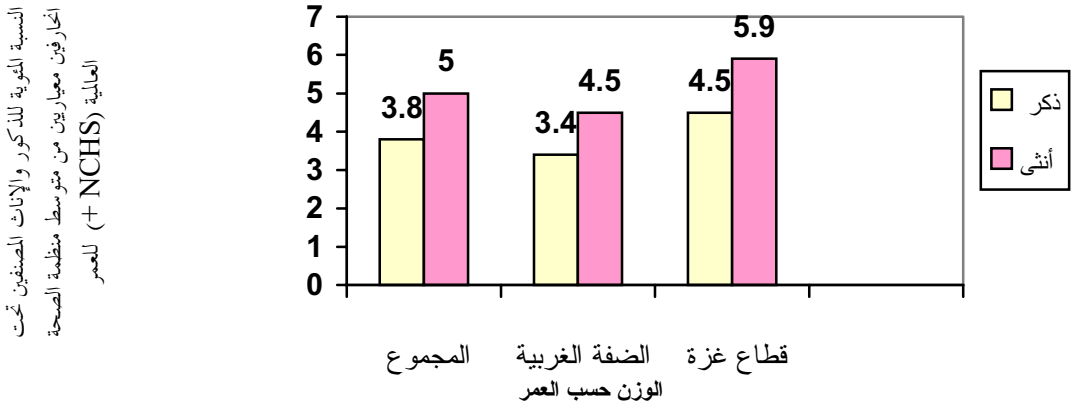

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

تشير ببيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية الى ان من بين الأطفال تحت الخامسة تبلغ نسبة الإناث اللاتي يقعن بانحرافي معياريين تحت الوسيط على مقياسي ؟الوزن للعمر والطول هي 5 و 8 على التوالي، بينما تبلغ هاتان النسبتان للذكور 3.8 و 6.5 على التوالي. (أظهرت الدراسات الصغيرة أن معدلات انتشار سوء التغذية أعلى من ذلك. إلا أن هذه الدراسات استخدمت مرجعية معيارية مختلفة لقياس سوء التغذية ولم يكن لها صدق خارجي). ويوضح **شكل (5–3 و 3–6)** الاختلافات بين النوعين الاجتماعيين على صعيد سوء التغذية.

شكل 3–6: معدلات سوء التغذية مقاسة بالطول / العمر للأطفال تحت سن الخامسة اعلى عند الفتيات

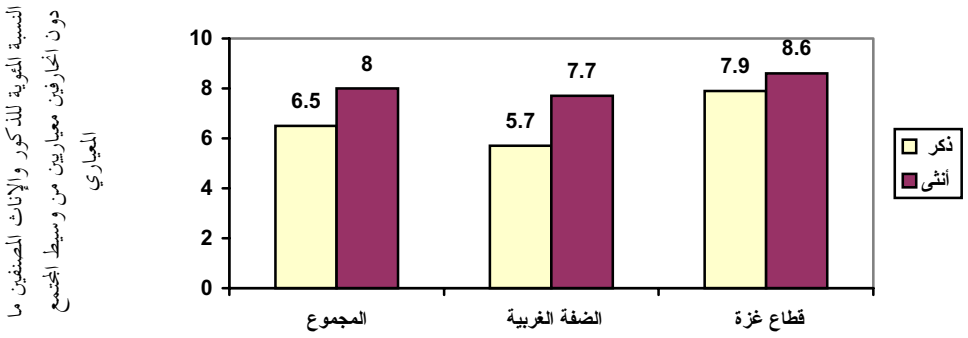

الطول حسب العمر

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. *المسح الصحي*.

الحوادث والإصابات

تشكل الحوادث والإصابات سبباً مهماً في الوفاة والأمراض بالنسبة للأطفال تحت سن الخامسة. لم يشمل المسح الصحي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية الحوادث والإصابات حسب النوع الاجتماعي. لكن نتائج هذا المسح اشتملت على بيانات خاصة بوقت وقوع الحادث أو الإصابة، ومكان الإصابة، ونوع الإصابة، وقد تم تحليل المعطيات حسب الجنس.

وقد وقعت الحوادث داخل البيت بشكل أكثر تكراراً بين الإناث (70.2 %) منها بين الذكور (66%). وهذا متوقع لأن الذكور يلعبون خارج المنزل أكثر من الإناث. وترتفع نسبة حوادث الكسور والحروق بين الذكور، بينما ترتفع نسبة حالات التسمم بين الإناث (**الجدول 3–11**). وكانت نسبة الحوادث ذات الآثار طويلة الأمد أعلى بين الإناث (13.9 %) منها بين الذكور (12.3 %). وقد يكون هذا ناجماً عن التأخر في الحصول على الخدمات الصحية المناسبة أو خطورة الحادث أو الإصابة.

جدول 3-11: أنواع الحوادث بين الأطفال تحت سن الخامسة حسب الجنس.

الجنس	التوزيع النسبي حسب نوع الحوادث (%)			
	التسمم	*الكسر*	*الحروق*	*الجروح*
ذكر	5.0	27.7	24.5	42.8
أنثى	20.0	15.4	20.9	43.7

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. *المسح الصحي، 1997.*

الإعاقة

يشير **الجدول 3-12.** الى انه ضمن كافة الفئات العمرية، تنتشر حالات الإعاقة بين الذكور أكثر منها بين الإناث. إلا أن الاختلاف يبرز على نحو أكبر بين الفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

جدول 3-12:انتشار الإعاقة حسب الفئة العمرية والجنس

الفئة العمرية	معدل الإعاقة (لكل 100000 من السكان)	
	الإناث	*الذكور*
14 - 0	1614.6	1753.5
29 - 15	1460.3	2439.6
49 - 30	1369.0	2192.8
+ 50	4025.0	4833.3
المجموع	**1802.4**	**2302.1**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

وقد يعود انخفاض النسبة بين الإناث إلى أحد الأسباب التالية:

- انخفاض في حدوث الإعاقة.
- ارتفاع في معدلات الوفيات الناجمة عن الإعاقة.
- علاج محسن لحالات الإعاقة.
- قصر مدة الإعاقة.
- الهجرة الاختيارية (هجرة حالات مصابة بالإعاقة أو هجرة الأصحاء).

يتمخض تحليل سبب الإعاقة بين الذكور والإناث عن نتيجة مفادها أن نسبة أكبر من الإناث عانت من إعاقات تعود إلى أسباب خلقية، ووراثية، وأسباب تتعلق بالولادة، ومشاكل أخرى. إلاّ أن نسبة كبيرة من الذكور عانت من إعاقات ناجمة عن حوادث، وإصابات خلال الانتفاضة، وأمراض معدية، وغير ذلك من الإصابات. وتنتشر الإعاقات السمعية بين الإناث أكثر من انتشارها بين من الذكور، بينما يلاحظ، في المقابل، انتشاراً أكبر في إعاقات مختلفة وغير محددة بين الذكور مقارنة بانتشارها بين الإناث.

يتضح من الأسباب أنه من غير الممكن تفسير الاختلافات بين الجنسين في هذا المجال من خلال الانخفاض في حـدوث مثل هذه الحالات، ومعدل العلاج المحسن، وقصر مدة الإعاقة. كما أن الهجرة الاختيارية في السياق الفلسطيني تخفـض المعدل بين الذكور لا الإناث؛ وذلك لأن حالات الهجرة أكثر حدوثاً بين الذكور من الإناث. ويفسر الازدياد النسبي فـي الإصابات ذات العلاقة بالانتفاضة تفسيراً جزئياً الاختلافات بين الفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

ويمكن أن تعزى الزيادة في اختلاف معدلات الإعاقة بين الذكور والإناث ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر إلى ازديـاد معدلات الوفيات بين الإناث، الأمر الذي يدعم الافتراض القائل بأن التمييز في رعاية وعلاج الإناث المصابات بالإعاقة يساهم في ازدياد نسبة الوفيات المبكرة في صفوفهن. وتنسجم هذه النتائج مع البيانات التي توصلت إليها دراسات لجـان التأهيل الإقليمية في الضفة والقطاع، حيث بينت نتائج هذه الدراسات ارتفاع نسبة الإعاقة بين الذكور بشكل مذهل عنـها بين الإناث. وتستدعي حالات الإعاقة " المفقودة " بين الإناث المزيد من البحث والتحري، خاصةً وأن البيانات المتوفـرة تشكل أرضية متينة للافتراض القائل بوجود تمييز بحق الإناث المعاقات.

الأمراض والإصابات الطارئة

لا يوفر المسح الصحي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بيانات حول معدلات انتشار وحدوث الأمراض والإصابات الطارئة. إلا أنها تقدم وصفاً لتوزيع حدوث الإصابات والأمراض والاستفادة من خدمات الرعاية الطبية ذات العلاقة بالأمراض أو الإصابات الطارئة حسب النوع الاجتماعي والعمر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتظهر البيانات المتوفرة أن الإصابات الطارئة تحدث في معظم الأحوال بين الذكور أكثر من حدوثها بين الإناث، مـــع عـدم وجود اختلافات إقليمية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد اتضح من نتائج دراسة البيانات الخاصة بنوع الجهة المقدمة للخدمات الصحية وأسباب عدم طلب العلاج الطبـي أن نسبة التوجه إلى المستشفيات ومراكز الأمومة والطفولة عندما يتعلق الأمر بالذكور أعلى منها بالنسبة للإنـــاث. فـي المقابل، ارتفعت نسبة طلب العلاج للإناث من المراكز الصحية. ولم تكن هناك أية اختلافات بين الجنسين على صعيـد استشارة الأطباء والصيادلة. وقد يعود سبب ارتفاع نسبة التوجه للمستشفيات للذكور إلى حقيقة ارتفاع نسبة الذكور الذين عانوا من إصابات (**الجدول 3-13**).

ولا توجد أية اختلافات واضحة بين النوعين الاجتماعيين فيما يتعلق بمعظم أسباب عدم طلب الرعاية الصحية (**الجدول 3-14**). وقد يعود السبب وراء ارتفاع نسبة الإناث اللاتي لم يطلبن الرعاية الصحية بسبب انشغالهن إلى الميل العـــام بين الإناث لتفضيل الآخرين على أنفسهن.

جدول 3-13: التوزيع النسبي (%) لمصادر العلاج للأشخاص الذين تعرضوا لمرض أو إصابة طارئة حسب الجنس

الجنس	مصدر العلاج				
	صيدلية	*طبيب*	*مستشفى*	*مركز للأمومة والطفولة*	*مركز صحي*
ذكر	3.3	40.5	16.4	9.1	30.7
أنثى	**3.2**	**40.1**	**11.8**	**7.9**	**37.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

جدول 3-14: التوزيع النسبي (%) للأسباب الكامنة وراء عدم طلب العلاج بين الأشخاص الذين تعرضوا لمرض أو إصابة طارئة حسب الجنس

الجنس	أسباب عدم طلب العلاج					
	الانشغال	*العلاج الذاتي*	*لا داعي*	*اتباع علاج تقليدي*	*بلا وسائل صحية*	*التكلفة*
ذكر	4.9	24.5	50.4	11.1	1.7	7.4
أنثى	6.1	21.5	51.8	11.1	1.7	7.8

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

التدخين

يعتبر التدخين عاملاً رئيسياً في التسبب بالفروق في الوفيات بين النوعين الاجتماعين وتشير نشرات الأمم المتحدة الخاصة بالسكان إلى أن العامل الأكثر إسهاماً في ازدياد فجوة معدلات الوفيات بين الجنسين في الدول النامية يتمثل في زيادة نسبة التدخين بين الذكور مما يزيد نسبة الوفيات الناتجة عن سرطان الرئة وأمراض القلب بينهم.

يبين **الجدول 3-15** انتشار التدخين بين الرجال والنساء وفقاً لنتائج المسح الصحي. ومن الجدير بالذكر أن الاختلافات بين النوعين الاجتماعيين كبيرة للغاية، ويعتقد بأن هناك قصوراً في الإبلاغ عن معدلات الانتشار بسبب عوامل ثقافية. علاوة على ذلك، قد لا يعلم الشخص الذي تمت مقابلته بقيام أي من الذكور والإناث في الأسرة بالتدخين، وذلك بسبب القيم الاجتماعية السائدة التي تستنكر التدخين بين الإناث بشكل عام وخاصةً في هذه الفئة العمرية. وقد تعود الاختلافات الإقليمية بين الذكور والإناث إلى الأنماط الاجتماعية المحافظة في قطاع غزة مقارنةً بالضفة الغربية. ويتضح هذا بشكل خاص في اختلاف معدلات التدخين بين الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت هذه المعدلات 3.5 و 0.5 على التوالي.

جدول 3-15: انتشار التدخين بين الأشخاص 14 سنة فأكثر

الجنس	نسبة المدخنين (%)		
	فئة العمر 14-18		
	الضفة الغربية	*قطاع غزة*	***المجموع***
ذكور	11.9	7.9	10.7
اناث	0.1	..	0.1
	العمر 19+		
ذكور	50.3	43.6	48.4
اناث	4.4	0.7	3.4

ا لمصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

وعلى الصعيد الفلسطيني، لم يتم إجراء أية دراسات حول التدخين من حيث المعرفة، والاتجاهات، والمعتقدات، والممارسة. إلا أن العادات الاجتماعية السائدة الخاصة بالتدخين لكل من الذكور والإناث تستنكر ممارسة الإناث للتدخين بشكل عام وخاصةً علانيةً. علاوة على ذلك، يعتبر قيام صغار السن من الذكور بالتدخين أمام كبار السن دليلاً على عدم الاحترام. لذلك، يعتقد بأن الإبلاغ عن معدلات انتشار التدخين يتأثر بالعادات الاجتماعية المتحيزة. ومن الممكن أن تتضح الصورة أكثر بتحليل معدلات انتشار التدخين حسب الفئات العمرية.

ثانيا: الصحة الإنجابية وأنماط السلوك ذات العلاقة

وفيات الأمومة

يقدم **الجدول 3–16** تقديرات لنسبة وفيات الأمومة، حيث يتضح أن هذه النسبة أعلى ما تكون بين النساء في الفئتين العمريتين 15 – 19 سنة و 50 – 54 سنة، وأن أقل نسبة موجودة بين النساء في الفئة العمرية 25 – 29 سنة.

وقد أظهرت دراسة حول وفيات الأمومة بين اللاجئين أن الوفيات غالباً ما تحدث نتيجة المضاعفات الروتينية للحمل، والتي يمكن عادة التغلب عليها من خلال مرافق الرعاية الصحية الثانوية. وقد وصف مستوى الرعاية المقدمة بأنه " متدن للغاية، ومتأخر للغاية " (Pappagallo, 1993).

بينت الدراسات القائمة على تشريح الجثث في مصر أن معظم وفيات الأمومة نجمت عن سوء معالجة مضاعفات الحمل والولادة (وزارة الصحة ــ جمهورية مصر العربية، 1994).

وتبين الأبحاث أن 20 – 30 % من حالات الحمل ذات الخطورة المتدنية تصبح غاية في الخطورة أثناء المخاض والولادة، مما يشير إلى أن أحد العوامل المهمة التي تحدد ولادة سليمة تتمثل في التحويل الملائم إلى المستشفى وبتوقيت مناسب، وسهولة الحصول على خدمات الرعاية الصحية الثانوية وخدمات المستشفيات (Rooney, 1992).

الجدول 3–16 معدلات وفيات الأمومة حسب المجموعة العمرية

الفئة العمرية	وفيات الأمومة لكل 100,000 حالة
19 – 15	93
24 – 20	82
29 – 25	60
34 – 30	67
39 – 35	74
44 – 40	78
49 – 45	84
45 – 50	140

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1995. المسح الديموغرافي*، بيانات غير منشورة.

الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة

لقد ثبت أن الحصول على الرعاية المناسبة في مرحلة ما قبل الولادة مرتبط بتحسن في نتيجة الولادة بالنسبة للمولود، ألا أنه لا يوجد دليل قوي على أن ذلك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تحسن ظروف المرأة نفسها. ومن المتوقع أن تؤدي الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة إلى اكتشاف حالات الحمل الخطرة وحسن إدارتها وتحويلها، جنباً إلى جنب مع تزويد المرأة بالمشورة على صعيد رعاية نفسها ورعاية المولود خلال مرحلة الحمل وبعدها، بما في ذلك التغذية،

والتزود بمستحضرات الحديد، وإرضاع الطفل، والتباعد بين المواليد. وقد بينت نتائج المسح الصحي الذي أجرته دائـرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن حوالي 19.7 % من النساء الحوامل لم يتلقين أية رعاية في مرحلة ما قبل الولادة.

شكل 3-7: أربعة أخماس النساء الفلسطينيات تلقين الرعاية الصحية أثناء الحمل

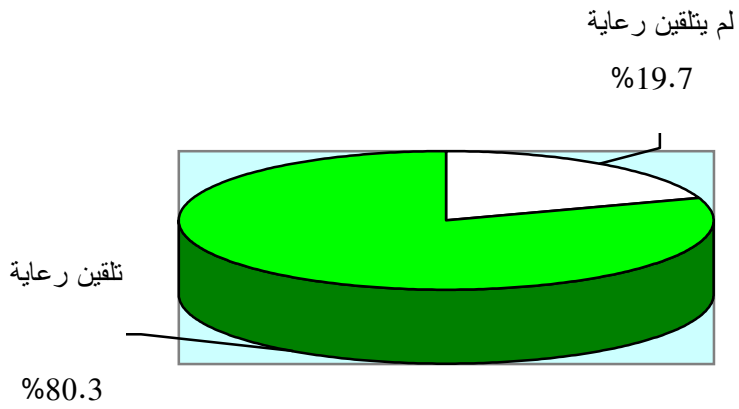

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

لم تظهر اختلافات في تلقي الرعاية أثناء الحمل نتيجة لعامل العمر. إلا أن النساء غير المتعلمات كن معرضات أكـــثر من غيرهن إلى عدم تلقي رعاية في مرحلة ما قبل الولادة (**شكل 4-2**).. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نسبة حالات الولادة في البيت منتشرة بين النساء غير المتعلمات أكثر من غيرهن.

شكل 3-8: النساء غير المتعلمات أقل حظا لتلقي الرعاية الصحية أثناء الحمل

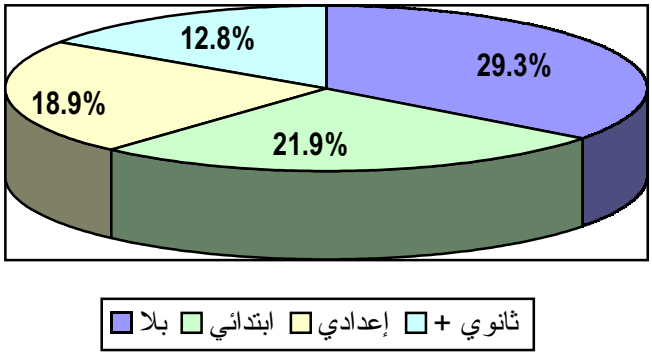

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن 38.8 % من النساء اللاتي كن في فترة الشهور الثلاثة الأخيرة من الحمل لم يتلقين أية رعاية، أي أنه يرجح أن ينجبن دون أن يكن قد تلقين أية رعاية خلال فترة الحمل. علاوة على ذلك، لـــم

يتلق ما نسبته 23.1 % من النساء اللاتي كن في الثلث الثاني من فترة الحمل أية رعاية في مرحلة ما قبل الولادة. من الناحية الأخرى، اختارت غالبية النساء الحوامل أطباء متخصصين لتقديم خدمات الرعاية الصحية في فترة ما قبل الولادة. من الناحية الأخرى، تلقى ما نسبته 77 – 81 % من النساء في كافة الفئات العمرية خدمات الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة على يد قابلة.

يتضمن **الجدول 3–17:** توزيعاً نسبياً للمضاعفات التي حدثت أثناء الحمل عند إجراء الدراسة.

جدول 3–17: التوزيع النسبي للمضاعفات التي تتعلق بالحمل

المضاعفات المرضية في الحمل الحالي	النسبة المئوية
انتفاخ الكاحل	23.7
صداع مستمر	38.9
ارتفاع ضغط الدم	19.7
النزيف	5.3
التَشَنُّجات	6.2
الإصابة بمرض	33.6
غير ذلك	7.7

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. **المسح الصحي.***

لا تتوفر بيانات حول انتشار أمراض القناة التناسلية، وعن الأمراض التي تنتقل عبر ممارسة الجنس، والنساء اللاتي لا سيطرة لهن على السلوك الجنسي لشركائهن.

وتكمن أهمية البيانات التي توفرها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حول مضاعفات الحمل في أنها تشكل أول بيانات وطنية ذات صدق خارجي حول انتشار الأمراض الناجمة عن الحمل والولادة. ومن الضرورة بمكان إجراء المزيد من التحليلات للبيانات الخاصة بمضاعفات الحمل؛ ولاستقصاء المتغيرات التي ترتبط بمثل هذه النسبة المرضية ذات العلاقة بالحمل.

مكان الولادة وطبيعتها

تشير البيانات المتوفرة إلى أن غالبية النساء الحوامل (70.9 %) يلدن في المستشفى. ويتضمن **الشكل 4–4** توزيعاً لمكان ولادة آخر مولودين خلال السنوات الخمس السابقة للمسح في الضفة والقطاع.

شكل 3-9: المستشفى هو المكان الأكثر اعتيادا للولادة

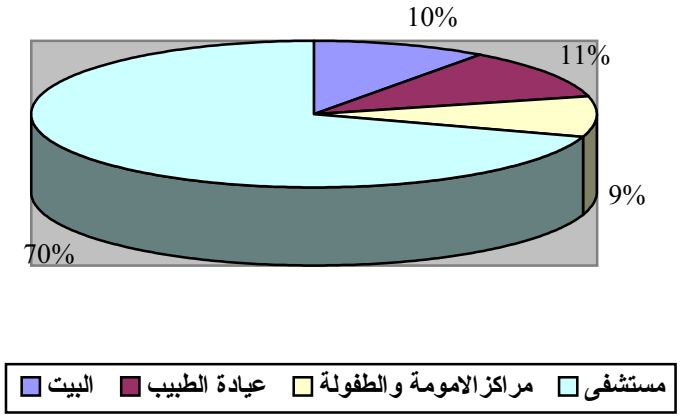

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

من الضروري التنويه إلى أن أكثر من (10%) من النساء قد أنجبن في البيت على الرغم من الخطر علـــى حيـــاة الأم والطفل وقد كانت نسبة الأكبر بين النساء الأكبر سناً (الفئة العمرية 40 – 49 سنة). وقد تمت 58.9% و 34.2 % من الولادات على يد أطباء وقابلات، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

ومن بين الأسباب التي تقف وراء الولادة في البيت، شكلت كل من طريقة الوصول والتكلفة ما نسبته 3.2 % و 16.6 %، على التوالي، وقد بلغت نسبة ولادات الخدج 21.9% . ومن بين النساء اللواتي ينجبن في البيوت فضل أكثر مـــن النصف (56.1%) هذه الطريقة واختزنها.

بلغت نسبة النساء اللاتي أنجبن بشكل طبيعي 75.8%، ونسبة اللاتي أنجبن من خلال عملية قيصريـــة 6.1%. وقـد كانت نسبة الولادات الطبيعية أدنى ما تكون (62 %) بين النساء في الفئة العمرية 14 – 19 سنة، وأعلى ما تكون (78.4 %) بين النساء في الفئة العمرية 40 – 49 سنة.

الرعاية في مرحلة ما بعد الولادة

لم يتلق ما نسبته 80.3 % من النساء (77 % في الضفة الغربية وحوالي 86 % في قطاع غزة) أية رعاية طبية بعد الولادة. وقد أفاد ما نسبته 18.8 % من النساء بأنهن تلقين رعاية طبية في مرحلة ما بعد الولادة علـــى يـد طبيب (21.7 % في الضفة الغربية وحوالي 13.2 % في قطاع غزة) مقابل حوا لي 0.9 % على يد قابلة أو داية. وتنسجم هذه النتائج مع البيانات الروتينية المتوفرة لدى مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعيادات، حيث تكون الرعايـة الطبية في مرحلة ما بعد الولادة بالتالي غير متوفرة. ولا تطلب النساء أية رعاية طبية بعد الولادة ما لـم تكـن هنـاك صعوبات ومضاعفات بعد المخاض.

شكل 3-10: أكثرية النساء لم يتلقين رعاية صحية بعد الولادة

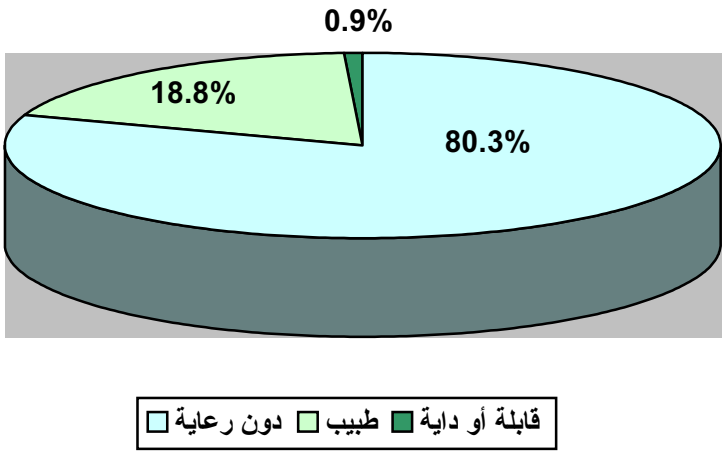

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

استخدام وسائل منع الحمل

تشير البيانات المتوفرة إلى أن معرفة النساء اللاتي سبق لهن الزواج بوسائل منع الحمل مرتفعة (أكثر من حوالي 98 %) بين جميع الفئات العمرية. إلا أن 65.7 % فقط من هؤلاء النساء استخدمن وسائل منع الحمل. وقد استخدمت النساء في الفئة العمرية 30 – 39 وسائل منع الحمل أكثر من النساء في الفئة العمرية دون 30 سنة من العمر. علاوة على ذلك، اتضح أن النساء التي تلقين تعليماً جيداً يملن إلى استخدام وسائل منع الحمل أكثر من غيرهن.

وتهدف غالبية النساء اللاتي استخدمن وسائل منع الحمل (76%) للمرة الأولى إلى المباعدة بين المواليد. ومن بين هذه الفئة، كانت المتعلمات واللاتي دون 30 سنة من العمر يسعين أكثر من غيرهن إلى المباعدة بين المواليد.

وتستخدم حوالي 45.2 % من النساء المتزوجات حالياً وسائل منع الحمل. ويعتبر الجهاز الذي يوضع في الرحم (اللولب) من أكثر طرق منع الحمل شيوعاً (21.5 %). وتشمل أسباب شيوع استخدام هذا الجهاز ملاءمته وفعاليته طويلة الأمد. يتضمن **الجدول 4-3** توزيعاً نسبياً للنساء المتزوجات حالياً ممن ليس لديهن النية لاتباع أي من طرق منع الحمل حسب السبب الرئيسي لعدم الاستخدام.

جدول 3-18: التوزيع النسبي للنساء المتزوجات اللواتي لا يرغبن باستخدام وسائل منع الحمل حسب السبب الرئيسي لعدم الاستخدام

أسباب عدم استخدام وسائل منع الحمل	النسبة (%)
سِنُّ اليَأْس	43.6
عدم الملاءمة	3.7
التكلفة	0.6
نقص المعرفة	2.1
الخوف من حدوث آثار جانبية	10.8
معارضة الزوج	17.7
المرأة نفسها تعارض تنظيم الأسرة	12.6
معتقدات دينية	7.3
معارضة الأقارب	1.3
المجموع	**100**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. المسح الصحي.*

تشكل معارضة الأقارب والزوج والمعارضة الذاتية لتنظيم الأسرة لأسباب دينية وغيرها ما نسبته حوالي 38.9 % من أسباب عدم استخدام وسائل منع الحمل. ويليها في ذلك الخوف من الآثار الجانبية (10.8 %) والتكلفة (0.6 %)، علماً بأن التكلفة تعتبر من جملة الأسباب الأقل أهمية.

تشير هذه النتائج إلى أن المواقف والمعتقدات الاجتماعية المعارضة لتنظيم الأسرة تشكل سبباً أساسياً لعدم استخدام وسائل منع الحمل، مما يشير إلى ضرورة تغييرها. لذلك، من الضروري توفر برنامج إعلام، وتربية واتصال ناجع للمساهمة في إحداث مثل هذا التغيير لإقناع النساء بفائدة تنظيم الأسرة.

ثالثا: استنتاجات وتوصيات لمزيد من التحليلات والأبحاث

تظهر البيانات، بشكل عام، أن هناك تقدماً في تضييق الفجوة بين النوعين الاجتماعيين في الأوضاع الصحية الجسدية، باستثناء الإعاقة. إلاّ أنه لم يكن بالإمكان الخروج باستنتاجات من معظم النتائج، لأن الفروق بين النسب كانت صغيرة أحياناً ولأنه لم يتم إجراء اختبارات إحصائية حول الدلالة الإحصائية للفروق. ومن خلال البيانات التي تم تحليلها، ظهرت النتائج التالية:

ما يتعلق بمعدلات الوفاة وانتشار المرض وأنماط السلوك ذات العلاقة.

- معدلات وفيات الرضع والأطفال بين الذكور أعلى منها بين الإناث.
- عند استثناء بيانات القدس الشرقية وتصنيف وفيات الرضع إلى " وفيات حديثي الولادة " و " وفيات الرضع"، يتضح أن الأخيرة أعلى بين الإناث منها بين الذكور. وهذا يشير إلى أن التمييز في العلاج والرعاية يساهمان في ارتفاع معدل وفيات الرضع بين الإناث.
- يعتقد أن نسبة الأطفال الذكور ذوي الأوزان فوق المتوسط أعلى من نسبة الإناث.
- معدل الرضاعة الطبيعية أعلى بين الذكور مما هو بين الإناث للرضع في الفئة العمرية 0- 11 شهراً.
- نسبة الذكور الذين تلقوا رضاعة طبيعية خلال السنة الثانية من العمر أعلى من نسبة الإناث.
- كان هناك اختلافات بين النوعين الاجتماعيين على صعيد العلاج والرعاية المقدمين أثناء الإصابة بالإسهال لما فيه غير صالح الإناث.
- نسبة الإناث اللاتي عانين من سوء تغذية حاد ومزمن أعلى من نسبة الذكور.
- بين كافة الفئات العمرية، معدلات الإعاقة بين الإناث أقل منها بين الذكور مع اختلاف كبير بين المعدلات للفئة العمرية 15 سنة فأكثر و أقل من 15 سنة. ويتوقع أن التمييز في العلاج والرعاية يساهمان في انتشار الوفيات المبكرة بين الإناث المعاقات.

الصحة الإنجابية وأنماط السلوك ذات العلاقة.

- تنتشر أعلى معدلات وفيات الأمومة بين الفئتين العمريتين 15 – 19 سنة و 50 – 54 سنة، وتبلغ هذه المعدلات بين 60-140 لكل 100000 ولادة حية.
- لم يتلق ما نسبته 19.7 % من النساء أية رعاية في مرحلة ما قبل الولادة، ولم يتلق ما نسبته 80.3 % أية رعاية في مرحلة ما بعد الولادة.
- معدل الخصوبة الكلية مرتفع. ويساهم قصر فترات التباعد بين المواليد، والزيجات المبكرة، وانخفاض معدلات استخدام وسائل منع الحمل في ارتفاع معدل الخصوبة.
- تصل نسبة معرفة النساء بوسائل منع الحمل إلى ما يزيد على 98 % بينما لا تتعدى نسبة استخدام هذه الوسائل 45 %.
- تعتبر الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية المعارضة لتنظيم الأسرة السبب الرئيسي في عدم اتباع وسائل منع الحمل.

وتتمثل التوصيات الرئيسية لإجراء مزيد من التحليلات والأبحاث في:

- يتوجب جمع وتحليل بيانات النوع الاجتماعي بشكل غير منفصل؛ وذلك للوقوف عن كثب على التفاوتات الخاصة بالنوع الاجتماعي في كل من البيانات التي تجمع بشكل روتيني (السجلات الإدارية) والمسوحات المختلفة.

- علاوة على ذلك، جرت جميع التحليلات بشكل مزدوج. ومن الجدير بالذكر أن حجم العينة يمكن من إجراء تحليل متنوع جنباً إلى جنب مع الوصول إلى العوامل المحددة أو الضابطة للاهتمامات المختلفة.

- ومن الجدير بالذكر أن الاختبارات المعنوية والتحليلات المتنوعة تعتبر مهمة لتوفير وصف أكثر دقة للوضع إضافة إلى أنها ستساعد المخططين والإداريين في مجال الصحة على تحديد الأولويات بين المجموعات المستهدفة ووضع الخطط اللازمة لتوفير الخدمات المناسبة.

- هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث على الاختلافات بين النوعيين الاجتماعيين فيما يتعلق بالممارسات التربوية، والصحة النفسية وتطور الإدراك لدى الأطفال. علاوة على ذلك، هناك حاجة لإجراء أبحاث أنثروبولوجية للوصول إلى فهم أفضل لعلاقات وأدوار النوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن الأبحاث حول الاختلافات بين النوعيين الاجتماعيين على صعيد المعرفة، والاتجاهات، والمعتقدات، والممارسات ضمن مجموعة من المشاكل الصحية تعتبر نادرة. وسوف تتمخض هذه الأبحاث الإضافية عن توفير معلومات قيمة تفيد منها برامج التخطيط في الحد من التفاوتات بين النوعين الاجتماعيين والنهوض بأوضاع المرأة.

المراجع المنشورة بالعربية:

- برغوثي، مصطفى وابراهيم دعيبس (1993) **البنية التحتية والخدمات الصحية في الضفة الغربية. مسح الرعاية الصحية الاولية في ريف الضفة الغربية.** مشروع الاعلام والتطوير الصحي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية 1993.
- برغوثي، مصطفى وابراهيم دعيبس (1993). **البنية التحتية والخدمات الصحية في قطاع غزة. مسح الرعاية الصحية الاولية في قطاع غزة. مشروع** الأعلام والتطوير الصحي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.
- تراكمي، ليزا (1997). **المجتمع الفلسطيني. المرأة الفلسطينية: تقرير حول الوضع الراهن.** برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
- جقمان، ريتا وغادة حرامي (1996). **دراسة للتجمعات الفلسطينية الـ19 في جنوب الضفة الغربية مع إشارة خاصة لاحتياجات الأشخاص الذين يعانون من إعاقات.** اللجنة الإقليمية الجنوبية للتأهيل.
- جقمان، ريتا (1997). **السكان والخصوبة. المرأه الفلسطينية: تقرير وضع راهن.** برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
- حمود، أي. (1982) **الاختلافات بين الجنسين في الوفيات بالرجوع الى الدول العربية.** مركز القاهرة الديموغرافي.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. **المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية.** رام الله–فلسطين.

  رام الله – فلسطين.
- وزارة الصحة (1994). **دراسة حول وفيات الأمومة على المستوى القومي.** وزارة الصحة. جمهورية مصر العربية.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. **مسح القوى العاملة النتائج الأساسية، (دورة تموز – أيلول 1997). سلسلة مسوحات القوى العاملة (رقم 7).** رام الله– –فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (تشرين الاول 1995 – ايلول 1997).** رام الله – فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1995). **المسح الدموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير المواضيع (رقم1) –التعليم – نتائج تفصيلية،** رام الله – فلسطين.

- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. **المسح الصحي في الضفة الغربية وقطـــاع غزة: النتائج الرئيسية**، رام الله – فلسطين.
- سميث، وخالد النبريص، وشاهين، وابولبده(1992). **مسح حول أنماط إرضاع الرضع فـي الضفة الغربية وقطاع غزة**. صندوق الامم المتحدة للأطفال (اليونسيف)، وجمعية القدس لتنظيم وحماية الأسرة.
- هيبرج، مريان وغير افنسن (1993). **المجتمع الفلسطيني في غزة، والضفة الغربية والقدس العربيـــة. بحـث فـي الاوضع الحياتية**. مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية (فافو).

المراجع بالانجليزية

[1] Barghouthi and Daibes,1993; Daibes and Barghouthi,1996.

[2] PCBS, *Health Survey,* 1997.

[3] PCBS, *Health Survey,* 1997.

[4] Hammoud,1982

[5] PCBS, *Demographic Survey,* 1995, unpublished data.

[6] UNICEF and JFPPA.

[7] Ayed and Cousins, 1997.

[8] Ayed, 1992.

[9] PCBS, *Health Survey*, 1997, p.160, Table 92.

[10]United Nations Population Bulletin, *Sex Differentials in Life Expectancy and Mortality in Developed Countries,* 1988.

[11] Pappagallo, 1993.

[12] Rooney, 1992.

[13] PCBS, Health Survey, 1997, p. 99, Table 31.

[14] PCBS, Health Survey, 1997, p 157, Table 89.

الفصل الرابع: القـــــوى العــاملة

المفاهيم والمصطلحات 117

<u>ملخص تنفيذي</u> 120

أولا: المشاركة في القوى العاملة 125

المرأة والرجل في سوق العمل 127

الحالة العملية 131

التوزيع المهني 134

التمييز في الأجور 136

مكان العمل 137

الخصائص الديموغرافية للمشاركين في القوى العاملة 139

البطالة 144

ثانيا: غير المشاركين في القوى العاملة 147

ثالثا: الخلاصة والتوصيات 149

قائمة الجداول:

قائمة الجدول

جدول 4 –1:	السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب وضع القوى العاملة، والجنس .	125
جدول 4 –2:	السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) حسب المحافظة والجنس	126
جدول 4 –3:	**العاملون حسب النشاط الاقتصادي، والمنطقة والجنس.**	127
جدول 4 –4:	توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس	129
جدول4 –5:	العاملون في قطاع التعليم حسب المستوى، والمنطقة، والجنس	131
جدول 4 –6:	توزيع العاملين حسب الحالة العملية، والمنطقة، والجنس	131
جدول 4 –7:	الحالة العملية للعاملين في الزراعة حسب المنطقة والجنس	133
جدول 4 –8:	الحالة العملية للعاملين في الصناعة التحويلية حسب المنطقة والجنس	133
جدول 4 –9:	الحالة العملية للعاملين في التجارة حسب المنطقة والجنس	134
جدول 4 –10:	توزيع العاملين حسب المهنة، والمنطقة، والجنس	135
جدول 4 –11:	توزيع العاملين حسب المهنة والجنس	136
جدول 4 –12:	متوسط الأجر اليومي بالشيقل الإسرائيلي حسب المهنة، والمنطقة، والجنس	137
جدول 4 –13:	العاملون حسب مكان العمل والجنس	138
جدول 4 –14:	النشاط الاقتصادي حسب مكان العمل والجنس	139
جدول 4 –15:	القوى العاملة المشاركة حسب العمر والمنطقة والجنس (%)	140
جدول 4 –16:	**العمر الوسيط للعاملين حسب النشاط الاقتصادي، الجنس والمنطقة (%)**	**140**
جدول 4 –17:	توزيع العاملين في الزراعة حسب العمر، والجنس	141
جدول 4 –18:	توزيع القوى العاملة المشاركة حسب التعليم والمنطقة والجنس (%)	142
جدول 4 –19:	توزيع القوى العاملة المشاركة حسب العمر والحالة الزواجية والجنس	143
جدول 4 –20:	العاملون حسب الحالة الزواجية، والجنس والمنطقة،	143

جدول 4 – 21: معدل البطالة حسب الجنس، 1995 – 1997 (%) 144

جدول 4 – 22: معدل البطالة حسب سنوات الدراسة والمنطقة والجنس (%) 145

جدول 4 –23: توزيع العاطلين عن العمل حسب مكان الاقامة والجنس (%) 146

جدول 4 –24: توزيع السكان خارج القوى العاملة حسب العمر والسبب والجنس (%) 147

المفاهيم والمصطلحات

القوة البشرية	جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين أتموا 15 سنة فأكثر
فترة الإسناد	الأسبوع الذي ينتهي بيوم الجمعة الذي يسبق زيارة الباحث الميداني للأسرة
العمل	الجهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجرة معينة سواء كانت على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو بالمياومة أو على القطعة أو نسبة من الأرباح أو سمسرة أو غير ذلك من الطرائق. كذلك فإن العمل بدون أجر أو عائد في مصلحة أو مشروع أو مزرعة للعائلة يدخل ضمن مفهوم العمل.
العامل	الفرد الذي يباشر شغلا أو عملا معينا سواء كان لحساب الغير بأجر أو لحسابه أو بدون أجر في مصلحة للعائلة ويصنف العاملون حسب الحالة العلمية في المجموعات التالية

1. **صاحب عمل:**

هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءا منها (شريك) ويعمل تحت إشرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل بأجر. ولا يعتبر حملة الأسهم في الشركات المساهمة أصحاب عمل ولو عملوا فيها

2. **يعمل لحسابه**

هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءا منها (شريك) وليس بالمنشأة أي مستخدم يعمل بأجر.

3. **مستخدم بأجر**

هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها ويحصل مقابل عمله على أجر محدد سواء كان على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو على القطعة أو أي طريقة دفع أخرى. ويندرج تحت ذلك العاملون في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات بالإضافة إلى الذين يعملون بأجر في مصلحة للعائلة

4. **عضو أسرة غير مدفوع الأجر**

هو الفرد الذي يعمل لحساب العائلة، أي في مشروع أو مصلحة أو مزرعة للعائلة ولا يتقاضى نظير ذلك أي أجرة وليس له نصيب في الأرباح

البطالة	تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرائق.
النشيطون اقتصاديا (القوى العاملة)	تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة
العمالة المحدودة	تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب والذين يرغبون في ذات الوقت بزيارة عدد ساعات عملهم الى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعيا)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرائق، كالبحث عن عمل إضافي أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة. ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب أو بسبب ظروف العمل السيئة.
المهنة	المقصود بالمهنة هي الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملا، أو الذي باشره سابقا إذا كان عاطلا عن العمل، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد.
النشاط الاقتصادي	هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل بها الفرد (بغض النظر عن مهنته) إذا كان يعمل في منشأة، أما إذا كان بائعا متجولا فيبين نشاطه الرئيسي نوع العمل أو نوع السلعة (أو الاثنين معا) الذي يزاوله.
ساعات العمل	تعبر ساعات العمل عن الوقت الذي يصرفه العامل في مهنته، وتقاس ساعات العمل بطريقتين رئيستين: أ ساعات العمل الاعتيادية: عدد ساعات العمل في الوظيفة الجزئية أو الوظيفة الكاملة والتي يمارسها الفرد عادة، وهنا يتم دمج ساعات العمل لجميع الأعمال التي يزاولها الفرد. ب- ساعات العمل الفعلية: عدد ساعات العمل الفعلية التي يزاول فيها الفرد عمله ويستثنى من ذلك العمل الإضافي وأوقات الوجبات والاستراحات ويتم تسجيلها للعمل الرئيسي والثانوي كلا على حده.
الأفراد خارج القوى العاملة	تشمل هذه الفئة من السكان جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (ضمن القوة البشرية) ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ولا حتى مستعدين للعمل سواء بسبب عدم رغبتهم في العمل أو لاستغنائهم عن طريق العمل أو لأسباب أخرى.

سنوات الدراسة	تشمل سنوات الدراسة المنتظمة التي أتمها المبحوث بنجاح ويستثنى من ذلك سنوات الرسوب، والدراسة غير المنتظمة والدورات القصيرة (أقل من 9 شهور بانتظام)
معدل الأجرة اليومية للعامل	مجموع الأجر النقدي الصافي المدفوع لجميع المستخدمين معلومي الأجر مقســـوما على مجموع أيام العمل للمستخدمين حسب معدل سعر الصرف لشهر البحث.

ملخص تنفيذي

القوى العاملة المشاركة

- خلال الفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 1997، لم تتجاوز معدلات القوى العاملة المشاركة للنساء في سن العمل أكثر من 12.3 % . في المقابل، بلغ أدنى معدل للذكور خلال تلك الفترة حوالي 67 %.
- عند دراسة معدلات القوى العاملة المشاركة للذكور حسب اللواء، يلاحظ أن أعلى هذه المعدلات موجودة في محافظتي جنين ونابلس، وتليها محافظات بيت لحم، والخليل ومدينة غزة. في المقابل، ترتفع معدلات القوى العاملة المشاركة للإناث على أكبر نحو في محافظات قلقيلية / طولكرم ويليها محافظتي نابلس وبيت لحم.

أسواق العمل

- تتركز النساء في عدد محدود جداً من الأنشطة الاقتصادية، مقارنةً بنظرائهن من الذكور. ويستوعب نشاطين اقتصاديين فقط (الزراعة والتعليم) أكثر من 56 % من جميع النساء العاملات في الضفة والقطاع. من الناحية المقابلة، هنالك حاجة إلى أربعة أنشطة اقتصادية على الأقل لاستيعاب نفس النسبة من الذكور.
- على الرغم من تركز عمالة نساء الضفة والقطاع في قطاع الخدمات وغيره من الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة، إلا أنهن في الواقع يشكلن أقلية صغيرة من مجموع العاملين في قطاع الخدمات (28.4 % في الضفة الغربية، و 15.7 % في قطاع غزة).

الحالة العملية

- يدير ما نسبته 34 % من الذكور العاملين في الضفة الغربية وحوالي 25 % من الذكور العاملين في قطاع غزة مشاريع خاصة بهم (أصحاب عمل وعاملين يعملون لحسابهم الخاص)، في المقابل يدير ما نسبته 15% من الإناث العاملات في الضفة الغربية وحوالي 9 % من الإناث العاملات في قطاع غزة مشاريع خاصة بهن.
- النساء أكثر عرضة من نظرائهن الرجال للعمل كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر. ومن الجدير بالذكر أن حوالي ثلث (30.5 %) النساء العاملات في الضفة الغربية لا تتلقى أية أجور مقابل عملهن. ويعود ارتفاع هذا الرقم إلى انتشار الزراعة كوسط لعمالة النساء في الضفة الغربية، مقارنةً بقطاع غزة. ويقل انتشار العمل غير مدفوع الأجر بين الذكور والإناث في قطاع غزة وبين الذكور في الضفة الغربية (بحوالي 5 – 6 %).

التوزيع المهني

- تعمل نسبة كبيرة من نساء الضفة الغربية في قطاع الزراعة (حوالي 32 %) ، بينما تحظى نسبة أكبر من النساء العاملات في قطاع غزة بحالة عملية أرفع مكانة ضمن فئتي المتخصصين والفنيين (48 %) ، مما يشير إلى تمركزهن في قطاع الخدمات.

التمييز في الأجور

- تشير الاختلافات القائمة في أجور الذكور والإناث العاملين في المجال نفسه إلى وجود تمييز واضح لصالح الذكور، ويتضح أيضاً أن التمييز في أجور الذكور والإناث يصبح أكثر وضوحاً من مهنة إلى أخرى.

مكان العمل

- من أبرز الاختلافات القائمة بين الذكور والإناث في القوى العاملة هي أن عدد كبير من الرجال يعملون في إسرائيل، مقارنةً بعدد ضئيل من الإناث. ولا يبدو أن تدني عدد النساء العاملات في إسرائيل نتج عن الإغلاق، وإنما يعكس اتجاهاً طويل الأمد على مدار سنوات الاحتلال.

الخصائص الديموغرافية للمشاركين في القوى العاملة

- **العمر:** يميل الرجال إلى الالتحاق بالقوى العاملة في سن مبكرة مقارنة بالنساء، علماً بأن نسباً وأعداد كبيرة من الذكور المشاركين في القوى العاملة يدخلون مجال العمل مدفوع الأجر مع حلول سن 21، على نحو أكبر مما هو بين الإناث.
- **التعليم:** بسبب تمركز النساء بشكل كبير في قطاع الخدمات، غالباً ما تكون النساء الملتحقات بالقوى العاملة حاصلات على مؤهلات علمية أعلى من نظرائهن الذكور. كذلك الأمر، فإن مستويات التحصيل العلمي لغالبية النساء العاطلات عن العمل من جملة المشاركات في القوى العاملة أعلى مما هي عليه بين نظرائهن من الذكور.
- مستويات التحصيل العلمي للنساء المشاركات في القوى العاملة أعلى مما هي عليه بين نظرائهن من الذكور؛ حقق ما نسبته 37 % من الإناث المشاركات في القوى العاملة مؤهلات علمية أعلى من التوجيهي في الضفة الغربية، مقارنة بما نسبته 14.2 % من الذكور المشاركين في القوى العاملة ممن يحملون مؤهلات علمية أعلى من التوجيهي.
- فيما يتعلق بالاختلافات الإقليمية، تنتشر معدلات الزواج بين الذكور المشاركين في القوى العاملة في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الزواج في سن مبكرة بين الذكور في قطاع غزة.

البطالة

- يستدعي الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة بين الإناث انتباهاً خاصاً، خاصةً عند الأخذ بالحسبان ضآلة الحجم الكلي للإناث في القوى العاملة. قد تكون البطالة بين النساء ناجمة عن طبيعة الفصل بين النوعين الاجتماعيين في القوى العاملة، فالمجالات المحدودة التي تتركز فيها عمالة النساء (الخدمات والزراعة) غير قادرة على استيعاب المزيد من الإناث ضمن القوى العاملة.

غير المشاركين في القوى العاملة

- تعتبر غالبية النساء اللاتي تبلغ أعمارهن 14 سنة فأكثر " خارج القوى العاملة ". كذلك، يعتبر ما نسبته 84 % من مجتمع الإناث ممن تبلغ أعمارهن 14 سنة فأكثر خارج القوى العاملة، مقارنةً بحوالي 32 % فقط من الذكور.

القــوى العاملة

لا زالت مساهمة المرأة في القوى العاملة الفلسطينية من بين أقل المساهمات في العالم، ممـــا يشـــكل تحديـــاً أساسياً أمام التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني. وبينما تشهد منطقة الشـــرق الأوســـط أقـــل المستويات من عمالة المرأة في القوى العاملة على مستوى العالم بأجمعه والتي تصل إلى حوالي 21 –25% من عـدد النساء في سن العمل.[1] فإن معدل مشاركة المرأة في فلسطين أقل من النسبة العامة في الشرق الأوسط ، حيث لم ترتفـع النسبة عن 12% منذ العام 1995 . وبالتالي فإن معدل مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملـــة هـــو مـــن أكـــثر المعدلات انخفاضاً في العالم .

تشهد الكثير من الوثائق الدولية حول القوى العاملة النسوية بأن النتائج المتكررة التي تخرج بها هذه الدراســلت حول انخفاض معدلات النساء العاملات ناتجة عن محدودية المعايير التي تتبعها مسوح القوى العاملة، أكثر من كونـــها ناتجة حقيقة الحياة العملية للنساء. وعند توسيع نطاق التعريفات الخاصة بالعمل حدثت قفزات نوعيـــة ملحوظـــة فـــي معدلات القوى العاملة النسوية –خاصة في الدول النامية والمناطق الريفية (Tzannatos, 1997, 2 -3) . والى حد مـــا تعتبر هذه هي الحال في فلسطين حيث أشار العديد من الدراسات إلى وجود هيمنة واضحة للنساء في النشاطات غـــير الرسمية–يلاحظ النقص في تغطية هذا القطاع عند إجراء مسوح العمل المتعارف عليها[2] –ومـــع ذلـــك تنـــوي دائـــرة الإحصاء الفلسطينية المركزية توسيع تعريفات العمل التي تستخدمها –بشكل خاص من خلال إضافة فئة " عمال عائلـــة بدون أجر " بوصفها فئة مشاركة في القوى العاملة . ويعتبر إضافة هذه الفئة أحد العوامل المسببة للارتفاع الكبير فـــي معدلات مساهمة المرأة في مسوح القوى العاملة التي قامت بها دائرة الإحصاء المركزية الفلســـطينية مقارنـــة بنتـــائج مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حتى سنوات التسعينات. ويعمل 22% من النساء اللواتي يعتبرن عاملات في كـــل من الضفة والقطاع دون الحصول على أجر، مما يرفع النسبة في الضفة الغربية لوحدها بالثلث (31%).

ورغم الزيادة النسبية في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة التي وجدت مع استخدام التعريف الموسع، تظل نسبة 12% معدلاً منخفضاً للغاية. وهذا يشير إلى أن غياب المرأة عن القوى العاملة يحدث نتيجة لإقصاء حقيقـي على أرض الواقع، أكثر من كونه ناجماً عن أساليب وطرق إحصائية. وبالتالي فإن غياب المرأة عن القـــوى العاملـــة الرسمية (حتى عند استعمال التعريف الموسع) يشهد في النهاية على محدودية فرص العمل الفعلية من أجل الحصـــول على عمل رسمي مدفوع.

عززت المعدلات المرتفعة من البطالة بين النساء الفلسطينيات من توزيعهن المحـــدود للغايـــة فـــي مختلـــف القطاعات الاقتصادية، مما يدعم الفرضية القائلة بأن من سبب المشاركة المنخفضة للنساء هو نقص فرص العمل خاصة

في ظل هيمنة الذكور كليا على العديد من القطاعات. وبشكل معاكس لنمط توزيع الذكور في القطاعات الاقتصادية، تتركز النساء العاملات في عدد محدود جداً من القطاعات – خاصة تلك التي تتطلب شروطاً محددة للعمل فيها، مثل التحصيل العلمي العالي أو الاعتماد على الظروف العائلية في التوظيف (كما في الزراعة) . ويبدو بوضوح أن معدلات البطالة المرتفعة ين النساء، كما دلت عليها نتائج مسوح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مرتبطة بتركيز النساء العاملات في عدد محدود من القطاعات. كما تكتظ القطاعات التقليدية القليلة المفتوحة للنساء، بينما لم تفتح القطاعات الاقتصادية الأخرى أبوابها أمام النساء.

وعلى الرغم من الارتفاع الحاد في درجة استثناء النساء من العمل الرسمي مدفوع الأجر في فلسطين ، يتشابه نموذج عمل المرأة في القطاعات المختلفة من الاقتصاد، والفرص المهنية المحدودة أمامها، وانخفاض المكانة والأجر المدفوع مع الاتجاهات العالمية. وتختلف هذه الاتجاهات في فلسطين من خلال ميلها الواضح إلى إقصاء النساء كلياً عن العمل الرسمي المدفوع، وليس من خلال استعمال أساليب معينة في توظيف النساء أو تركيز تواجدهن في قطاعات محددة.

تعرض النتائج الخاصة بمسوح القوى العاملة التي قامت بها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حول مشاركة الإناث في القوى العاملة نسبة للذكور في الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل. وستتم المقارنة بين معدلات مشاركة الرجل والمرأة، ويتبعها تحليل للأوضاع والمكانة المهنية لكل منهما في القطاعات المختلفة. كما يتناول الفصل موضوع الاختلاف في معدلات الأجور بين الجنسين، إلى جانب عرض الملامح الديموغرافية والتعليمية لكل من الرجل والمرأة داخل القوى العاملة وخارجها، في محاولة لتفسير عدم التماثل وأسباب الثغرات القائمة بين الجنسين في مجال العمل. ومن خلال الفصل سيتم عرض الاختلافات الموجودة بين الأقاليم في أنماط العمل لكل من الرجل والمرأة.

أولاً. المشاركة في القوى العاملة

قامت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في الفترة 1995 إلى 1997 بإجراء سلسلة من المسوح للقوة العاملة، أظهرت نتائجها استمرار انخفاض معدلات مشاركة المرأة، هذه المشاركة التي تتراوح باستمرار بين 11-12% من عدد النساء في سن العمل[3]. وفي الفترة نفسها تراوحت نسبة الرجال العاملين بين 67 إلى 70 % من عدد الرجال في سن العمل بالرغم من الإغلاقات المتكررة المفروضة من إسرائيل على الأراضي الفلسطينية التي تمنع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل. بلغت نسبة النساء، إجمالاً، حوالي 13-14% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية في هذه الفترة . كذلك تشير البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي عن الأعوام 1967-1987 إلى انخفاض المعدلات للنساء إذ لم ترتفع إطلاقا عن نسبة 9% خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي.[4] وهذا يعني استقلالية معدلات عمالة أو بطالة النساء بغض النظر عن وجود الأزمات الكبرى التي أثرت على عمالة الرجال الفلسطينيين.

جدول 4 –1 : السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب وضع القوى العاملة، والجنس (1995-1997).

مسح القوى العاملة / الدورة/ السنة	*القوى العاملة (%)*				خارج القوى العاملة (%)
	عمالة تامة	*عمالة محدودة*	*بطالة*	**المجموع**	
الدورة رقم 1: أيلول/ تشرين أول 1995					
ذكر	58.8	22.9	18.3	66.9	33.1
أنثى	**71.7**	**10.4**	**17.8**	**11.2**	**88.8**
الدورة رقم 3: تموز – تشرين أول 1996					
ذكر	64.9	13.2	21.9	69.7	30.3
أنثى	**74.7**	**3.9**	**21.4**	**11.4**	**88.6**
الدورة رقم 7: تموز – أيلول 1997					
ذكر	68.1	10.2	21.7	69.5	30.5
أنثى	**75.4**	**4.1**	**20.5**	**12.3**	**87.7**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1995-1997. مسح القوى العاملة.*

على المستوى الإقليمي، ظهر وجود تباين قوي في مساهمة المرأة في القوى العاملة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فتبين وجود 17% من النساء في الضفة الغربية في القوى العاملة خلال الأعوام 1995-1997، ونسبة قليلة جداً (8%) في قطاع غزة، إضافة إلى الاختلاف بين المحافظات في المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 4 –2: السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) حسب المحافظة والجنس لعام 1996

المحافظة	رجال			نساء		
	داخل القوى العاملة (%)	*خارج القوى العاملة (%)*	**المجموع (%)**	*داخل القوى العاملة (%)*	*خارج القوى العاملة (%)*	**المجموع (%)**
جنين	74.4	25.6	100	15.4	84.6	100
طولكرم وقلقيلية	70.7	29.3	100	17.6	82.4	100
نابلس	73.3	26.7	100	17.3	82.7	100
رام الله	66.7	33.3	100	12.2	87.8	100
القدس	64.7	35.3	100	9.2	90.8	100
بيت لحم	71.2	28.8	100	16.5	83.5	100
الخليل	71.7	28.3	100	7.2	92.8	100
شمال غزة	68.6	31.4	100	5.9	94.1	100
مدينة غزة	71.3	28.7	100	6.7	93.3	100
وسط غزة	61.5	38.5	100	7.1	92.9	100
جنوب غزة	59.5	40.5	100	8.1	91.9	100
المجموع	68.7	31.3	100	11.0	89.0	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *مسح القوى العاملة*،

وبينما وجدت أعلى معدلات القوى العاملة المشاركة بين الذكور في محافظتي جنين ونابلس، تليها محافظات بيت لحم والخليل ومدينة غزة، كانت أعلى معدلات للقوى العاملة المشاركة بين النساء في محافظة طولكرم/ قلقيلية تليها محافظتي نابلس وبيت لحم. وفي الوقت نفسه وجد أقل معدل لمشاركة المرأة في المحافظات الجنوبية في قطاع غزة، تليها مدينة غزة، الخليل، ثم منطقة وسط غزة. وتدل هذه النتائج على أن مستوى مشاركة النساء والرجال ضمن العمل الرسمي تتحدد بأنماط وظروف مختلفة لكل من الجنسين. وبكلمات أخرى ، يبدو أن هناك علاقة بسيطة بين نسبة النساء العاملات ونسبة الرجال العاملين في مناطق معينة . ففي بعض المناطق توجد معدلات عالية من الذكور العاملين جنباً إلى جنب مع معدلات مرتفعة نسبياً من مشاركة المرأة في كل من نابلس، جنين، وبيت لحم. وفي الوقت ذاته تتواجد معدلات مرتفعة من عماله الذكور في محافظات أخرى بالمقارنة مع معدلات منخفضة من عمالة المرأة خاصة في مدينتي غزة والخليل.

يمكن تقديم فرضيات أولية حول الموضوع رغم استمرار الحاجة إلى إجراء العديد من الدراسات المعمّقة من أجل تفسير هذه الاختلافات الإقليمية بين مشاركة المرأة في القوى العاملة. يلاحظ أن محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية (التي وجدت فيها معدلات عالية من عمالة المرأة) هي مناطق ترتفع فيها نسبة العمالة عموماً في قطاع الزراعة، ولكنها في الوقت نفسه مناطق ترتفع فيها نسبة الرجال العاملين في إسرائيل. كما أن مدينة نابلس التي يوجد فيها معدلات عالية

من النساء فيها اقتصاد خدمات كبير إلى جانب قاعدة تصنيعية كبيرة. أما وضع المرأة العاملة في قطـــاع غـــزة فـــهو أصعب بكثير بسبب الطبيعة المحدودة للزراعة فيها. لكن المثير للدهشة هو المدى والدرجة التي تنخفض إليـــها نســـبة مشاركة النساء بالمقارنة مع نابلس أو بيت لحم ، خاصة لكون الخليل وغزة من المراكـــز الحضريـــة ذات الأنشـــطة الاقتصادية المتنوعة.

المرأة والرجل في سوق العمل

جدول 4 –3: العاملون حسب النشاط الاقتصادي، والمنطقة والجنس (%).

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكر	*أنثى*	*الإناث%*	ذكر	*أنثى*	*الإناث%*
الزراعة	12.7	34.1	34.5	9.1	9.3	10.1
المحاجر والتعدين	1.6	0.1	1.0	0.0	0.0	0.0
الصناعة التحويلية	16.6	15.4	15.4	14.8	15.7	10.3
الإنشاءات	21.8	0.7	0.6	14.5	0.6	0.4
التجارة والفنادق والمطاعم	20.7	7.6	6.7	18.6	6.9	3.9
النقل والتخزين	6.0	0.5	1.6	4.5	1.3	3.0
الخدمات وغير ذلك	20.7	41.7	28.4	38.6	66.2	15.7
المجموع	100	100	16.4	100	100	9.8

المصدر: انظر، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1994. التقرير الإحصائي.*

بالمقارنة مع الرجال يظهر تركيز النساء في عدد محدود جداً من الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع الخدمات الذي يستوعب الجزء الأكبر (41.7%) من النساء العاملات في الضفة الغربية، ويتواجد حوالي 66.2% منهن في قطـــاع غزة. وفي الغالب تعمل المرأة في قطاع الخدمات في التدريس والمهن الطبية المساعدة والخدمات الاجتماعية[5]. وإلـــى جانب قطاع الخدمات تشغل الزراعة جزءاً كبيراً من النساء العاملات في الضفة الغربية (34.1%)، بالرغم من التغـــير الشديد المستمر في مستويات عمالة الرجل والمرأة في الزراعة الناتج عن اختلاف المواسم الزراعية وفصول السنة التي تقوم خلالها دائرة الإحصاء بالقيام بمسح القوى العاملة. وبالإضافة إلى هذين القطاعين يعمـــل 15.4% مـــن النســـاء العاملات في الضفة الغربية في قطاع الصناعة التحويلية حيث تعمل الغالبية في صناعة الملابس والمنسوجات[6].

يتبين عند عرض الصورة الكلية لعمل النساء في كلا الإقليمين التنوع الواسع في فرص عمل المرأة في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة. ويمكن مشاهدة أعداد كبيرة من نساء الضفة الغربية في ثلاثـــة قطاعـــات (الخدمـــات، والزراعة، والصناعة) بينما تتركز نساء قطاع غزة، تقريباً، في أنشطة الخدمات. ولهذا الاختلاف ما يبرره بسبب عدم وجود قاعدة زراعية كبيرة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية. ورغم وجود صناعة ملابس نشطة فـــي الضفـــة

والقطاع يمكن تفسير غياب نساء قطاع غزة عن هذا النشاط بحقيقة تفضيل أصحاب المشاغل لإعطاء الذكـــور أولويـــة الحصول على عمل[7].

على الرغم من حقيقة تمركز النساء في عدد قليل فقط من الأنشطة، يفوق عدد الرجال العاملين عدد النساء في أي مهنه من هذه المهن . يمثل العمود المعنون " اناث% " في الجدول أعلاه عدد النساء العاملات نسبة إلى القـــوى العاملة الكلية في كل نشاط اقتصادي . والاستثناء الوحيد هو قطاع الزراعة في الضفة الغربية الذي تشكل النساء فيـــه نسبة كبيرة من كافة العاملين في أي نشاط اقتصادي آخر (34.5%) وهكذا تتركز أغلبية الإناث في قطـــاع الخدمـــات والأنشطة المرتبطة به في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة رغم أن النساء يشكلن أقلية صغيرة مـــن العـــاملين فـــي الخدمات بنسبة 28.4% في الضفة الغربية، و15.7% في قطاع غزة. وبشكل مماثل ، تؤلف النساء في الضفة الغربية جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الصناعة التحويلية 15.4%، بينما لا تزيد نسبة النساء في قطاع غزة في ذلك النشـــاط عن 10.3% فقط بالنسبة إلى عدد الذكور.

أما إذا تمت تجزئة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية إلى فئات أكثر تحديداً، فإنه سيلاحظ تركيز النساء في عـــدد محدود جداً من المهن والحرف. يعرض الجدول التالي اثنين من النشاطات التي تحتل المكانة الأولى في نسبة اســـتيعاب الأيدي العاملة من الإناث هما الزراعة والتعليم حيث تشكل النساء فيهما 56% من كافة النساء العاملات فـــي الضفـــة والقطاع. وفي المقابل يحتاج الذكور إلى أربعة أنشطة ليوازي مجموع العاملين فيها من الذكور مجموع النساء العاملات في قطاعي الزراعة والتعليم.

جدول 4 –4: توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس (%)

النشاط الاقتصادي	ذكر	أنثى	المجموع
1. الزراعة	11.5	29.2	14.1
2. صيد الأسماك	0.1	0.0	0.1
3. التعدين	1.0	0.1	1.0
4. الصناعة	15.9	15.4	15.8
5. الكهرباء	0.1	0.1	0.1
6. الإنشاءات	19.5	0.7	16.7
7. تجارة الجملة	6.2	0.5	5.3
8. تجارة التجزئة	11.2	6.6	10.6
9. الفنادق والمطاعم	2.7	0.4	2.3
10. النقل والتخزين	5.5	0.6	4.8
11. الوساطة المالية	0.8	1.4	0.9
12. الأنشطة العقارية	1.5	1.9	1.5
13. الإدارة العامة	12.3	5.0	11.3
14. التعليم	6.1	26.8	9.08
15. الصحة	2.5	7.5	3.1
16. الخدمات الاجتماعية	2.2	2.6	2.24
17. الخدمات المحلية	0.0	0.2	0.0
18. الهيئات غير الإقليمية	0.7	1.0	0.8
المجموع	100 (19,621)	100 (3,325)	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *مسح القوى العاملة.*

يعرف هذا النموذج من توزيع القوى العاملة بـــ " تركيز سوق العمل" الذي يحدث عند اكتظـــاظ مجموعـــات اجتماعية معينه داخل عدد قليل من الأنشطة الاقتصادية بدلاً من توزيعها بالتساوي على مجموعة من القطاعات المتوفرة في الاقتصاد. وعموماً، يعكس تركيز النساء أو مجموعات الأقلية في عدد صغير فقط من النشاطات أشـــكالاً مباشـــرة وغير مباشرة من التمييز التي تهدف إلى إقصاء تلك المجموعات عن القطاعات المهيمنة في العمل. وبكلمات أبســـط ، يبدو من تحليل "تركيز سوق العمل" أن أدوار المرأة والرجل في المجتمع مهمة حيث تقدم معظم الأنشـــطة الاقتصاديـــة نوعين من الوظائف هي "وظائف ذكورية" و " وظائف أنثوية" – ومن النادر أن تكون بنية الوظائف والأعمال محايدة للنوع الاجتماعي للعاملين " . وبالتالي فإن العلاقات بين الرجل والمرأة التي تسود في مجال العمـــل فـــي أي مجتمـــع تنعكس في النماذج والأنماط التي يتم فيها توظيف النساء والرجال، إلى جانب اختلاف الحقوق والمكانة التي تعطى لكل من الرجل والمرأة في مجال العمل.

يوجد في السياق الفلسطيني (كما يظهر في **الجدول 4-4)** عدد قليل من المهن والوظائف التي تقتصر على الرجال والنساء (مثل المناجم، والخدمات الاجتماعية، والوساطة المالية، وصيد السمك والكهرباء) والناتجة عن العديد من النشاطات الاقتصادية. ومع ذلك، يتضح عند النظر إلى تلك الأنشطة التي توظف عدداً كبيراً من الذكور أن هناك أنماطاً جديدة ناشئة مثيرة للاهتمام. وعليه يتضح غياب الإناث عن الأنشطة التي تنزع إلى احتوائها على ثقافة فرعية ذكورية قويه، ومن بينها أنشطة الإنشاءات والنقل/التخزين، التي تعتبر مناقضة " لأنوثة " المرأة وصفاتها الجسدية. وهذا النوع من التحديد مشابه للنزعات العالمية الذي لا تختلف في جوهرها عن النمط السائد في فلسطين . ورغم ذلك توجد نسبة صغيرة من النساء (12%) يعملن في تجارة الجملة، وتجارة التجزئة (المفرق)، والإدارة العامة . وفي المقابل، تشكل نسبة الرجال في هذه الفروع حوالي 30% من كافة الذكور العاملين . وفي قطاع التجارة يحول نقص رأس المال عند النساء جنباً إلى جنب مع التمييز في توزيع الميراث دون اشتراك معظم النساء في تجارة الجملة بالذات. كما يناقض غياب المرأة عن الإدارة العامة في فلسطين الاتجاهات العالمية والإقليمية ، في إعطاء النساء وظائف مهمة من الأجهزة البيروقراطية في القطاع العام، وبالذات على المستويات المتوسطة والمنخفضة. وهذا يدل على أن ممارسات وسياسات التوظيف الحالية التي يتبعها القطاع العام لا تساوي بين المرأة والرجل في فرص التوظيف.

ومن جهة أخرى يتبين أن التعليم يشكل أحد أهم المجالات التي تمنح المرأة فرصة للعمل، حيث تصل نسبة النساء العاملات في قطاع التعليم إلى 26% من العدد الكلي للنساء العاملات، بينما لا تزيد نسبة الرجال العاملين في هذا القطاع عن 6% من إجمالي عدد العاملين الذكور. ولكن لا يعني ذلك وجود عدد من النساء يعملن في قطاع التعليم أكثر من الرجال، لأنه –بالأرقام المجردة – يفوق عدد الرجال في هذا القطاع عدد النساء العاملات في التعليم. لكن قطاع التعليم يوفر نسبة أعلى من " وظائف للمرأة " مقارنة بما يوفره من نسبة في "وظائف للرجل". ومع ذلك، يوضح **الجدول 4 -5** أن أغلبية النساء العاملات في التعليم يتواجدن في رياض الأطفال والمراحل الأساسية، بينما يهيمن الرجال على مراحل التعليم الثانوي، وكليات المجتمع والجامعات.

جدول 4 –5: العاملون في قطاع التعليم حسب المستوى، والمنطقة، والجنس (%)

المرحلة	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	النساء	*الرجال*	*النساء*	*الرجال*	*النساء*	*الرجال*
رياض الأطفال	1495	1	877	4	2372	5
المرحلة الأساسية	4637	4651	3148	3465	7785	8116
المرحلة الاساسية/ الثانوية	2888	3479	355	661	3243	4140
المرحلة الثانوية	60	197	98	241	158	411
كليات المجتمع	67	143	3	41	70	184
الجامعة	173	948	36	548	209	1496
المجموع	9320	9419	4517	4933	13,837	14,352

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1997. *الكتاب الإحصائي التربوي السنوي، 1996/1997، (رقم 3).*

وكما اتضح في فصل "التعليم" فإن معظم النساء يعملن في تلك المجالات من التعليم ذات المستويات الأقل أجراً ومكانة بين مراحل التعليم المختلفة. ويمكن تقديم تفسير جزئي لظاهرة تركيز النساء في مراحل التعليم باعتبارها امتدادا لدور المرأة في إنجاب الأطفال وتربيتهم والتي تعتبر أدواراً غير ملائمة للذكور.

الحالة العملية

تعمل غالبية النساء والرجال في فلسطين لمصلحة شخص آخر لقاء أجر مدفوع. وفيما عدا ذلك يقل التشابه في نمط ومكانة التوظيف المرأة والرجل في الاقتصاد.

جدول 4 –6: توزيع العاملين حسب الحالة العملية، والمنطقة، والجنس (%)

الحالة العملية	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكر	*أنثى*	***المجموع***	ذكر	*أنثى*	***المجموع***
رب عمل	7.3	0.9	6.3	3.2	0.0	2.9
يعمل لحسابه	26.6	14.1	24.5	24.4	8.8	23.2
مستخدم بأجر	59.5	54.5	58.7	65.8	86.2	67.4
عمل عائلي غير مدفوع الأجر	6.6	30.5	10.5	6.6	5.0	6.5
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،1996 *مسح القوى العاملة.*

وبينما يعمل 34% من الذكور العاملين في الضفة الغربية و 25% من الذكور العاملين في قطاع غزة في المنشآت التي يمتلكونها ويقومون بإدارتها بأنفسهم، فإن ملكيه النساء للأعمال هي أقل بكثير في المنطقتين حيث لا تزيد نسبة صاحبات الأعمال الحرة عن 15% فقط من النساء العاملات في الضفة الغربية مقارنة بحوالي 9% من النساء العاملات في قطاع غزة.

كما لوحظ توجه النساء من أصحاب العمل في الاقتصاد الرسمي إلى الأعمال الصغيرة خاصة وأن الأغلبية الساحقة تعمل لوحدها دون توظيف عاملين آخرين. يشير الجدول أعلاه إلى أن أقل من 1% من النساء العاملات في الضفة والقطاع هن من أصحاب العمل ، من بينهن 14% من أصحاب المهن الحرة في الضفة الغربية مقابل 9% في قطاع غزة. وعلاوة على هذا تعمل النسبة الكبرى من النساء العاملات في قطاع غزة لقاء أجر، مما يشير إلى ازدياد الاعتماد على العمل المأجور كطريقة لتأمين الدخل بين الرجال والنساء في كلا الإقليمين. وفي الوقت نفسه، من الأرجح أن تعمل النساء أكثر من الذكور من دون أجر بوصفهن من أفراد الأسرة، إضافة إلى أنهن يشكلن حوالي ثلث (30.5%) مقارنة ب 5% في غزة مجموع النساء العاملات في الضفة الغربية اللواتي يعملن بدون أجر. وقد تعود هذه النسبة المرتفعة إلى هيمنة قطاع الزراعة كمجال لتوظيف النساء في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة.

يوضح **الجدول 4 –7** أهمية عمل النساء بدون أجر في الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية. وبينما تعمل غالبية الذكور العاملين في الزراعة في الضفة الغربية كأصحاب مهن حرة (حوالي 50.5%) ، تغلب نسبة العاملين لقاء أجر على الزراعة في قطاع غزة (36.8%). وهذا عائد اختلاف بنيه الإنتاج الزراعي في كلا المنطقتين، ففي الوقت الذي تستمر فيه هيمنة المالكين والمنتجين الصغار على الزراعة في الضفة الغربية، يهيمن على الزراعة في قطاع غزة عدد صغير من أصحاب الأراضي الشاسعة الذين يعتمدون على العمل المأجور في توفير القوى العاملة اللازمة لزراعة أراضيهم . بالإضافة إلى ذلك، يعمل الكثير من الذكور في الزراعة في كلا المنطقتين، وبالذات في قطاع غزة، لمصلحة أصحاب عمل إسرائيليين. وفي كلا المنطقتين وجد أن ما يزيد عن ربع الذكور العاملين في الزراعة يعملون بدون أجر في عمل يعود للأسرة.

بعبارة أخرى، وعلى الرغم من حقيقة توفير قطاع الزراعة عملاً لجزء كبير من النساء العاملات في الضفة الغربية، تقوم النساء بالأعمال الزراعية كجزء من الأعباء المنزلية للعائلة، أكثر من كونها أشكالاً من العمل التي يأخذن فيها التعويض المباشر من خلال الأجور أو الأرباح.

جدول 4 –7: الحالة العملية للعاملين في الزراعة حسب المنطقة والجنس (%)

الحالة العملية	الضفة الغربية		قطاع غزة		
	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	***المجموع***
رب عمل	1.9	0.2	2.5	1.9	1.5
يعمل لحسابه	50.5	17.3	33.2	1.9	37.4
مستخدم بأجر	20.7	6.4	36.8	14.2	19.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	27.0	76.1	27.5	82.0	41.9
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

في الواقع تعتمد أنشطة اقتصادية أخرى على عمل المرأة بدون أجر في الأعمال التي تملكها العائلة. ويشير **الجدول 4 –8** إلى النسبة الكبيرة (40%) من صاحبات الأعمال في قطاع الصناعة التحويلية في قطاع غزة، حيث تعمل الأغلبية الساحقة منهن (36%) وفقاً لنظام العمل العائلي غير المدفوع.

جدول 4 –8: الحالة العملية للعاملين في الصناعة التحويلية حسب المنطقة (%)

الحالة العملية	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*
رب عمل	12.4	0.6	14.4	0.0
يعمل لحسابه	14.6	20.6	12.7	39.8
مستخدم بأجر	66.4	71.6	63.5	23.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.6	7.5	9.4	36.3
المجموع	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

ربما تعكس هذه البيانات، أيضاً، الاختلافات في تركيبة أنشطة الصناعة التحويلية في المنطقتين. ومن الجدير بالذكر أن طابع العمل العائلي يغلب على أنشطة الصناعة التحويلية في قطاع غزة أكثر منه في الضفة الغربية، وقد يدل هذا على مستوى أكبر من التعاقد الباطني مع النساء العاملات "بشكل ذاتي" في البيوت. في المقابل، وبينما توجد هنالك أعداد كبيرة من النساء العاملات بشكل ذاتي في الضفة الغربية (حوالي 20%)، إلا أن غالبية هؤلاء النساء يعملن بأجر (72%) تماماً كنظرائهن من الرجال.

وتعتبر التجارة من جملة الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تعمل فيها نسبة كبيرة من النساء كأعضاء أسرة غير مدفوعات الأجر (تجارة الجملة وتجارة التجزئة). يشير **الجدول 4 –9** إلى أن المشاريع التجارية التي تمتلكها الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتمد على عمالة الإناث غير مدفوعة الأجر. إلا أن العمالة الذاتية بين النساء تصل أعلى حد لها بين النساء العاملات في التجارة.

جدول 4 –9: الحالة العملية للعاملين في التجارة حسب المنطقة والجنس (%)

الحالة العملية	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*
رب عمل	9.8	3.1	7.5	0.0
يعمل لحسابه	39.9	30.7	50.2	66.6
مستخدم بأجر	40.1	27.2	26.6	7.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	10.3	39.0	15.8	25.9
المجموع	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

على الرغم من وجود عدد ضئيل من النساء من أصحاب العمل في التجارة ، فإن النسبة الكبرى من نساء قطاع غـــزة اللواتي يعملن في هذا النشاط هن من أصحاب المهن الحرة (67%) ، بينما لا تتعدى هذه النسبة من النساء في الضفـــة الغربية أكثر من 31% من العاملات في التجارة. وهنا أيضا تبرز اتجاهات النساء للعمل دون أجر في هذا النشاط أكـثر من الذكور. ومن المهم التذكر هنا وجود عدد أكبر من الذكور –بالأرقام المجردة – مقارنة بعدد النساء من أفراد الأسرة العاملين بدون أجر في التجارة في كلا المنطقتين. ففي الضفة الغربية هناك نسبة كبيرة جداً من النساء من فئة "عضـــو أسرة غير مدفوع الأجر" (حوالي 39% من كافة النساء العاملات في قطاع التجارة)، بينما تعتبر هذه النسبة في قطـــاع غزة نسبة مرتفعة إذ تبلغ حوالي 26% من القوى العاملة في هذا القطاع.

التوزيع المهني

يتصف عمل النساء والرجال بتوزيعات مهنية مختلفة. ففي الضفة الغربية يعمل 48% من الذكور في مهن ذات مكانـــه منخفضة، خاصة الحرف والأنشطة التجارية ذات العلاقة وبعض المهن الأساسية. كما يظهر الذكور العاملون في قطاع غزة ميلاً إلى التجمع في مهن ذات مكانه منخفضة، لكن في مهن من أنواع مختلفة – مثل الخدمات والمحلات التجارية، والتسويق إلى جانب التجارة والحرف والأنشطة المرتبطة بها– التي تتصف بهيمنة ذكورية تصل إلى 46% مـــن عـــدد الذكور العاملين. في المقابل يظهر توزيع مختلف بين النساء، كما ذكر سابقاً، حيث توجد أكبر نسبة من العاملات فـــي الضفة الغربية في قطاع الزراعة (32%) . أما في قطاع غزة فقد تبين تجمع النساء العاملات في اثنتين مـــن الحـــرف ذات المكانة الأعلى في فئة المهنيات والتقنيات (48%) مما يعكس تركزهن في قطاع الخدمات.

جدول 4 –10: توزيع العاملين حسب المهنة، والمنطقة، والجنس (%)

المهنة	ذكر			انثى		
	الضفة الغربية	*قطاع غزة*	***المجموع***	*الضفة الغربية*	*قطاع غزة*	***المجموع***
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	3.9	5.2	4.3	2.3	2.7	2.4
المتخصصون	6.3	8.4	6.9	15.0	20.1	16.0
الفنيون	5.2	6.7	5.7	14.8	28.5	17.5
الكتبة	1.9	2.6	2.1	6.3	8.6	6.8
العاملون في الخدمات والأسواق	15.8	24.2	18.4	8.9	12.1	9.5
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	10.2	5.6	8.8	31.8	8.0	27.2
العاملون في الحرف والمهن الأخرى	27.3	21.7	25.6	13.8	16.1	14.3
مشغلو الآلات ومجمعوها	8.3	5.8	7.5	0.5	0.0	0.4
المهن الأولية	21.1	19.8	20.7	6.5	4.0	6.0
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

وهكذا يبدو ظاهرياً تحسن الوضع بالنسبة للنساء في قطاع غزة عن كل من الذكور والإناث في الضفة الغربية في مجالات المهن التي توجد فيها هيمنة واضحة لكلا الجنسين. ومع ذلك ، إذا عقدت مقارنة بين نسبة الذكور إلى الإناث كنسبة من إجمالي العاملين في المهن المختلفة في المنطقتين **(الجدول 4 –11)**، نجد أن الوضع المهني للإناث أقل حظاً وامتيازاً من وضع الذكور في عدة مجالات.

جدول 4 –11: توزيع العاملين حسب المهنة والجنس

المهنة	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	87.1	12.9	100	3.4	2.9
المتخصصون	72.9	27.1	100	5.8	12.3
الفنون	66.8	33.2	100	6.9	19.5
الكتبة	62.3	37.7	100	2.3	7.9
العاملون في الخدمات والأسواق	91.4	8.6	100	19.2	10.4
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	62.7	37.3	100	8.0	27.4
العاملون في الحرف والمهن الأخرى	91.5	8.5	100	25.8	13.7
مشغلو الآلات ومجمعوها	98.9	1.1	100	8.7	0.5
المهن الأولية	95.6	4.4	100	19.9	5.4
المجموع	85.1	14.9	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

يتضح من **الجدول 4 –11** عدم وجود النساء إلى حد كبير، في المواقع الإدارية العليا– وبالتالي غيابهن عن المكانة العليا– رغم أنهن يمثلن 13% من كافة العاملين في الوظائف الإدارية، فإنهن يشكلن فقط 3% من عدد النساء العاملات في المواقع الإدارية العليا مجتمعة. وفي الوقت نفسه تحصل النساء على أعلى المعدلات من فئات الفنيين، والكتبة، والعمال الزراعيين نسبة إلى عدد الذكور العاملين في أية مهنة حيث يشكلن الثلث تقريباً من العاملين في هذه المهن.

التمييز في الأجور

تشير الاختلافات في نمط الأجور المدفوعة للرجال والنساء في المهنة نفسها إلى تمييز واضح لمصلحة الذكور مع وجود الظاهرة نفسها في كافة المهن. حيث يلاحظ بشكل عام ارتفاع الأجور التي يتقاضاها الرجال نسبة إلى التي تتقاضاها الإناث. وقد وجد أن الفارق في متوسط الأجر الكلي بين الرجل والمرأة في الضفة الغربية يبلغ حوالي 29.3% شيقل يومياً. ووجد أن النساء العاملات يحصلن على أجور تعادل 66.3% من أجور الذكور. وفي قطاع غزة تعتبر الفجوة بين أجور النساء وأجور الرجال أقل، حيث تحصل النساء على أجور تعادل 81.3% من أجور الرجال. وتعود الفروق بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الأجور إلى حقيقة أن متوسط الأجور في قطاع غزة أقل منه في الضفة الغربية.

جدول 4 –12: متوسط الأجر اليومي بالشيقل الإسرائيلي حسب المهنة، والمنطقة، والجنس

المهنة	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكور	إناث	**الفجوة في الأجور (%)**	ذكور	إناث	**الفجوة في الأجور (%)**
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	87	–	–	87	–	–
المهنيون	67	52	77.6	65	44	67.7
الفنيون	53	41	77.3	54	43	79.6
الكتبة	55	41	74.5	40	33	82.5
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	49	32	65.3	41	28	68.3
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	51	–	–	–	–	–
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	68	25	43.1	53	–	35.8
مشغلو ومجمعو الآلات	59	–	55.9	42	–	53.8
المهن الأولية والمهن الأخرى	60	33	55	39	–	53.8
المجموع	61	40.5	66.2	48.1	39.1	81.3

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

(–) أي أن العينة صغيرة للغاية للحصول على تقديرات منطقية.

يتضح من اختلافات الأجور بين الرجال والنساء ممن يتمتعون بالوضع المهني نفسه أن هناك تمييزاً واضحاً في الأجور لصالح الرجال. وقد كان مجموع أجور الإناث في الضفة الغربية أقل بحوالي 33.8% من أجور الذكور . أما في قطاع غزة، فقد كانت أجور النساء تقل عن أجور الرجال بحوالي 18.7% في مهن مختلفة.

مكان العمل

تقسم مسوح القوى العمالة التي تقوم بها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أماكن العمل حسب (الضفة الغربية، قطاع غزة، إسرائيل والمستوطنات) بالرغم من اعتماد تقسيم آخر في جولات سابقة تم فيها تصنيف مكان العمل حسب (مخيم، قرية، مدينة و داخل إسرائيل) نظرا لعمل غالبية النساء والرجال الذين شملهم المسح من الضفة الغربية في هذه المناطق. ومع ذلك يوجد اختلاف جوهري بين النساء والرجال يتجلى في ارتفاع عدد الذكور العاملين في إسرائيل مقابل أقليه ضئيلة من الإناث. وتبين أنه في العام 1997 كانت نسبة الذكور العاملين في إسرائيل تقارب 16% مقارنة بحوالي 2% فقط من النساء العاملات حقيقة داخل إسرائيل، وهذا النموذج من العمالة في إسرائيل يتوقع دوامه لفترة طويلة. ووجد كذلك اختلاف في نزوع الذكور والإناث إلى العمل في أنشطة اقتصادية مختلفة بالرغم من أماكن العمل. ويبين **الجدول 4 –13** نسبة العاملين في أماكن عمل متعددة حسب (مدينة، وقرية ، ومخيم، وداخل إسرائيل) إضافة إلى المنخرطين في أنشطة اقتصادية متباينة.

في عام 1997 ، بلغت نسبة العمل بأجر في إسرائيل حوالي 8% تقريباً من مجموع فرص العمل في الضفة الغربية وحوالي 14% من فرص العمل للعمال في قطاع غزة ككل (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، 4 تشرين أول، 1997، ص 21) .

في الدورة الأولى لمسح القوى العاملة الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في أيلول –تشرين أول 1995، بلغت نسبة النساء العاملات في إسرائيل حوالي 4% من القوى العاملة الفلسطينية داخل إسرائيل – وانخفضت هذه النسبة بعد عام واحد تقريباً إلى أقل من 2% (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الثاني 1997، ص. 6).

جدول 4 –13: العاملون حسب مكان العمل والجنس (%)

مكان العمل	ذكر	أنثى
الضفة الغربية	56.0	78.0
قطاع غزة	27.7	19.5
إسرائيل	16.1	2.3
غير ذلك	0.2	0.2
المجموع	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

ويشكل انخفاض معدل النساء العاملات في إسرائيل ظاهرة قائمة على المدى الطويل. وخلال ثلاث سنوات فقط امتدت بين 1975 وعام 1991، قدم مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بيانات منفصلة لكل جنس عن توزيع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، حيث لم تتجاوز نسبة النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل أكثر من 3% من العدد الكلي للعمال الفلسطينيين داخل اسرائيل[8].

ويميل الرجال والنساء إلى العمل في أنشطة اقتصادية مختلفة بصرف النظر عن مكان العمل. ويصنف **الجدول 4 –14** الانخراط في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بتصنيف مكان العمل حسب: المخيم، والقرية، والمدينة، وإسرائيل.

جدول 4 –14 : النشاط الاقتصادي حسب مكان العمل والجنس(%)

النشاط الاقتصادي	مدينة		قرية		مخيم		إسرائيل	
	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*
الزراعة	4.3	4.9	31.1	67.0	5.0	3.0	11.7	53.7
المحاجر والتعدين	19.3	19.6	14.0	9.1	20.3	27.4	12.4	16.3
الإنشاءات	14.2	1.2	18.6	0.1	17.4	0.4	59.7	6.6
التجارة والفنادق والمطاعم	23.0	9.4	12.8	3.1	22.5	15.5	10.6	3.1
النقل والتخزين والمواصلات	6.5	1.1	5.9	0.0	6.3	1.7	1.3	0.0
الخدمات وغير ذلك	32.7	63.8	17.5	20.6	28.5	52.0	4.3	20.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

تميل النساء العاملات في المدن إلى التركز في قطاع الخدمات (64%)، والى درجة أقل في الصناعة التحويلية (20%). وفي المقابل، يتمتع الرجال في المدن بقدر أكبر من التوزيع المتوازن في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكما تبين فإن الغالبية العظمى من النساء العاملات في القرى يعملن في قطاع الزراعة (67%)، ويعمل قسم منهن في قطاع الخدمات (20%) . وبالمقارنة يعمل نسبة 31% فقط من رجال القرى في قطاع الزراعة، إلى جانب عمل نسبة كبيره منهم في أنشطة الإنشاءات والخدمات والصناعة التحويلية. أما في المخيمات فتعمل غالبية الذكور في قطاع الخدمات (29%)، يليه في الترتيب قطاع التجارة (23%) . أما الزراعة فهي المجال المسيطر على عمل النساء القلائل اللواتي يعملن داخل إسرائيل (54%) ، أما القطاع المهيمن على عمل العمال الفلسطينيين الذكور داخل إسرائيل فهو على الأغلب قطاع الإنشاءات (60%) .

الخصائص الديموغرافية للمشاركين في القوى العاملة

العمر: يتضح من الجدول 4 –15 أن الذكور يتميزون عن الإناث بميلهم للالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة إلى جانب ارتفاع نسبة الذكور الذين يتوجهون إلى العمل المأجور في سن تتجاوز الحادية والعشرين.

جدول 4 –15: القوى العاملة المشاركة حسب العمر والمنطقة والجنس

الفئة العمرية	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*
19–15	17.9	8.2	15.9	4.1
24–20	18.9	20.2	18.5	24.6
29–25	15.5	16.4	17.4	16.6
34–30	13.8	14.2	12.7	22.5
39–35	10.1	13.0	11.0	9.6
44–40	7.8	8.3	9.0	9.5
49–45	5.9	8.0	6.4	8.5
54–50	3.6	5.0	4.2	3.0
+55	6.5	6.7	4.9	1.6
المجموع	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

ومع ذلك، تنتمي أغلبية القوى العاملة من الإناث إلى الفئة العمرية 21–35، حيث تصل نسبة الإناث في هذه الفئة إلى حوالي 51% من عدد العاملات في الضفة الغربية و64% من القوى العاملة من الإناث في قطاع غزة .

جدول 4 –16: العمر الوسيط للعاملين حسب النشاط الاقتصادي، والجنس (%)

النشاط الاقتصادي	العمر الوسيط		
	ذكر	*أنثى*	***المجموع***
الزراعة	37	40	38
المحاجر والتعدين	30	–	30
الصناعة التحويلية	30	31	30
الإنشاءات	30	–	30
التجارة والفنادق والمطاعم	33	40	34
النقل والخزين	34	–	34
الخدمات وغير ذلك	36	34	35
المجموع	33	36	34

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

يختلف التركيب العمري بين النساء والرجال لأنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية **(الجدول 4 –16)**. ففي الزراعة مثلاً، يبرز بوضوح توجه النساء من فئات عمرية متقدمة إلى الزراعة بالمقارنة مع الذكور. وفي الواقع ينزع الرجال من الفئات العمرية 15–30 سنة إلى العمل في الزراعة، بينما تكون غالبية النساء في

هذا القطاع من الأعمار 35 و 50 سنة . بالرغم من أن أكبر الفئات العمرية المنفردة بين الرجال والنساء المشتغلين بالزراعة في لمجموعات تتجاوز سن 55 عاما.

وعلى الأرجح، فإن هذه الفئة غالباً ما تتألف من المالكين (أي أصحاب عمل أو مشتغلين ذاتياً)، ومن المحتمل أنها تمثل كبار أعضاء الأسرة من مالكي الأراضي الزراعية وأفراد الأسر الزراعية. وتظهر بوضوح الاختلافات بين الذكور والإناث **(الجدول 4 –17)** المرتبطة بدورة حياة كل منهما: فيغلب على الإناث التوجه إلى العمل في الزراعة العائلية بعد أن يتجاوزن سن الحمل وتربية الأطفال. لكن يصعب تقديم تفسير لقلة توجه الذكور إلى الأعمال الزراعية في سن الثلاثينات. ومع بلوغهم هذا السن، يكون بوسع الرجال العاملين في الزراعة إيجاد فرص عمل أخرى (مثل العمل داخل إسرائيل)، وبالتالي ترك مسؤولية العمل في مجال الإنتاج الزراعي للإناث.

جدول 4 –17: توزيع العاملين في الزراعة حسب العمر، والجنس (%)

الفئة العمرية	الجنس		
	أنثى	ذكر	***المجموع***
19–15	8.8	15.7	13.7
24–20	11.0	16.1	14.6
29–25	9.6	13.8	12.6
34–30	9.5	10.1	9.9
39–35	11.8	6.8	8.3
44–40	11.2	5.5	7.2
49–45	10.6	6.2	7.5
54–50	9.4	4.9	6.3
+50	18.0	20.8	20.0
المجموع	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

التعليم: يمكن تفسير دخول النساء إلى القوى العاملة في سن متأخر قليلا مقارنة بالذكور بواسطة المتطلبات التي تضعها معظم القطاعات الاقتصادية التي توفر فرص العمل للنساء من مستويات عليا من التعليم. ويظهر **الجدول 4–18** أن 37% من المشاركات في القوى العاملة في الضفة الغربية تلقين تعليما أعلى من التوجيهي مقارنة بحوالي 14.2% من الذكور.

جدول 4-18: توزيع القوى العاملة المشاركة حسب المنطقة، والتعليم، والجنس(%)

المستوى التعليمي	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
بلا	13.8	24.2	14.7	2.5
ابتدائي	26.6	15.8	20.6	2.5
إعدادي	24.5	11.4	24.7	9.8
ثانوي	7.7	5.3	0.1	-
توجيهي	13.2	9.7	22.7	17.1
دبلوم متوسط	6.6	19.6	6.1	38.3
بكالوريس فأعلى	7.6	14.0	11.1	29.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

وفي قطاع غزة تبدو النمطية بوضوح أكثر، فقد حصلت نسبة 68% من القوى العاملة من النساء على تعليم فوق الثانوي مقارنة بـ 17% من القوى العاملة من الذكور. وتراوح المستوى التعليمي الذي حصلت عليه غالبية الذكور في القوى العاملة في الضفة والقطاع بين الابتدائي والإعدادي بنسبة 51% من الذكور العاملين في الضفة الغربية، و45% من العاملين الذكور في قطاع غزة. وعلى العكس من ذلك يلاحظ تدني المستوى التعليمي للنساء في الضفة الغربية، إذ أن جزءاً كبيراً من القوى العاملة من الإناث (24%) لم يتلق أي تعليم رسمي ، مقارنة بحوالي 2.5% منهن في قطاع غزة. ويفسر هذا الاختلاف بارتفاع مستويات عمل المرأة في الزراعة في الضفة الغربية والذي ينزع، كما تبين أعلاه، إلى استخدام الفئات العمرية المتقدمة من النساء التي تعتبر من أقل الفئات حظاً في تلقي أي تعليم رسمي.

العمالة والحالة الاجتماعية: توجد اختلافات كبيرة في الحالة الاجتماعية بين الذكور والإناث إلى جانب الفروق الموجودة في فئات السن والمستوى التعليمي. وبشكل عام، تكون الفئات العمرية الشابة 15-24 من الذكور والإناث من العاملين على الأغلب من غير المتزوجين (بشكل أدق الذين لم يتزوجوا بعد) . ويظهر بين الذكور فوق سن 24 ميلاً حاداً إلى الزواج على عكس النساء. وكما يشير **الجدول 4 -19** يتبين أن 80% من الذكور العاملين من الفئة العمرية 25-34 هم من المتزوجين أو الذين سبق لهم الزواج، مقارنة بحوالي 54% فقط من النساء من الفئة العمرية نفسها من المتزوجات حالياً أو اللواتي تزوجن سابقاً.

جدول 4–19: توزيع القوى العاملة المشاركة حسب العمر والحالة الزواجية والجنس (%)

العمر	لم يسبق له الزواج		سبق له الزواج		غير ذلك	
	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*	ذكر	*أنثى*
24 – 15	81.8	74.4	18.0	24.8	0.2	0.8
34 – 25	19.5	42.6	79.9	53.8	0.5	3.6
44 – 35	1.7	23.4	97.6	67.7	0.6	8.9
54 – 45	1.5	22.4	97.3	61.9	1.1	15.8
55+	0.4	8.9	96.2	52.5	3.4	38.6

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

ويستمر هذا النمط من توزيع الحالة الاجتماعية في القوى العاملة حسب الجنس، بدرجة أقل لكن بوضوح، إلى ما بعد سن 35 سنة. ويلاحظ وجود اختلاف مهم يتعلق بتكرار الفئة " غير ذلك " والتي تمثل الأرامل والمطلقين، وهي حالة أكثر شيوعاً بين النساء من القوى العاملة، خاصة في الفئة العمرية 45 سنة فأكثر. كما تشير حقيقة ارتفاع نسب الإناث غير المتزوجات (عزباء، مطلقة ،أرملة) مقارنة بالذكور إلى العدد الكبير من النساء اللواتي يعتبرن مصدر الرزق الوحيد للعائلة أكبر مما يعتقد بوجوده. وتعني هذه الحقيقة، أيضاً، أن النساء الأكبر سناً يتجهن إلى العمل بسبب فقدان معيل الأسرة.

وبما أن المشاركة في القوى العاملة تشمل العاملين المنتظمين، والعاملين بشكل جزئي، إلى جانب العاطلين عن العمل، لا يبين **الجدول 4 –19** أعلاه فيما إذا كانت هناك علاقة بين العمالة والحالة الاجتماعية للذكور أو الإناث.

يلقي **الجدول 4 –20** الضوء على العلاقة بين العمالة الحقيقية (بدلاً من المساهمة في القوة العاملة) والحالة الاجتماعية.

جدول 4 –20: العاملون حسب الحالة الزواجية، والمنطقة، والجنس.

الحالة الزواجية	ذكر			أنثى		
	الضفة الغربية	*قطاع غزة*	المجموع	الضفة الغربية	*قطاع غزة*	المجموع
غير متزوج	31.6	21.1	28.4	38.2	34.0	37.3
سبق له الزواج	67.6	78.0	70.8	52.7	59.2	54.0
غير ذلك	.7	.8	.8	9.2	6.8	8.7
المجموع	69	42	29.3	49	42	16.8

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

وفي الوقت الذي تصل فيه نسبة غير المتزوجين (لم يسبق لهم الزواج، الأرامل والمطلقين) إلى 29% من الذكور العاملين في كلا الإقليمين، توجد كذلك 46% من النساء العاملات ممن يعشن لوحدهن. ومن ضمنهن 37% ممن لم يسبق لهن الزواج مقابل 9% تقريباً من المطلقات أو الأرامل. ومن ضمن الاختلافات الأخرى بين الإقليمين ، نجد أن الذكور العاملين في قطاع غزة من الأرجح أن يكونوا من فئة المتزوجين أكثر من الذكور العاملين في الضفة الغربية، وهذا يشير إلى شيوع الزواج بين ذكور قطاع غزة في سن مبكرة. أما بالنسبة للنساء، فيوجد تشابه بين نمط الحالة الاجتماعية عند العاملات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن احتمال شيوع الزواج بين النساء في قطاع غزة هو الأعلى مقارنة بالضفة الغربية. وفي الوقت نفسه توجد حالة من عدم التوازن بين نسبة زواج الذكور والإناث في قطاع غزة. كما تزيد نسبة العاملات ممن لم يسبق لهن الزواج بحوالي 13% عن نسبة الذكور ممن لم يسبق لهم الزواج.

البطالة

كما ذكر في البداية، يتضح من نتائج مسوحات القوى العاملة التي بدأت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بإجرائها منذ العام 1995 أن معدلات البطالة بين النساء مرتفعة بشكل متسق، ومساوية إلى حد ما لمعدلات انتشارها بين الذكور. ففي كل دورة من دورات مسوحات القوى العاملة التي شرعت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بإجرائها منذ العام 1995، كان الفرق بين معدلات البطالة لكل من الذكور والإناث يتراوح بين 1 – 2 % فقط. ويستدعي الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة بين الإناث انتباهاً خاصاً، خاصةً عند الأخذ بالحسبان ضآلة الحجم الكلي للإناث في القوى العاملة. ويشير هذا إلى أن معدلات البطالة بين النساء قد تكون ناجمة عن طبيعة الفصل بين النوعين الاجتماعيين في القوى العاملة، فالمجالات المحدودة التي تتركز فيها عمالة النساء (الخدمات والزراعة) غير قادرة على استيعاب المزيد من الإناث ضمن القوى العاملة.

جدول 4–21: معدل البطالة حسب الجنس، 1995 – 1997 (%)

الجنس	الدورة الأولى تموز–أيلول، 1995	الدورة الثالثة تموز–تشرين أول، 1996	الدورة السابعة تموز– أيلول، 1997
رجال	18.3	21.9	21.7
نساء	17.8	21.4	20.5

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح *القوى العاملة 1995–1997*

يعزز ارتفاع أعداد العاطلات عن العمل ممن حصلن على مستويات مرتفعة من التحصيل العلمي حقيقة كون معدلات البطالة بين النساء ناجمة عن محدودية فرص العمل المتوفرة لهن في القطاعات الاقتصادية التي تتركز فيها العمالة النسوية. ويشير **الجدول 4 –22** إلى أنه بينما تتفاوت مستويات التحصيل العلمي للذكور العاطلين عن العمل، يلاحظ أن غالبية النساء العاطلات عن العمل في الضفة والقطاع حصلن على مؤهلات علمية بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة. ففي الضفة الغربية، أنهى ما نسبته 50 % من الإناث العاطلات عن العمل 13 سنة دراسية فأكثر. أما في قطاع غزة، فقد أنهى ما نسبته 80 % من الإناث العاطلات عن العمل 13 سنة دراسية فأكثر. وعادة ما تمثل هذه الفئة النساء اللواتي يبحثن عن العمل في قطاع الخدمات.

جدول رقم 4 – 22: معدل البطالة حسب سنوات الدراسة، والمنطقة، والجنس (%)

العمر	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
0	1.8	3.2	2.8	0.0
6-1	20.9	10.8	25.7	3.4
9-7	33.7	15.4	26.0	3.5
12-10	33.6	20.5	30.3	13.3
+13	10.0	50.1	15.3	79.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، *مسح القوى العاملة. 1996*

من ناحية الاختلافات الإقليمية، تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة السائدة في قطاع غزة بين صفوف الذكور والإناث على حد السواء تفوق مثيلاتها السائدة في الضفة الغربية. وقد بلغ متوسط معدل البطالة في قطاع غزة حوالي 33.5 % و 31.2 % بين الذكور والإناث، على التوالي. أما في الضفة الغربية، فقد بلغ متوسط معدل البطالة حوالي 19.7 % و 16.2 % بين الذكور والإناث، على التوالي. على ضوء ذلك، يمكن للعيان الاستنتاج بأنه بينما تزداد البطالة بين الذكور، فإنه يقابلها ازدياد مماثل بين صفوف الإناث. إلا أن هناك بعض الاختلافات الإقليمية بين الألوية داخل المنطقة الواحدة، حيث يلاحظ وجود اختلافات مهمة بين مستويات البطالة لكل من الذكور والإناث.

تنتشر في محافظة بيت لحم أعلى مستويات لمعدلات البطالة بين الذكور والإناث في الضفة الغربية(26 % و 21 % بين الذكور والإناث على التوالي). وتحتل محافظة القدس المرتبة الثانية من حيث ارتفاع مستويات معدلات البطالة بين الإناث، وتوجد في هذه المحافظة أدنى معدلات البطالة السائدة بين الذكور في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فهناك تشابه أكبر بين المحافظات من حيث أنماط البطالة السائدة في صفوف الذكور والإناث. وتنتشر أعلى معدلات للبطالة في وسط غزة لكلا الجنسين، وتليه في المرتبة الثانية محافظة جنوب غزة. أما في مدينة غزة، فتفوق معدلات انتشار البطالة بين الإناث المعدلات السائدة بين الذكور.

جدول 4 –23: توزيع العاطلين عن العمل حسب مكان الاقامة، والجنس (%)

مكان الإقامة/المحافظة	ذكر			أنثى		
	يعمل	*عاطل عن العمل*	**المجموع**	*يعمل*	*عاطل عن العمل*	**المجموع**
جنين	74.7	25.3	100	85.1	14.9	100
طولكرم وقلقيلية	77.4	22.6	100	83.2	16.8	100
نابلس	87.4	12.6	100	85.2	14.8	100
رام الله	83.6	16.4	100	87.0	13.0	100
القدس	90.4	9.6	100	80.8	19.2	100
بيت لحم	74.1	25.9	100	78.7	21.3	100
الخليل	74.4	25.6	100	86.1	13.9	100
شمال غزة	70.6	29.4	100	76.1	23.9	100
مدينة غزة	74.0	26.0	100	80.2	19.8	100
وسط غزة	60.3	39.7	100	57.6	42.4	100
جنوب غزة	60.8	39.2	100	61.1	38.9	100
المجموع	75.7	24.5	100	80.5	19.5	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

قد تقوض معدلات البطالة التمثيل السليم والحقيقي لعدم توفر فرص العمل أمام الذكور، وحتى بشكل أكبر بين الإناث. وفي العادة، يتم قياس البطالة وفقاً لمجموعة من المعايير التي يجري بموجبها طرح سلسلة من الأسئلة على المبحوثين في سن العمل الذين لا يعملون حول ما إذا كان تعطلهم ناجم عن المرض، أم البيئة السياسية (الحرب، أو الإضراب . . . أو غير ذلك)، أو عدم الرغبة في العمل. ويتم قياس عدم الرغبة في العمل من خلال سؤال المبحوث حول ما إذا كان قد بحث بجد عن العمل خلال فترة معينة يحددها المسح. وإذا ما تبين أن المبحوث لم يسع بجد للحصول على العمل – لأي سبب كان – فيتم تصنيفه تحت بند "خارج القوى العاملة "، وهذا البند على النقيض تماماً من بند " العامل / المستخدم بأجر ". ومن الجدير بالذكر أن رغبة الأفراد في الحصول على عمل تتلاشى عندما يفقدون الأمل في الحصول على عمل بسبب عدم توفر فرص العمل، أو بسبب قناعتهم استناداً إلى خبرة سابقة بعدم توفر فرص عمل للذين يتمتعون بمهاراتهم أو خصائصهم الاجتماعية. وبالتالي، فإنه يتم تصنيفهم خارج القوى العاملة.

وفيما يتعلق بالأوضاع التي تسود فيها البطالة البنيوية طويلة الأمد، والتي يبدو أنها تنطبق على العديد من النساء في فلسطين، فإن مسوحات القوى العاملة يمكن أن تخفي حقيقة كون عدد أكبر من النساء عاطلات عن العمل على المدى الطويل، أكثر من كونهن عازفات أو غير راغبات في العمل. ومن الأهمية بمكان أخذ هذه الحقيقة بالحسبان عند تقييم البيانات الخاصة بالذكور والإناث المصنفين تحت باب " خارج القوى العاملة ".

ثانيا: غير المشاركين في القوى العاملة

عند الأخذ بعين الاعتبار أن الأغلبية العظمى من النساء فوق سن 15 سنة هن خارج القوى العاملـــة يتبين من **الجداول 4 –24** أن نسبة غير العاملين ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة تصل إلى 84% بين الإناث مقابل 32% فقط بين الذكور.

جدول 4 –24: توزيع السكان خارج القوى العاملة حسب العمر، والسبب، والجنس (%)

الذكور					
الفئة العمرية	*الكبر*	*التفرغ للبيت*	*الدراسة*	*غير ذلك*	**المجموع**
19–15	0.5	0.8	85.4	13.4	100
24–20	2.6	2.1	53.3	41.7	100
29–25	6.4	3.1	25.2	65.3	100
34–30	12.0	1.7	5.3	81.1	100
39–35	18.6	3.7		77.7	100
44–40	27.1	3.2	0.4	69.3	100
49–45	38.8	2.1		59.1	100
54–50	57.1	2.1		40.7	100
55+	89.1	0.6		10.2	100
الإناث					
19–15	0.1	41.7	53.8	4.4	100
24–20	0.2	84.8	9.7	5.3	100
29–25	0.3	94.2	1.8	3.8	100
34–30	0.3	95.8	0.8	3.0	100
39–35	0.3	96.4	0.5	2.8	100
44–40	0.8	95.3	0.2	3.7	100
49–45	4.6	92.0	0.1	3.3	100
54–50	11.0	85.4	0.2	3.4	100
55+	55.8	41.0	0.1	3.1	100
المجموع	14.5	54.1	21.9	9.5	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1996. مسح القوى العاملة.*

ويعزو كل من الذكور والإناث من الفئة العمرية 15–19 السبب الرئيسي لعدم انخراطهم في القوى العاملة إلى الدراسة (85.4% من الذكور، و 53.8% من الإناث) . وحتى في هذه السن المبكرة فإن هناك فجوة بين الجنسين تتمثل بارتفاع نسبة الذكور عن الإناث خارج القوى العمالة بسبب التعليم. وقد 41.7% من الإناث في هذه الفئة العمرية بأن " عمل البيت " السبب الرئيسي لعدم العمل، مما يشير إلى ارتفاع الزواج المبكر عند الإناث في المجتمع الفلسطيني. وفي الفئة العمرية الثانية 20 –24، تظل نسبة الموجودين على مقاعد الدراسة بين الذكور (53.7%) أعلى منها بين الإناث حيث تنخفض بشكل حاد إلى حوالي 9.7% من مجموع الإناث خارج القوى العاملة ضمن هذه الفئة العمرية. وبعد سن التاسعة عشره يصبح "عمل البيت" العامل الرئيسي المهيمن الذي تذكره النساء كسبب لبقائهن خارج القوى العمالة حتى إلى ما بعد سن الخامسة والخمسين، حيث يصبح السبب الأهم للبقاء بدون عمل هو كبر السن أو المرض. كما لوحظ أيضاً أن الذكور ضمن الفئة العمرية 25 –50 يطرحون أسبابا أخرى لعدم مشاركتهم في القوى العاملة. إلا أنه يبدو أن الرجال يكبرون في السن قبل النساء. ويلاحظ أيضاً أن الذكور يعزون السبب الرئيسي إلى كبر السن / المرض منذ بلوغهم سن الخمسين.

ثالثا. الخلاصة والتوصيات

تشير الاتجاهات السائدة في العالم إلى أهمية الآثار التي تحدثها زيادة دمج المرأة في القوى العاملة الوطنية على الدخل القومي عموماً. وعلى غرار ذلك تكتسب زيادة فرص المرأة للحصول على الدخل أهمية خاصة لارتباطها بالوضع الغذائي للأطفال، والصحة، والتعليم وانعكاساتها على هذه المجالات. كما تدل النتائج على أن انخفاض مستوى العمالة الرسمية بين الإناث في فلسطين لا يمكن الاستمرار في التعامل معها باعتبارها مسألة متعلقة بمساواة المرأة فحسب، خاصة لأن الذكور العاملين بأجر على المدى الطويل سيواجهون تحديات ناتجة عن بنيه العمل وارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة. كما أن تراجع النقص في دمج المرأة في القوى العاملة الرسمية له آثاره وأبعاده على مستقبل التنمية في فلسطين، وعلى قدرة العائلات على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأطفالها، كالاستثمار في مصادر مثل التعليم التي ستضمن لهم مستقبلاً أفضل.

سيتم عرض التوصيات التالية الخاصة بالمزيد من أنشطة التحليل والبحث مقسمة حسب مجالات جمع البيانات وقضايا البحث في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، والتي تحتاج إلى المزيد من البحث المعمق والتمحيص من قبل الدارسين وصانعي السياسات المهتمين بقضايا النوع الاجتماعي والعمل في فلسطين.

توصيـــات

توصيات موجهة إلى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

- يتوجب أن تتضمن جميع المنشورات حول النشاط الاقتصادي بيانات مفصلـــة حســـب النـــوع الاجتماعي، تعرض بشكل سلس ومناسب لمستخدم البيانات، كما هو عليه الحال في مســـوحات القوى العاملة.
- يتوجب إدراج بيانات الحالة العملية حسب مكان الإقامة والمحافظة بشكل منتظم في المنشـورات الصادرة في مجال القوى العاملة، من أجل إلقاء الضوء على التفاوتات والاختلافات القائمة على المستوى الإقليمي ومجالات التداخل المحتملة على مستوى المشروع.
- سينتج عن المزيد التكامل بين البيانات الديموغرافية وبيانات القوى العاملة فوائد جمة علـــى صعيد بيان الطرق التي تؤثر فيها الأوضاع الديموغرافية على مشاركة الذكور والإناث فـــي القوى العاملة. وسوف يكون لذلك أيضاً أهمية كبيرة في توضيح الروابط المحتملة بين عمالة الإناث ومستويات الخصوبة المنخفضة.
- كذلك الأمر ستكون البيانات المتكاملة على مستوى الأسرة، والتي توضح العلاقة بين عمالة الإنـــاث والذكور على مستوى الأسرة (وآثار ذلك المتفاوتة على دخل الأسرة أو الفقر) غاية في الأهميـــة وذات فوائد جمة.
- هناك حاجة لإجراء المزيد من الأبحاث حول الاختلافات في مجال البطالة ين الذكور والإنـــاث. ما هو متوسط الفترة التي تقضيها الإناث مقابل الذكور في البحث عن العمل (خاصةً بيـن ذوي المستويات التعليمية المختلفة) ؟ هل تميل الإناث أكثر من الذكور إلى التســـرب مـــن القـــوى العاملة بعد مرور فترات معينة على بحثهن عن عمل وعدم تمكنهم من الحصول عليه.
- علاوة على ذلك، من المفيد أيضاُ بيان مختلف الطرق التي يبحث فيها كل من الإناث والذكـــور عن العمل وكيف يتمكنون من الحصول عليه. هل يواجه الذكور والإناث الذين يبحثـــون عـــن العمل عقبات مختلفة (اجتماعية معلوماتية)؟
- تعتبر المعايير القياسية المستخدمة في توضيح نقص مشاركة الإناث في القوى العاملة غير مناســـبة لتوضيح كيفية مساهمة العقبات التي تواجه عمالة النساء في إخراج المرأة من القوى العاملة. وإلـــى أي حد يمكن تصنيف العديد من النساء تحت بند "ربة بيت" بسبب عدم تمكنهن من الحصول علـــى العمل ؟
- هناك حاجة إلى وجود المزيد من الشفافية في تصنيفات العمل المستخدمة في قياس العمالة. وإلى أي حد ترتبط فيه مسوحات القوى العاملة التي تجريها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالقطاع غير المنظم (غير الرسمي) ؟ وإلى أي حد تعكس فيه فئة "العامل لحسابه /ها الخاص " كنشاط أســـري أو فردي غير مدفوع الأجر مدى الانخراط في أنشطة القطاع غير المنظـــم (غـــير الرســـمي) ؟ وأيضاً، إلى أي حد يمثل فيه وضع " العامل لحسابه /ها الخاص" بشكل فردي أشكال توليد الدخـــل، خاصةً بين النساء ؟
- بسبب مشاكل تتعلق بصغر حجم العينة بما لا يمكن من إجراء تحليلات عميقة لمجموعة متنوعة مـن المتغيرات التي تتعلق بعمالة النساء، فإن التقارير السنوية الخاصة بعمالة النساء، والتي تتناول بشكل

متكامل مجموعات أوسع من البيانات تدفع الباحثين إلى إعداد علاقات ارتباطية أكثر تعقيداً (على سبيل المثال بين المتغيرات الديموغرافية، والتعليمية وتلك المتعلقة بالعمالة).

توصيات للباحثين

- من الضرورة بمكان بذل جهود كبيرة حول العلاقة بين تعليم الإناث والوصول إلى العمل. وعلى الرغم من توفر فرص الحصول على عمل للفئة التي أتمت 13 سنة دراسية فأكثر، إلاّ أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة بين هذه الفئة التعليمية.
- بذلت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية جهوداً مميزة على صعيد توثيق عمل النساء ضمن فئة " أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر ". وتشير الاختلافات القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المضمار، والتي ترتفع نسبتها بشكل كبير في قطاع الزراعة، إلى أن عمالة النساء كـ " أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر " تنتشر كثيراً في قطاعي الصناعة التحويلية في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فإن مثل هذه الفئة تنتشر في التجارة. وهنالك حاجة إلى إجراء المزيد من البحث والتمحيص لتحديد طبيعة هذه الاختلافات والآثار التي يخلفها اختلافها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحث والتمحيص فيما يتعلق بطبيعة الدور المهم الذي تلعبه النساء في الضفة الغربية (مرةً أخرى كأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر) . وتشير حقيقة أن كون الكثير من النساء تصنف نفسها تحت باب العمل الذاتي أكثر 1من عملهن مقابل أجر في قطاع الزراعة إلى وجود اختلافات في وضع النساء العاملات دون أجر في قطاع الزراعة. وهنالك حاجة إلى المزيد من البحث لتقييم هذه الاختلافات وتبعاتها على صعيد تطوير وتعزيز وصول النساء إلى المصادر والدخل في القطاع الزراعي.
- هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحث والتمحيص حول العلاقة بين خصوبة الإناث، ودورة الحياة، ومختلف أشكال استراتيجيات التشغيل، خاصةً من خلال الدراسات الخاصة بالسيرة الحياتية والعملية.
- كما هو واضح، يتعين على الباحثين الذي يعملون على دراسة مجال الخصوبة إعطاء المزيد من الاهتمام لقضية كون عمالة النساء تشكل أحد العوامل المحددة للخصوبة. كذلك، يتوجب الاهتمام بمختلف أنواع العمالة جنباً إلى جنب مع الآثار النسبية التي تتركها على الخصوبة.
- هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحليلات على العلاقة بين استراتيجيات البطالة المنتظمة والتشغيل الذاتي. هل تفضل المرأة حقاً أن تكون " مدفوعة الأجر " وأن "تعمل لحسابها " كخيار أخير ؟
- يتوجب إجراء المزيد من الأبحاث حول مزايا التكلفة لعمالة النساء على مستوى الأسرة. وتعتبر مستويات الأجور المتدنية للنساء من حيث تكاليف الرعاية اليومية والمواصلات من العوامل المهمة التي يتوجب أخذها بالحسبان في مثل هذه الأبحاث.

المراجع

[1] UNDP *Human Development Report 1996* (UNDP New York), (p. 38).

[2] Tzannatos 1997, 2-3.

[3] Geir Ovenson. 1994. *Responding to Change; Trends in Palestinian Household Economy.* Oslo: FAFO Publications.

[4]المسوح الثلاثة هي: الدورة الثانية نيسان – أيار 1996. الدورة الثالثة تموز – تشرين الأول 1996. الدورة الرابعة تشرين الأول – كانون الأول 1996. البيانات لهذه لدورات الثلاث دمجت ترتيبا لإعداد عينة اكبر.

[5] تعرف دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية "سن العمل" على انه يساوي 15 سنة فأكثر.

[6] وفقا لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، بلغ أعلى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة منذ عام 1968 حوالي 9.4% في عام 1976. وقد كان آخر الأرقام التي توصل لها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي قبل انطلاق دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية يساوي 6.2% في عام 1993. لمزيد من التفاصيل حول بيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، انظر (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية الفلسطينية، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 3) إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

[7] انظر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للمنشآت. 1994.

[8] انظر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للمنشآت. 1994.

[9] في منتصف وأواخر الثمانينات، وثقت عدد من دراسات تمركز النساء العاملات في قطاع غزة في مشاغل تصنيع الملابس والأقمشة خلال تلك الفترة، تمثلت إحدى النتائج الهامة للتعداد العام للمنشآت في وجود عدد منخفض للغاية من النساء الغزيات العاملات في قطاع الملابس والمنسوجات مقارنة بعدد الذكور الغزيين العاملين في نفس القطاع (وبعدد النساء في الضفة الغربية). انظر(روكويل 1984، هنديه – ماني 1996، مركز الدراسات النسوية 1993).

[10]نسبة النساء من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل خلال الأعوام الثلاثاء المشار إليها هي كالتالي: 1975(1.5%)، 1977 (2.8%) و 1981 (3.1%). المصدر Semyonov و Lewin – Epstian 1989. ص 10.

[11] Figures on basic needs expenditures are from UNSCO, October 1997.

[12]. أول مسح قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عن مشاركة الأطفال في سوق العمل، في أواخر 1995. وجد أن معدل مشاركة الأطفال في القوى العاملة للفئة العمرية 12–16 سنة كانت 6.6%. الأطفال الذكور في نفس الفئة العمرية كان معدل المشاركة في القوى العاملة 11.5%. ومعدل المشاركة هذه هي أعلى من معدل مشاركة النساء البالغات. مما يعني أن 60% من هؤلاء مدفوعي الأجر مقابل غير مدفوعي الأجر. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، أيار 1996.17–18.

[13] UNSCO, October 1996.

[14]. تستند إلى بيانات غير منشورة. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1995.

[15] نبريص، 1997 IV، هذه الأرقام يجب ان تستخدم بحذر، إنقاذ الطفل تدعي إن هذه الأرقام ربما تكـــون منخفضة بسبب انخفاض متوسط العمر 34 سنه. كما يجب أن ينظر لها أن كان على المدى البعيـــد انخـــراط المر أة في الحصول على الدخل سيبقي مؤشرا على انخفاض الخصوبة وخاصة بين الأجيال الشابة والمستفيدة من برنامج الأقراص

[16] Jaquette, 1993.

[17] Ibid.

[18] Ibid

Abu Nahleh, Lamis. September 1996. *Gender Planning, Vocational Education, and Technical Training (VETT) in Palestine*. Women's studies Department, Birzeit University.

Hammami, Rema. 1997. Labor and Ecomomy; Gender Segmentation in Palestinian Economic Life. Palestinian Women: A Status Report. (4). Women's Studies Program. Birzeit University.

Heiberg, Marianne and Geir Ovenson. 1993. Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A FAFO Survey of Living Conditions. Oslo: Fagbevegelsens Senter for Forskning Utredning og Dokumentasjon.

Hindiyyeh-Maneh, Suha. June 1996. Conditions of Female Wage Labor in Palestinian Factories in the West Bank and Gaza Strip. Jerusalem: Women's Studies Center.

Johnson, Penny. 1997. Social Support: Gender and Social Policy in Palestine. Palestinian Women: A Status Report. (5). Women's Studies Program. Birzeit University.

Lang, Erica and Itimad Muhanna. 1992. A Study of Women and Work in Shatti Refugee Camp of the Gaza Strip. Jerusalem: Arab Thought Forum.

Markaz al-Dirasat al-Nisawiyya. 1993. Al-'Amila al-Nisawiyya fil Masaan'a al-Filastiniyya fil Duffa al-Gharbiyyeh wa Qit'a Ghazza. [The Woman Worker in Palestinian Factories in the West Bank and Gaza Strip]. Jerusalem: Women's Studies Center.

Nabris, Khalid. September 1997. Group Guaranteed Lending and Savings Program in the West Bank and Gaza; Baseline Survey. Save the Children West Bank and Gaza Strip.

Ovenson, Geir. 1994. Responding to Change; Trends in Palestinian Household Economy. Oslo: FAFO Publications.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم 3. رام الله – فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. مسح مستويات الرواتب والأجور وساعات العمـــل – 1994: النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان 1996. مسح القوى العاملة، النتائج الرئيسية. (دورة أيلـــول – تشرين الأول. 1995). (رقم 1). رام الله – فلسطين.

ـــــــــــ تشرين الأول 1996، المسح الصناعي – 1994: النتائج الرئيسية (تقرير رقم 1). رام الله – فلسطين.

ـــــــــــ تشرين الثاني 1996، مسح الخدمات – 1994: النتائج الرئيسية (تقرير رقم 1). رام الله – فلسطين.

ـــــــــــ كانون الثاني 1997، مسح القوى العاملة: النتائج الرئيسة (دورة تموز – تشرين الأول 1995) تقرير مسح القوى العاملة. (رقم 3). رام الله – فلسطين.

ـــــــــــ تشرين الثاني 1997. مسح القوى العاملة. النتائج الرئيسية (دورة تشرين الثاني 1996 – كانون الثاني 1997). تقرير مسح القوى العاملة. رام الله – فلسطين.

Rees, Teresa. 1992. Women and the Labor Market. London and New York: Routledge.

Rishmawi, Mervat. No date. Women Workers' Rights and Equality in Employment. Al-Haq. Ramallah.

Rockwell, Susan. 1984. "Palestinian Women Workers in the Israeli-Occupied Gaza Strip." Bachelor's Thesis. Harvard/Radcliffe Universities, Cambridge, Mass.

Semyonov, Moshe. 1994. "Trends in Labor Market Participation and Gender-linked Occupational Differentiation" in Tamar Mayer ed. Women and the Israeli Occupation; The Politics of Change. London and New York: Routledge.

Siniora, Randa. 1987. "Palestinian Labor in a Dependent Economy: The Case of Women in the Sub-Contracting Clothing Industry in the West Bank." Cairo: Master's thesis American University of Cairo.

Tzannatos, Zafiris. April 1998. "Women and Labor Market Changes in the Global Economy: Growth Helps, Inequalities Hurt and Public Policy Matters". Social Protection Discussion Paper Series #9808. World Bank Human Development Network.

UNSCO, October 1997. Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip; Quarterly Report Summer 1997. Gaza: Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories.

_____October 1996. Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip; Quarterly Report Autumn 1996. Gaza: Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories.

_____April 1997. Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip; Quarterly Report Winter Spring 1997. Gaza: Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories.

Women's Affairs, Nablus et al. February 1994. Self-Employed Women in the Informal Economy of the Occupied Palestinian Territories. Sponsored by NOVIB.

UNRWA Gaza. October 1997. The Impact of Credit on Women: A Survey of UNRWA's Solidarity Group Lending Program in the Gaza Strip. (Draft Report).

Young, Kate. 1993. Planning Development with Women; Making a World of Difference. MacMillan Education. London

الفصل الخامس: الحياة العامة والمشاركة السياسية

ملخص تنفيذي 157

أولا: التطورات التي حدثت في الحركة النسوية 160

فترة الانتداب 160

1948 – 1967 161

1967 – 1987 161

الانتفاضة: 1987 – 1993 162

1993 حتى الآن 164

ثانيا: الرجال والنساء في البنى السياسية الرسمية 165

الانتخابات الوطنية 1996 165

ثالثا: الرجال والنساء في البنى السياسية غير الرسمية 173

الجمعيات الخيرية 173

النقابات العمالية 174

الاتحادات والنقابات المهنية 176

مجالس طلبة الجامعات 179

المؤسسات الدينية الإسلامية 179

وسائل الإعلام 180

رابعا. النتائج 182

قائمة الجداول

قائمة الجداول

جدول 5-1: الأشخاص الذين استشهدوا (خلال الفترة 1987 – 1997) وجرحوا (مـــن 1987 – 1996) بسبب سياسات الاحتلال حسب المنطقة والجنس 163

جدول 5-2: مرشحو المجلس التشريعي الفلسطيني حسب المحافظة والجنس، 1996 165

جدول 5-3: المرشحون حسب الانتماء الحزبي والجنس، 1996 167

جدول 5-4: توزيع الأصوات حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي، 1996 169

جدول 5-5: مشاركة الإناث في الفصائل السياسية 171

جدول 5-6: أعضاء الهيئة الإدارية والجمعيات العمومية للجمعيات الخيرية حسب اللواء والجنس، 1997 173

جدول 5-7: أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى العام 1997 175

جدول 5-8: المتخصصون حسب المنطقة والجنس، 1996 و 1997 177

جدول 5-9: المهندسون حسب التخصص والجنس، 1997 177

جدول 5-10: قضاة المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس، 1997 178

جدول 5-11: الأطباء العامون (1996 و 1997) وأطباء الأسنان (1996) حسب المنطقة، واللواء والجنس 178

جدول 5-12: مجالس الطلبة حسب الجامعات والجنس، 1997 179

جدول 5-13: العاملون في مهن دينية إسلامية في الضفة الغربية، 1997 180

جدول 5-14: العاملون في مهن دينية إسلامية في قطاع غزة، 1997 180

جدول 5-15: العاملون في الإذاعة والتلفزيون حسب نوع الجنس في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997 181

قائمة الأشكال

شكل 5-1: أدلى كل من النساء والرجال في الانتخابات للمجلس التشريعي / بنسب متقاربة 168

شكل 5-2: تمثيل النساء في اللجان المركزية أعلى لدى الأحزاب اليسارية 172

شكل 5-3: نسبه قليلة من النساء تعمل في رئاسة التحرير كما أن النساء اكثر حظا فـــي رئاســـة تحريـــر المجلات من الصحف 181

ملخص تنفيذي

التركيبة السياسية الرسمية

- تشكل الإناث 7% من الشهداء الذين سقطوا في الأعوام 1987 – 1997، كما يشكلن 9% من جرحى الانتفاضة المبلغ عنهم في الفترة نفسها. وبقيت اعتبارا من العام 1997 خمس أسيرات فقط رهن الاعتقال مقارنه مع 500 معتقلة في السجون والمعتقلات منذ الاحتلال الإسرائيلي.
- كان عدد المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي 25 امرأة من أصل 672 مرشحاً أي ما نسبته 3.7% فقط. وتنافس على رئاسة السلطة الفلسطينية اثنان هما ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وسميحة خليل رئيسة جمعية إنعاش الأسرة.
- تحتل النساء خمسة مقاعد من أصل 88 في المجلس التشريعي المنتخب في العام 1996، وقد لعب العديد من العوامل أدوارا مهمة في انخفاض تمثيل المرأة في أول مجلس تشريعي منتخب مقارنة بتمثيل الرجال، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات، هي: طبيعة النظام الانتخابي كما ينص عليه قانون الانتخابات في المرحلة الانتقالية، واتجاهات الناخبين المتعلقة بالمرشح المثالي، والأهداف البعيدة للانتخابات
- ترأست امرأتان من النساء وزارتين من 25 وزارة، وكلاهما تحمل حقيبة وزارية ارتبطت تقليديا بالمرأة–التعليم العالي والشؤون الاجتماعية. وعلاوة على ذلك يتألف نواب الوزراء جميعاً (23) من الرجال. وتشكل النساء 0.5% من عدد الأعضاء العاملين (13 من أصل 3053) في البلديات والمجالس القروية ولجان المشاريع .
- إن وضع النساء كأقلية في الجهاز السياسي للحركات والأحزاب السياسية يحدد مشاركتهن في الهيئات الحكومية والتشريعية حيث تقدم هذه المؤسسات عدداً من المرشحين لتعينيهم في الجهاز البيروقراطي المتوسع للسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يجب التمييز بين هيئات الحزب التي تشكل مراكز القوى الفعلية وبين تلك الهيئات التي تتمتع بتأثير أقل أو بسلطة رمزية. كذلك تشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين عدد النساء ومستوى السلطة أي أنه يتناقص عدد الكوادر من النساء في المستويات الأعلى للسلطة. فعلى سبيل المثال تشكل النساء 5% من أعضاء اللجنة المركزية لحركه فتح بالرغم من أن النساء يؤلفن ما لا يقل عن 40% من أعضاء اللجنة الحر كيه العليا الأقل أهميه من اللجنة المركزية . وتظهر مثل هذه العلاقة في داخل هيئات منظمه التحرير الفلسطينية. واعتبارا من نهاية العام 1996، شكلت النساء ما نسبته 7.5% من الأعضاء البالغ عددهم 744 في المجلس الوطني الفلسطيني . لكن وحدة اتخاذ القرار الأساسية في منظمه التحرير الفلسطينية هي اللجنة التنفيذية المؤلفة من 16 عضواً كلهم من الرجال .

التركيبة السياسية غير الرسمية

- اعتباراً من العام 1997 شكلت النساء حوالي 23% من العاملين في الجمعيات الخيرية في الضفة والقطاع.
- في العام 1997 شكلت النساء 7.6% من قوة العمل المنظمة. وتعكس هذه النسبة المشاركة المنخفضة للنساء في القوه العاملة في القطاع الرسمي .
- اعتبارا من العام 1996-1997- بدأت نسبة النساء في الحقول ذات العلاقة بالصحة بالارتفاع، خاصة طب الأسنان والصيدلة ضمن الفروع المهنية الأخرى (الأطباء، وأطباء الأسنان، والصيادلة، والمحامون، والمهندسون، والصحفيون، والأطباء البيطريون). وفي الضفة والقطاع تشكل النساء 11.7% من الأطباء، و8.5% من المحامين، و 7.4% من المهندسين. وتوجد اختلافات ضئيلة في ترتيب هذه المهن وفقا لتوزيعها في المناطق المختلفة.
- 23% من أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية من الإناث على الرغم من أن نسبة الإناث في الجامعات 42%.
- تعمل النساء كمرشدات روحيات، وداعيات إسلاميات ،ومعلمات قرآن لكنهن لا يعملن بالوعظ في المساجد. فالدور السياسي والروحي المهم للإمام الواعظ يعطى فقط للذكور، وذلك لأن الجمهور يتكون بالأساس من المستمعين الذكور.
- في العام 1997 شكلت النساء 29% من العاملين في هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية في عمليات الضفة الغربية يتم توظيف النساء كمحررات ومقدمات برامج ونشرات أخبار على الأغلب. وفي قطاع غزة تشكل النساء 17% من العاملين، ولكنهن يعملن في جميع الدوائر العاملة في الهيئة (الإنتاج/الإخراج، البرمجة والأخبار)، ويتركز وجودهن بشكل أكبر في نشرات الأخبار باللغات الأجنبية (العبرية والفرنسية ولغات أخرى) حيث يشكلن 28.6% من القوة العاملة.

الحياة السياسية والعامة

برزت صورة المرأة الفلسطينية كنشيطة في وسائل الإعلام العالمية في المرحلة الأولى من الانتفاضة، لكن المشاركة الفعلية للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والعامة ترجع إلى ما قبل ذلك التاريخ بزمن طويل. فمنذ بداية هذا القرن اتجهت المرأة إلى المشاركة في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية، وأخذت هذه المشاركة بعدين رئيسيين: (1) تحريك الاحتجاج الشعبي والمقاومة الفعالة ضد الاحتلال وضد انتهاك حقوق الفلسطينيين، سواء من خلال القيام بالمظاهرات والإعتصامات وتقديم الالتماسات، أو من خلال تقديم الدعم والمشاركة في مقاومة الاحتلال العسكري. (2) تخفيف حدة الآثار الناتجة عن الأزمات الاقتصادية-الاجتماعية التي أصابت الشعب الفلسطيني خلال التشريد والحروب والاحتلال من خلال تقديم الإغاثة والخدمات الاجتماعية. وبذلك تكون المرأة قد لعبت دور القوة الموحدة والمانعة للتدهور الاجتماعي. وفي هذه العملية المزدوجة من النضال ضد أنماط السيطرة الخارجية، واجهت المرأة الفلسطينية أنماطا من الهيمنة الداخلية وتقييد استقلاليتها[1] ومع ذلك أدى النشاط السياسي والاجتماعي للمرأة إلى إحداث تحولات بنيوية ومهمة في الأدوار التقليدية للجنسين التي أعطت النساء مجالاً عاماً لزيادة المشاركة في الهيئات السياسية والمنظمات المحلية.

تعريف الحياة السياسية العامة: تتم ممارسة الحياة السياسية-العامة من خلال الهيئات الرسمية وغير الرسمية على المستوى المحلي والوطني . وتتألف الهيئات الرسمية من الأحزاب السياسية، والهيئات البرلمانية أو غيرها من البنى التشريعية، والوزارات والبلديات. أما الهيئات غير الرسمية فتتألف من الاتحادات التي لا تتخذ طابعاً سياسياً صريحاً، ولكنها مع ذلك تقوم بتسهيل المشاركة السياسية من خلال المشاركة في الحياة العامة مثل الاتحادات والنقابات المهنية والمؤسسات النسوية، والحركات الطلابية والشبابية والجمعيات الخيرية. وتقدم هذه الأشكال قاعدة للمجتمع الأهلي الذي يعرف هنا على أنه "مجموعة من المؤسسات غير الحكومية المتنوعة التي تمتلك قوة تأثير كافية وثقلاً موازياً للدولة. دون أن تمنع هذه المؤسسات غير الحكومية الدولة من أداء دورها في حماية الأمن والقيام بدور الوسيط بين المصالح الرئيسية، لكن مع ذلك تقوم هذه المؤسسات بمنع الحكومة من تشتيت باقي المجتمع والهيمنة عليه[2].

أدت الأوضاع الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي إلى إلغاء الحدود الفاصلة بين الحياة السياسية والحياة العامة. فامتزج كلا العالمين بطريقة أصبحت معها الأمور السياسية مسائل عامة والعكس بالعكس. وأدى هذا الترابط إلى تسهيل تبني المنظمات والحركات للعديد من الاهتمامات، خاصة في ظل طغيان البعد السياسي الذي كان له الأسبقية وأدى إلى تحديد البنى التنظيمية وتحديد الأهداف والإستراتيجيات والأنشطة. وفي المقابل، ارتبط مفهوم الحياة الخاصة بتلك العمليات المرتبطة بالحياة العائلية داخل المنزل. ويمكن ممارسة الحياة السياسية في المحيط الخاص أيضاً عندما كانت النساء الفلسطينيات مثلا يقدمن الملجأ للشباب في بيوتهن خلال الانتفاضة. أما الأجزاء التالية فتبحث في العمليات التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أثرت على أدوار الرجل والمرأة في الحياة السياسية العامة.

اولاً: التطورات في الحركة النسوية

ترافقت الاتجاهات التي شهدتها الحركة النسوية بشكل وثيق مع التطورات الحاصلة في الحركة السياسية الوطنية[3]. فالتحول في نمط القيادة السياسية النسوية – من النمط المرتكز إلى الانتماء الطبقي خلال فترة الانتداب البريطاني إلى الأنماط السياسية الجماهيرية المعتمدة على الأسس الشعبية إبان السبعينات والثمانينات – قد ترافق مع حصول التطور في العديد من القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل: زيادة التعليم، وزيادة تعرض المجتمع لوسائل الإعلام، وزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، وظهور تنظيمات سياسية بديلة وجديدة .وبشكل مماثل، يعكس الغياب الحالي لأي توجه واضح في النشاط السياسي للمرأة حالة التشوش وعدم الوضوح المتعلقة بترتيبات الحل الدائم في مناطق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. وبعيداً عن تأسيس وتطوير مراكز ومؤسسات أبحاث المرأة، ودوائر المرأة في مؤسسات القطاع العام وقطاع المنظمات غير الحكومية، وبالإضافة إلى تكثيف الدعم والتأييد لحقوق المرأة، فإن المنظمات النسوية تمر حالياً بفترة انتقالية، غير أنها مستمرة في القيام بدورها في تقديم خدمات الإغاثة، والخدمات الاجتماعية مثل محو الأمية والتدريب المهني، والحضانات ورياض الأطفال، وتقديم المساعدة والدعم التقني للمشاريع المدرة للدخل.

فترة الانتداب

خلال فترة الانتداب البريطاني كان النشاط السياسي للمرأة في الأساس نضالاً وطنياً وطبقياً في مواجهة سياسات حكومة الانتداب وهجرة اليهود إلى فلسطين. حسب (جولي بتيت) كانت نشاطات الفلاحات الريفيات في الغالب استجابات لحظية للأزمات المحلية[4]، فقد تأثرت حياة النساء الفلاحات ونمط معيشتهن بالهجرة اليهودية والاستيلاء التدريجي على الأرض الفلسطينية ولهذا قاتلن إلى جانب الرجال.

وفي المقابل، لم تشترك نساء المدينة والطبقات الاجتماعية العليا في القتال الفعلي. لكن هؤلاء النسوة من النخبة الحضرية، ومعظمهن من أقارب رجال القيادة السياسية، قمن بتأسيس منظمات نسوية يحمل بعضها ذات الأسماء والهيكليات الموازية للتنظيمات السياسية التي ينتمي إليها أقاربهن الرجال. وارتكزت نشاطات النساء على أسس إنسانية، فقمن بالمشاركة في الوفود، والمؤتمرات الدولية، والمظاهرات، وقمن بمقابلة ممثلي الحكومات الأجنبية من أجل عرض الشكاوى السياسية، والتحذير من الهجرة اليهودية وتأسيس وطن قومي لليهود. كما شاركت هؤلاء النساء في الإغاثة والعمل الخيري مثل تقديم الدعم لعائلات السجناء، وجمع الأموال والغذاء والملابس، ويجدر بالذكر أن التعليم الذي تمتعن به ومهاراتهن اللغوية ساعدت على تسهيل الاحتكاك والتواصل مع السلك الديبلوماسي والمغتربين، كما ساعد استقرارهن في المدن إلى الوصول إلى رؤوس الأموال الأجنبية. وقد أتاحت لهن مكانتهن الاجتماعية والاقتصادية المميزة الفرصة للقيام بتوظيف المربيات ومدبرات المنازل، وبهذه الطريقة نجحن في تحرير أنفسهن من الأعباء المنزلية من أجل متابعة النشاطات الإنسانية والسياسية .

1967-1948

نتيجة لقيام دولة إسرائيل، والحروب العربية الإسرائيلية في العام 1948 حتى العام 1967، خضعت. الضفة الغربية وقطاع غزة إداريا لسلطة الحكومتين الأردنية والمصرية على الترتيب. وقد حافظت حكومتا القاهرة وعمان اللتان تديران هذه المناطق على سيطرة شديدة على المعارضة السياسية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقامت الحكومة الأردنية بمحاولات لاستمالة العديد من قيادي الضفة الغربية من أجل موالاتها في مساعيها لدمج الضفة الغربية والضفة الشرقية لنهر الأردن. وكاستجابة للأزمات السياسية والإنسانية في هذه الفترة، قامت النساء بتوفير الإغاثة والخدمات الاجتماعية عن طريق المؤسسات الدينية الموجودة أو من خلال تأسيس المنظمات الخيرية ومن بينها دور الأيتام ومراكز المسنين[5].

وفر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، في العام 1964 بنية سياسية بديلة شكلت إطاراً لمرجعية الحركة الوطنية الفلسطينية بديلاً للنخبة الدينية التقليدية والعربية القومية[6]. ويرى (هلترمان) أن تعبئة وتحريك النساء تحت الراية الوطنية في الضفة والقطاع كان متكاملاً مع استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية الهادفة إلى تسييس الجماهير وخرطها في النضال من أجل التحرر الوطني[7]. وعندما شهد العام 1965 قيام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية–أول فرع نسوي في منظمة التحرير الفلسطينية – ساعد دمج اتحاد المرأة مع الحركة الوطنية على إضفاء الشرعية على الحركة النسوية، وتوفير المصادر المالية لها، والتي ما كانت ستصبح متاحة للحركة لولا هذا الدمج. وفي الوقت نفسه كانت لهذا الدمج آثار سلبية تمثلت في الحد من استقلالية الحركة النسوية وتقييد تطورها[8].

1987-1967

شاركت النساء خلال هذه الفترة في عمليات منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية، إلى جانب الاستمرار في العمل التقليدي في مجال الإغاثة والخدمات الاجتماعية ضمن إطار الجمعيات الخيرية . وقامت هذه الجمعيات بتوفير الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية مثل محو الأمية، ورياض الأطفال والحضانات، والتدريب على الحرف اليدوية التقليدية مثل التطريز والنسيج. وإلى هذه الخدمات، تم استغلال هذه الجمعيات كوسيلة لتعبئة النساء سياسياً. وبالتدريج نشأ منظور نسوي بحت يطالب بالمساواة، وقد تطور هذا المنظور نتيجة للتناقض الواضح بين الدور الوطني للنساء وبين معايير النظام الاجتماعي الذي يحد من استقلالية المرأة[9].

نتيجة للتجربة الجماعية، تشكلت أربع لجان نسوية في نهاية السبعينات، تؤيد كل منها فصيلاً سياسياً معيناً. ورغم التوجهات السياسية المنفصلة لهذه اللجان بشكل عام، فقد تقاسمت مسؤوليات متشابهة: (1) مقاومة الاحتلال العسكري ومناشدة القوى الخارجية تأييد حق الفلسطينيين في الدولة، (2) تقديم التعليم والتدريب المهني وخدمات مساندة أخرى للنساء[10]. غير أن برامج هذه اللجان لم تختلف جوهرياً عن برامج الجمعيات الخيرية لكن "الفرق الرئيسي – كما تراه إصلاح جاد – يتجسد في تصميم هذه البرامج بهدف تحريك وتقوية المرأة سياسيا أكثر من كونها مجرد برامج لتلبية الاحتياجات فقط[11].وقد قام الحزب السياسي

الرئيسي بتوسيع دعمه وتأييده ليشمل اللجان النسوية بسبب الاهتمام المشترك بينهما في تحريك وتعبئة النساء سياسياً. وهكذا تتضح القواسم المشتركة بين النساء الفلسطينيات النشطات في الضفة والقطاع، وبين نظيراتهن اللبنانيات، وتشمل هذه القواسم طبيعة العمل التي، وفقا لروز ماري صايغ، كانت تهدف إلى "توظيف وتدريب الأعضاء المحليين، وزيارة عائلات الشهداء، وبناء الدعم لخط المنظمات، وحث الناس على حضور مناسبات احتفالية مهمة مثل الذكرى السنوية لتأسيس الحزب أو المنظمة" . وتتجلى أهمية هذا العمل الذي قامت به النساء في توثيق العلاقة بين التنظيمات والأحزاب وبين المجتمعات في المخيمات، خاصة للسهولة النسبية التي تتمتع بها النساء في دخول البيوت، وبسبب المهارات الدبلوماسية التي جعلت منهن خبيرات في تحقيق هذا الهدف[12].

تنتمي غالبية أعضاء اللجان النسائية إلى القرى ومخيمات اللاجئين، ومنهن العاملات وربات البيوت[13] . وفي الوقت الذي ازداد فيه التحاق النساء بالمنظمات الجماهيرية، وتلاشت تدريجياً العوائق التقليدية أمام مشاركة المرأة في الشؤون العامة. ويشير هلترمان إلى ذلك التناقض الذي يرى أن زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة لم يكن الهدف الأسمى والأكثر أهمية للجان النسوية. فهدف هذه اللجان "تشجيع تحويل النساء إلى بروليتاريا ... من خلال تسهيل الانتقال بين البيت ومكان العمل عن طريق تقديم خدمات رعاية الأطفال وتعليم النساء المهارات الضرورية" . وقامت اللجان بالعمل على تسهيل هذا الانتقال أساساً بسبب ما تصورته من حاجة إلى تحريك المرأة في كافة القطاعات من أجل القضية الوطنية[14] .

الانتفاضة: 1987-1993

ترى إصلاح جاد أن الانتفاضة وفرت الزخم الفعلي لدمج لجان المرأة في الحركة السياسية الوطنية. وبهذا توفرت للجان المرأة مصادر تمويل جديدة من منظمة التحرير الفلسطينية ومن مصادر الدعم الدولية، مما ساعد هذه اللجان على توسيع أنشطتها في مواجهة الأزمات[15]. وفي الوقت نفسه حدث تقلص آخر في استقلالية هذه اللجان لمصلحة الأحزاب السياسية وانخفض التواصل مع النساء على مستوى القاعدة. وقد أشارت كل من سنيورة (1987) ، ولانغ ومهنا (1992) إلى أن أغلبية النساء في العينات السكانية التي تم اختيارها في كلا البحثين عبرت عن جهلها بأهداف وأنشطة اللجان النسوية. وفي الحقيقة أشارت لانغ ومهنا إلى أن" عددا كبير من النساء تنظر إلى لجان المرأة كأنها هيئة عليا، بعيدة عنهن ويصعب الدخول إليها. وعند سؤالهن عن الأعمال التي قامت بها لجان المرأة، لم تتذكر هؤلاء النساء مشاريع الأطفال ما قبل المدرسة أو المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها لجان المرأة، غير أنهن أفدن أن هذه المنظمات" تقوم بعقد اجتماعات ومؤتمرات"[16].

أدت الانتفاضة إلى خلق لحمة غير ظاهرة بين المجالات السياسية الرسمية وتلك غير الرسمية لأن الطبيعة الشعبية من للمرحلة الأولى من الانتفاضة فتحت المجال أمام جميع الأفراد للمشاركة فيها بغض النظر عن السن، والجنس والطبقة، وأدت في الوقت نفسه إلى حدوث تقسيم جنسي للعمل في أشكال المقاومة التي تبناها كل من الرجال والنساء. في الوقت الذي لا يمكن فيه القول بوجود فصل واضح بين دور كل من المرأة

والرجل، رجل يحمل السلاح وامرأة تضحي بنفسها في الظل، إلاّ أن **الجدول 5 –1** يشير إلـــى أن الذكـــور يشكلون الفئة المستهدفة عند الإجراءات العقابية الإسرائيلية من أجل قمع الانتفاضة. وقد وجد أن نســـبة 7% من الشهداء الذين سقطوا خلال العقد ما بين 1987–1997 كانوا من النساء، كما شكلت النساء 9% فقط من الجرحى المبلغ عنهم خلال الفترة ما بين 1987 –1996. ومنذ العام 1995 بقيت خمس نساء فقـــط رهـــن الاعتقال

لعبت الكثير من العوامل في حدوث مثل هذا الوضع كما تبين من النتائج التي توصل إليها البحـــث. ومن أبرز هذه العوامل عدم رغبة السلطات الإسرائيلية في إثارة النقد ضدها من المجتمع الدولي في حالة قتل أو اعتقال عدد كبير من النساء الفلسطينيات خاصة في ظل الاستنكار الدولي وفي ظل الأدوات القانونية التـــي تقدم حماية خاصة للنساء والأطفال في حالات الحرب والنزاع المســـلح[17]. وعوضـــا عـــن ذلـــك اســـتهدف الإسرائيليون الذكور الفلسطينيين باعتبارهم مصدر التحريض السياسي. ومن جهة أخرى تفرض طبيعة البيئـــة التحتية للسجون الإسرائيلية قيوداً على عدد المعتقلين من النساء في آن واحد. وبالإضافة إلـــى ذلـــك توجـــد عوامل أخرى مساوية في الأهمية للعوامل السابقة المذكورة ومنها نفور المجتمع الفلسطيني من تعريض النساء للخطر، شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى خلال حالات النزاعات.

جدول 5–1: أعداد الشهداء (خلال الفترة 1987/12 – 1997/3) والجرحى (خلال الفترة 1987/12 – 1996/11) بسبب سياسات الاحتلال حسب المنطقة ونوع الجنس

	شهداء				جرحى			
	ذكر	*أنثى*	*المجموع*	*نسبة الإناث (%)*	ذكر	*أنثى*	***المجموع***	*نسبة الإناث (%)*
الضفة الغربية	1128	89	1217	7.3	3093	301	3394	8.87
قطاع غزة	634	50	684	7.3	859	83	942	8.81
المجموع	1762	139	1901	7.3	3952	384	4336	8.86

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة*.

في الواقع، لا تبرز البيانات الموجودة في **الجدول 5 –1** أهمية دور النساء في تقديم الدعم الأخلاقـــي والاجتماعي والاقتصادي كضرورة للحفاظ على التضامن الاجتماعي والترابط العائلي خلال الانتفاضة، وطيلة المراحل المختلفة للحركة الوطنية بشكل عام. فقد تعرض الذكور الفلسطينيون خلال الانتفاضة لخطر القتـــل والإصابة والسجن والإبعاد والمطاردة، وتم الإيقاع ببعضهم للتعاون مع السلطات الإسرائيلية، نتيجة للسياسات العسكرية الإسرائيلية في مواجهة السكان الفلسطينيين الخاضعين لسلطتها في المناطق المحتلة، في المقابل أدى غياب الذكور بشكل أو بآخر إلى تحمل النساء بصبر مسؤولية تربية الأطفال، والعمـــل المـــأجور، وتحمـــل الوحدة، وكلها أعمال خاصة ينقصها التمجيد والاستحسان الذي يمنح فقط للمناضلين.

كما تشير البيانات بشكل غير مباشر إلى أن طبيعة الخيارات المتاحة للرجال تعتمد إلى حد كبير على الأدوار المفترض على النساء القيام بها. فيستطيع الرجال المخاطرة بحياتهم في المواجهات العنيفة والعصيـــان المدني وهم يعلمون أن زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم أو أخواتهم في البيت، وسوف يعملن، إذا دعت الحاجة، إلى الحفاظ على وحدة العائلة. فالأولوية الأساسية للمرأة تنحصر في خدمة العائلة، وهذا يعني في العادة أن المرأة

لا تستطيع المخاطرة بإبعاد نفسها عن البيت لفترات طويلة. ولذلك فإن سلوك الرجل الذي يتسم بالمخاطرة المكشوفة والتضحية بالنفس ليس خياراً مجدياً أو ملائماً للنساء. ومن المحتمل أن تكون المرأة عموماً قد وضعت لنفسها حدوداً معينة تتمكن بضمنها من التعبير عن الإرادة السياسية مع تجنب المخاطرة العالية في الوقت نفسه مثل تقديم المأوى للشبان "المطلوبين"، ونقل الرسائل، وغيرها من الأدوار المساندة. وبكلمات أخرى، لا تستطيع النساء تحمل العبء الناجم عن تحولهن إلى شهيدات أسطوريات. ففي معظم الحالات التي استشهدت فيها نساء فلسطينيات على أيدي الجنود الإسرائيليين، لم تتواجد النساء في مواجهات مباشرة مع الجنود، بل كن يشاركن في المظاهرات والمسيرات وأشكال أخرى من الاحتجاج[18]

1993- حتى الان

مع توقيع اتفاقية إعلان المبادئ وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في بعض مناطق الضفة والقطاع، انخفض الدعم المالي المقدم إلى اللجان النسوية (التي كانت تهدف إلى تحريك النساء إلى خط هذا الحزب أو ذاك) بسبب الحقائق السياسية والمالية الجديدة. وقد أدى الانخفاض في عوائد منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فرض الدول المانحة لسياسات مالية مشددة، جنبا إلى جنب مع الزيادة في النفقات العامة المترافقة مع عمليات بناء الدولة وبناء المؤسسات، إلى إضعاف مراكز اللجان النسوية. وبسبب كون هذه اللجان مؤسسات شعبية ومنظمات غير حكومية، أجبرت المنظمات النسوية على إعادة تعريف نفسها ووظائفها ومهامها ومجالات نشاطاتها، وأدت إلى أن تنظر اللجان إلى مسألة التميز وتبرير عملها بشكل مقنع، واضطرت إلى البحث عن ترتيبات مالية بديلة لتعويض النقص المالي الحاصل. ولهذا السبب تمر المنظمات النسوية الآن في مرحلة من إعادة التنظيم والهيكلة نتيجة لتأسيس مناطق حكم ذاتي محدودة في الضفة والقطاع.

ثانياً: الرجال والنساء في البنى السياسية الرسمية

الانتخابات الوطنية 1996

كانت الانتخابات الوطنية العامة التي أجريت في العام 1996 لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية وعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني بمثابة مقياس يقيس كيفية ترجمة النشاط السياسي والاجتماعي للمرأة خلال هذا القرن إلى أعمال ملموسة على الصعيد السياسي. وكما يشير **الجدول 5 –2**، تنافس حوالي 672 مرشحاً ومرشحة على مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها 88 مقعداً، وقد بلغت نسبة الإناث بين المرشحين حوالي 3.7%. وقد تنافس على منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مرشحان، هما رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات والسيدة سميحة خليل رئيسة جمعية إنعاش الأسرة، وهي جمعية خيرية تأسست في العام 1965 ومقرها في مدينة البيرة. ويشير **الجدول 5 –2** كذلك إلى أن غالبية الإناث (52%) المرشحات لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني كانت من خمسة ألوية في قطاع غزة. وقد كانت مرشحات الضفة الغربية من مدن نابلس، والقدس، ورام الله، والخليل، وجنين، وجميعها مدن كبيرة باستثناء مدينة جنين التي اشتهرت بمقاومتها الشديدة للسلطة المحتلة.

جدول 5–2: مرشحو المجلس التشريعي الفلسطيني حسب المحافظة ونوع الجنس، 1996

	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)	التوزيع الإقليمي للإناث (%)
القدس	49	3	52	5.77	12
أريحا	6	0	6	0.0	0.0
بيت لحم	30	0	30	0.0	0
جنين	35	1	36	2.78	4
الخليل	70	2	72	2.78	8
رام الله	44	2	46	4.35	8
سلفيت	11	0	11	0.0	0.0
طوباس	12	0	12	0.0	0.0
طولكرم	38	0	38	0.0	0.0
قلقيليه	12	0	12	0.0	0.0
نابلس	51	4	55	7.27	16
الضفة الغربية	358	12	370	3.24	48
شمال غزة	65	2	67	2.99	8
المنطقة الوسطى	48	2	50	4	8
مدينة غزة	89	3	92	3.26	12
خانيونس	61	5	66	7.58	20
رفح	26	1	27	3.7	4
قطاع غزة	289	13	302	4.3	52
المجموع	647	25	672	3.72	100

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997. بيانات غير منشورة.*

يشير **الجدول 5 –3** إلى أن حوالي ثلاثة أرباع المرشحين لعضوية المجلس التشريعي كانوا مستقلين. من الناحية الأخرى، كان حوالي 11.5% من بينهم ينتمون لحركة فتح، حيث كان هناك توازن بين

مختلف المجموعات داخل منظمة التحرير وخارجها، وعدد من المجموعات التي تشكلت بشكل خاص لانتخابات عام 1996 [19]. وبالإمكان تفسير البيانات الخاصة بمشاركة المرأة بطرق مختلفة. من الملاحظ أن الأحزاب اليسارية تميل أكثر من أحزاب الوسط والأحزاب الإسلامية إلى دعم ترشيح المرأة. وقد كانت نسبة النساء بين مرشحي فدا حوالي 18%، مقارنةً بحوالي 12.5% بين مرشحي جبهة التحرير العربية، و 7.6% بين مرشحي حزب الشعب الفلسطيني الحزب الشيوعي سابقاً)، وحوالي 5.2% بين مرشحي حركة فتح. وقد فضلت غالبية المرشحات الظهور كمستقلات،إلاّ أن نسبة المرشحات المستقلات كانت أقل من المرشحين المستقلين، وقد كانت نسبة المرشحات المستقلات 64% مقابل 75% بين المرشحين الذكور. ويشير هذا إلى أن الإناث يملن أكثر من الرجال للحصول على دعم الحزب. وعند الأخذ بعين الاعتبار أن ثلاثة بين المرشحات الخمس اللاتي فزن بمقاعد في المجلس التشريعي كن منتميات إلى حزب (المقصود حركة فتح في هذه الحالة)، يتضح أن نتائج الانتخابات عززت الافتراض القائل بأن دعم الحزب يزيد من احتمال نجاح المرشحات. يقف عاملان وراء مثل هذه النتيجة، هما: **أولاً**، تمنح مصادقة ودعم الحزب شيئاً من الشرعية، والتي قد تكون أكثر أهمية للمرشحات النساء من الذكور. **ثانياً**، قد تمنع التكاليف المادية المترتبة على الحملة الدعائية، خاصة في غياب دعم الحزب، المرشحين الذين ليسوا أثرياء من خوض الانتخابات بشكل مستقل، أو أولئك الذين ليس لديهم اتصالات مع الفئات العليا أو المتنفذة اقتصادياً. في انتخابات العام 1996، شكلت القدرة على تحريك مصادر الدعم المالي بشكل سريع عاملاً مهماً في هذه الانتخابات، آخذاً بالحسبان الفترة القصيرة بين الإعلان عن الانتخابات ويوم التصويت الفعلي.

جدول 5-3: المرشحون وعدد المقاعد التي أحرزت حسب الانتماء الحزبي ونوع الجنس، 1996

	المنطقة	العدد	النسبة من المجموع (%)	المقاعد	الإناث المرشحات	نسبة المرشحات (%)	مقاعد النساء
مستقل	الضفة الغربية وقطاع غزة	503	74.85	35	16	3.18	2
فتح	الضفة الغربية وقطاع غزة	77	11.46	50	4	5.19	3
الإئتلاف الديموقراطي الوطني	قطاع غزة	5	0.74	1	0	0	0
فدا (الاتحاد الديموقراطي الفلسطيني)	الضفة الغربية وقطاع غزة	11	1.64	1	2	18.18	0
حزب الشعب الفلسطيني (حشف)*	الضفة الغربية وقطاع غزة	26	3.87	0	2	7.69	0
حركة المقاومة الإسلامية	قطاع غزة	2	0.30	0	0	0	0
جبهة التحرير العربية (القيادة المؤقتة)	الضفة الغربية وقطاع غزة	8	1.19	0	1	12.5	0
جبهة النضال الشعبي	الضفة الغربية وقطاع غزة	12	1.79	0	0	0	0
كتلة الحرية والاستقلال	الضفة الغربية	5	0.74	1	0	0	0
الجهاد الإسلامي (كتائب الأقصى)	الضفة الغربية وقطاع غزة	4	0.6	0	0	0	0
جبهة التحرير الفلسطينية	الضفة الغربية وقطاع غزة	4	0.6	0	0	0	0
الحركة الوطنية للتغيير	قطاع غزة	2	0.3	0	0	0	0
كتلة المستقبل	الضفة الغربية	4	0.6	0	0	0	0
الحزب الوطني التقدمي	قطاع غزة	2	0.3	0	0	0	0
الكتلة الوطنية المستقلة	الضفة الغربية	3	0.45	0	0	0	0
الاتحاد الوطني الفلسطيني	الضفة الغربية	3	0.45	0	0	0	0
حزب البعث العربي الاشتراكي	الضفة الغربية	1	0.15	0	0	0	0
المجموع		672	100.03	88	25	3.72	5

* كان حزب الشعب سابقاً الحزب الشيوعي الفلسطيني. أما فدا، فقد انفصلت عن الجبهة الديموقراطية بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية، الديموقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية وعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني (بالعربية فقط)، 1996، ص. 98 – 99.

تم انتخاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات كرئيس للسلطة الوطنية بنسبة 88% من الأصوات . كما تم انتخاب خمس نساء للمجلس التشريعي أي ما نسبته 5.7 % من عدد المقاعد التشريعية، وفقا **للجدول 5 -3**. وتجسد النساء الخمس الأعضاء في المجلس التشريعي اتجاهات متتابعة في القيادة السياسية الفلسطينية خلال هذا القرن؛النخبة التقليدية من العائلات الدينية، وزيادة التعليم العالي، وظهور منظمات سياسية واجتماعية جديدة ذات قاعدة شعبية، والإسلام السياسي (غياب المرأة الملحوظ من قوائم مرشحي الأحزاب المؤيدة للإسلاميين). ومن بين أعضاء المجلس التشريعي المنتخب توجد امرأتان خاضتا الانتخابات كمستقلتين، إحداهما أكاديمية تنتمي إلى الأقلية المسيحية التي تم حجز بعض المقاعد لها في المجلس التشريعي، والأخرى زوجة قيادي عسكري فلسطيني شهيد ورمز قيادي جماهيري، ومن الثلاث نساء الأخريات اللواتي تم انتخابهن أيضا اثنتان من العائلات المرموقة في قطاع غزة، والثالثة إحدى النشيطات البارزات في حركة فتح.

شكل 5-1: أدلى كل من النساء والرجال بأصواتهم بنسب متقاربة

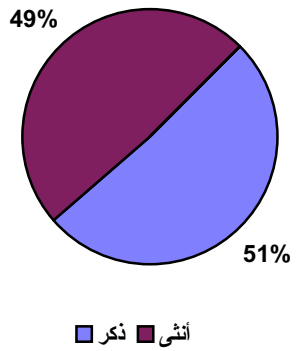

وكما يبين **الشكل 5 -1** فإن نتائج الانتخابات المذكورة ليست نتيجة لمشاركة نسائية منخفضة في عملية التصويت، لأن ما يزيد عن مليون رجل وامرأة قد مارسوا حقهم الانتخابي بنسبة متساوية تقريباً. وهناك العديد من العوامل التي تفسر الانخفاض النسبي لتمثيل النساء في المجلس التشريعي مقارنة بالرجال. وهذه العوامل يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي: طبيعة النظام الانتخابي، ومواقف الناخبين فيما يتعلق بالمرشح المثالي، والغرض من الانتخابات.

بنية النظام الانتخابي وطبيعته:

أولاً: وفقا للقانون الانتخابي الساري في المرحلة الانتقالية، قسمت مناطق الضفة والقطاع إلى 16 دائرة انتخابية، منها11 في الضفة الغربية و 5 في قطاع غزة. وتشمل هذه الدوائر الانتخابية مناطق واسعة، وذات خصائص ديموغرافية مختلطة في الغالب، مثل المراكز الحضرية، والمخيمات، والمناطق الريفية. ولهذا السبب لا يمكن للقاعدة التقليدية الداعمة من الناخبين أن تكفي لتأكيد وضمان الفوز. ونتيجة لذلك اصبح من الضروري الدخول في عملية بناء التحالفات بين العائلات المعروفة، والأحزاب السياسية، والحركات أو الفصائل السياسية، ومع المجموعات الأخرى من أجل تأمين قاعدة شعبية أوسع. وفي هذا الصدد، يتمتع الرجال أكثر من النساء بمواقع أفضل من أجل بناء مثل هذه التحالفات، فالنساء كن يمارسن النشاط السياسي من خلال المؤسسات التي تسيطر عليها النساء على الأغلب، وتنحصر في مجال تقديم الخدمات للنساء. وبناء على ذلك تميل القاعدة الشعبية للمرشحات النساء إلى كونها نسائية، ودائما ما ينظر إليها بمنظور العمل الاجتماعي بدلاً من النشاط السياسي. وهذا ما يفسر جزئياً عدم حصول ولو امرأة واحدة من عضوات الجمعيات الخيرية أو اللجان النسوية على أصوات كافية لانتخابها إلى المجلس.كما يحتمل أيضا أن تواجه النساء بسبب العادات الاجتماعية صعوبات أكبر في الوصول إلى الناخبين الرجال. فعلى سبيل المثال، يسهل على الرجل، لكونه ذكراً، أن يخاطب تجمعا ذكوريا صرفاً مثل "الديوان".

ثانياً: لم يكن هناك في أكثر من نصف الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية مرشحات من النساء، كما يتبين من **الجدول 5 -2**، وبالتالي لم تتوفر الفرصة للنساء في العديد من المواقع والدوائر لإعطاء أصواتهن للمرشحات النساء حتى لو فضلت النساء انتخاب مرشحات في مناطقهن.

اتجاهات الناخبين

يحمل بعض الناخبين الفكرة الشعبية السائدة بأن النساء لسن مؤهلات كالرجال لإدارة شؤون الدولة. ويختلف مثل هذا الاعتقاد من شخص لآخر حسب المستوى التعليمي. فعلى سبيل المثال، وكما يدل **الجدول 5 –4**، فقد قامت نسبة كبيرة من النساء ذوات تعليم عال أو ثانوي بالتصويت لمصلحة سميحة خليل، مقارنة بعدد أقل من ذوات التحصيل الابتدائي أو الإعدادي. ومن جهة أخرى قامت نسبة كبيرة من الرجال في المستوى الجامعي بالتصويت أيضا لسميحة خليل. وتدل نتائج استطلاعات الرأي العام أن الناخبين من ذوي التعليم المنخفض هم أكثر اتجاها من الناخبين ذوي المستوى التعليمي الأعلى نحو تفضيل أن تكون رئاسة السلطة هي مركز السلطة السياسية اكثر من المجلس التشريعي.

جدول 5–4: توزيع الأصوات حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي، 1996.

	ذكر				أنثى			
	ابتدائي فما دون	*إعدادي*	*ثانوي*	*كلية فأعلى*	*ابتدائي فما دون*	*إعدادي*	*ثانوي*	*كلية فأعلى*
ياسر عرفات	78	62	66.2	59.5	82.3	79.9	72.9	73.8
سميحة خليل	4.6	7.6	7.4	11	1.7	4.2	10.9	9.1
لا أحد	17.4	30.5	26.4	29.5	16.0	15.9	16.2	17.1
المجموع	100	100.1	100	100	100	100	100	100
حجم العينة	347	296	418	336	359	229	281	185

المصدر: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية. الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، والسلوك الانتخابي، والنتائج، نابلس، آذار 1997، ص. 106 – 108.

وبالاستناد إلى نتائج استطلاع الرأي، كانت الناخبات أكثر ميلاً من الذكور نحو تفضيل الرئاسة على غيرها من البنى الحكومية بوصفها المصدر الرئيسي لاتخاذ القرار، وكانت النتيجة متشابهة بعض النظر عن مستوى تعليم الناخبات. وزيادة على ذلك أعربت غالبية النساء من كافة مستويات التعليم، باستثناء النساء ذوات التعليم العالي، معهد أو أعلى، عن تفضيلها للرئاسة. وفي المقابل أعربت غالبية الرجال عن تفضيلها للمجلس التشريعي ما عدا الرجال الذين تلقوا تعليماً ابتدائياً أو أقل[20]. ويكمن تفسير هذا الاختلاف بين الجنسين في طبيعة أنظمة السلطة والعلاقة معها بحياة الطفولة وما بعدها، فكثيراً ما تميل البنات إلى الخضوع للسلطة الذكورية، بغض النظر عن كونها الأب، الأخ أو الزوج. ونتيجة لذلك، تظهر النساء تحيزاً إلى البنى الأكثر تسلطاً وقوة. وعلى عكس ذلك تميل علاقة الأولاد بالذكور إلى أن تكون أخوية، وهكذا، من المحتمل أن يكون الرجال أكثر ميلاً إلى عملية سياسية أكثر تشاوراً ومشاركة من النساء. ومع ذلك يبقى التعليم قادراً على التخفيف جزئياً من المواقف الاجتماعية، وهو يرتبط إيجابياً مع احترام أكبر للتنظيمات والهيئات السياسية الأكثر ديمقراطية بين كل من الرجال والنساء.

كما دل هذا الاستطلاع لآراء الناخبين على أن أهم عامل في اختيار المرشح هو كونه مناضلاً (27.4 %)، يليه في ذلك عامل الالتزام الديني (24.1 %)، ثم الشخصية الجيدة (17 %)، فتقديم خدمة للمجتمع (16.3 %) . وتضمنت العوامل الأخرى الأقل أهمية التعليم، والانتماء إلى عائلة مرموقة[21]. لكن يمكن وصف العوامل التي تؤثر في اختيار المرشح ،كما يعرف تقليدياً، بأنها موحدة تقريباً عند الرجال ويمكن وصفها والتعبير عنه بسهولة أكبر من العوامل التي تضعها النساء بعين الاعتبار.

تتضمن المواقف الأخرى، التي تعتبر من العوامل المؤثرة في الاختيار والسلوك الانتخابي، أهمية الهوية والانتماء السياسيين. وبشكل أكثر تحديداً، يحتمل أن يكون الناخبون قد أدلوا بأصواتهم لمصلحة حزب معين، بغض النظر عن جنس المرشحين الذين يدعمهم هذا الحزب أو ذاك في قائمته الانتخابية. كما لعب تفضيل الآخرين للمرشحين خاصة الأقارب الذكور، دوراً في التأثير على سلوك النساء في التصويت.

الغرض من انتخابات 1996

في أكثر من جانب، استخدمت الانتخابات الوطنية لعام 1996 كاستفتاء حول العملية السلمية مع إسرائيل، مثلما دلت عليه مقاطعة عدة فصائل سياسية فلسطينية لهذه الانتخابات. فقد أنصت الشعب الفلسطيني إلى الكثير مما قيل أثناء الانتخابات عن الحكمة السياسية (أو الحماقة السياسية حسب اتجاهات المرشح) التي تجلت في توقيع اتفاقيات أوسلو أكثر مما سمع من المرشحين عن خطط تطورية واجتماعية مستقبلية. وفي مثل هذا الوضع ربما لم تقم المرشحات بإبراز أسباب تشد الناخبات وتشجعهن على الاقتراع لصالحهن بدلا من المرشحين الذكور. وبشكل أكثر تحديداً، من المحتمل أن الحملات الانتخابية للمرشحات وبرامجهن لم تشتمل على كافة المسائل التي تهم المرأة مثل إصلاح قانون الأحوال الشخصية وقوانين العمل. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن تكون المرشحات التسع ضمن القوائم الحزبية قد اضطررن إلى الالتزام بموقف الحزب من وضع المرأة في المجتمع أكثر من الموقف الشخصي للمرشحة.

لا توجد إلا وزيرتين فقط من بين 25 وزيرا، وتحمل كل منهما حقيبة وزارية مرتبطة تقليديا بالنساء – أي التعليم العالي والشؤون الاجتماعية. وزيادة على ذلك فإن نواب الوزارات هم جميعاً من الرجال. ومن جهة أخرى وعلى مستوى الحكم المحلي –أي البلديات، والمجالس القروية، ولجان المشاريع – يبلغ عدد النساء 15 فقط من بين 3053 عضواً، أي ما يعادل 0.5% فقط من العدد الكلي لأعضاء مجالس الحكم المحلي، ويعكس هذا الحضور الذي لا يستحق الذكر سلطة الرجال التقليدية على المستوى المحلي، بوصفهم من "المخاتير" أو أعضاء في المجالس القروية. وتلعب هذه المناصب دوراً مباشراً في التعليم والصحة وبرامج الخدمات الاجتماعية بوصفها الخطوة الأولى نحو تحديد سياسة وطنية. إلاّ أن الوضع ليس كذلك في الضفة القطاع، كما هو عليه الحال في سياقات قومية أخرى، حيث تنخرط البلديات في مشاريع البنية التحتية والتجارة وهذه تعتبر من المجالات التقليدية التي يهيمن عليها الذكور في الغالب.

العوامل التي تؤثر على مشاركة الرجل والمرأة في الحياة السياسية

يتبين من **الجدول 5 –5** أن مكانة النساء كأقلية في الجهاز السياسي للأحزاب والحركات السياسية تحدّد مشاركتهن في الهيئات الحكومية والتشريعية لأن هذه المنظمات قدمت مجموعة من المرشحين للتعيين في الجهاز البيروقراطي المتوسع في السلطة الوطنية الفلسطينية . كذلك يمكن للمرء أن يميز بين الأجهزة الحزبية التي تعتبر مصدراً للسلطة الحقيقية، وبين الوجود في الهيئات الأولى كرموز دون نفوذ فعلي. وعند أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، تشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة النساء وبين مستوى السلطة– أي أن عدد النساء يتناقص في المستوى الأعلى للسلطة. فعلى سبيل المثال تشكل النساء 5% من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مقابل 40% من الأعضاء في اللجنة الحركية العليا وهي أقل أهمية من اللجنة

المركزية. وتوجد مثل هذه العلاقة بوضوح ضمن منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تشكل النساء منذ نهاية العام 1996 سوى 7.5% من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني البالغ عددهم 744. لكن هذا المجلس لا ينعقد إلا نادراً، وبالتالي لا يعتبر هيئة حقيقية تقوم باتخاذ القرارات فعلياً. وفي الواقع تعتبر اللجنة التنفيذية، ذات الستة عشر عضواً من الرجال، الوحدة الرئيسية لاتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، وفيها تكمن القوة الحقيقية في المنظمة[22].

جدول 5-5: مشاركة الإناث في الفصائل السياسية *

الفصيل السياسي	نسبة المشاركة (%)	
فتح		
مؤتمر الحركة العام	25	
اللجنة المركزية	5	
المجلس الثوري	33	
اللجنة الحركية العليا	40	
المجلس الحركي الموسع	11	
المجموع	28.5	
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين		
اللجنة المركزية العامة	10	
اللجنة المركزية الفرعية المنبثقة عن اللجنة المركزية	20	
قيادة الفرع في الأراضي الفلسطينية	11	
مؤتمر الفرع	10	
الاتحاد الديموقراطي الفلسطيني (فدا)		
المكتب التنفيذي	30	
اللجنة المركزية	19	
ئ‌لجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين	**الضفة الغربية**	**قطاع غزة**
اللجان اللوائية	17	9
القيادة المركزية	18	13
سكرتارية القيادة المركزية	غير متوفر	9
اللجنة المركزية العامة	19.5	16.5

* لا تتوفر بيانات حول حزب الشعب، الجهاد الإسلامي وحركة حماس

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة.*

يوضح **الشكل 5 -2** نسبة النساء في اللجنة المركزية والتي تشكل في العادة أهم هيئة لاتخاذ القرار ضمن هيكلية الحزب. بينما توجد نسبة أعلى تقريبا من النساء بين المناصب الكلية في حركة فتح، تشتمل اللجان المركزية للمنظمات اليسارية الثلاث المذكورة على نسبة أعلى من النساء الأعضاء.

شكل 5-2: تمثيل النساء في اللجان المركزية أعلى لدى الأحزاب اليسارية

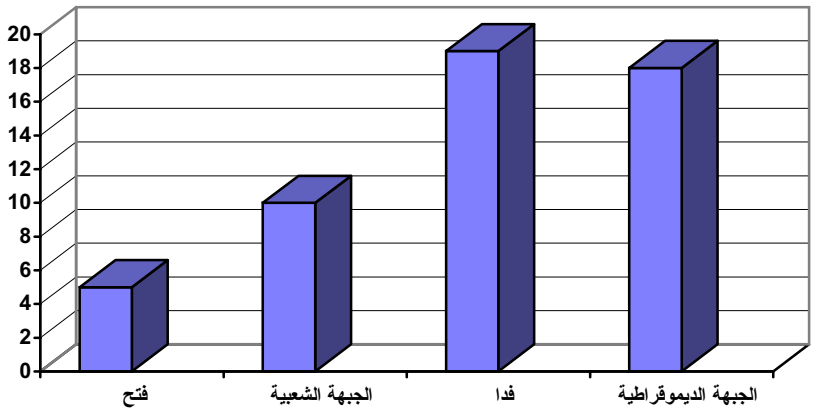

لا يمكن القول فيما إذا كانت مشاركة النساء في المجلس التشريعي والهيئات الحكومية ستؤدي إلى تسهيل وجود سياسات عامة وتشريعات تتلاءم مع متطلبات النساء، وذلك في ضوء التجربة القصيرة للهيئات المؤسسية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا المستقبل مرتبط، في الوقت ذاته، بمدى رغبة النساء واستعدادهن لخدمة بنات جنسهن، وفقاً للافتراض الشائع (الخاطئ) بأنه العامل الرئيسي في تحقيق الإنجازات وليست القوة أو السلطة أو العوامل الأخرى التي يمتلكها الرجال. وينبثق هذا التطور من الاعتقاد الخاطئ لمفهوم النضال من أجل حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بأنه معادلة حسابية مجموعها صفر-أي مكاسب النساء هي خسائر الرجال-وبهذا تخلق هذه النظرة وهماً من صراع الأقطاب المتضادة. ويتم تعزيز هذه النظرة الجامدة من خلال اقتصار عضوية اللجان والمنظمات النسوية على الإناث فقط. وبشكل نظري على الأقل، قامت لجان المرأة ومنظمات أخرى مناصرة للمرأة، بتوظيف وتعبئة بعض الذكور الذين يؤيدون مطالب النساء بالمساواة الاجتماعية والجنسية (طبعا ليس بالمثالية المتوقعة)، وبالتالي لا يتم النظر إلى منظمات المرأة بمفهوم الصراع بين "نحن" ضد "هم". وفي مثل هذا الوضع يخشى أن يؤدي الدمج والتكامل إلى الهيمنة على لجان المرأة مثلما أدى الفصل إلى تهميشها. وبشكل عام تظل لجان المرأة بمواقفها وبالرغم من استقلاليتها عالماً داخل عالم. فسياسة الفصل في العضوية خدمت مصالح النساء الطامحات إلى السلطة والقوة. ووفرت اللجان آلية لتأسيس شبكه من العلاقات المناصرة التي اعتمدت لتوسيع اهتماماتهن السياسية الشخصية. وفي الحالات التي دعمت فيها النساء جدول أعمال مناصر للمرأة، بغض النظر عن مواقفهن واتجاهاتهن الشخصية، قامت مفاهيم حقوق المرأة بدور الباب الخلفي للقوة السياسية.

ثالثاً: الرجال والنساء في البنى السياسية غير الرسمية

كما ذكر سابقاً، تطور النظام السياسي البديل ليشمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية التي سهلت من توسيع المشاركة السياسية التي نشأت وتطورت في ظل عدم وجود الدولة وغياب الهيئات الحكومية. وتشمل هذه الهيئات والمنظمات غير الحكومية الجمعيات الخيرية، واتحادات العمال، والنقابات المهنية، واتحادات الطلاب واللجان النسوية.

الجمعيات الخيرية

جدول 5-6: أعضاء الهيئة الإدارية والجمعيات العمومية للجمعيات الخيرية حسب المنطقة الجنس، 1997

	الإدارة				أعضاء الجمعية العمومية			
المنطقة	ذكر	*أنثى*	*المجموع*	*نسبة الإناث (%)*	ذكر	*أنثى*	*المجموع*	*نسبة الإناث (%)*
بيت لحم	138	79	217	36.41	6455	3727	10182	36.6
رام الله	177	133	310	42.9	1911	1568	3479	45.07
القدس	247	161	408	39.46	2635	634	3269	19.39
أريحا	16	6	22	27.27	66	48	114	42.11
الخليل	69	11	80	13.75	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
نابلس	254	98	352	27.84	غ م	غ م	غ م	غ.م
طولكرم، سلفيت، قلقيليه	226	105	331	31.72	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
جنين	240	67	307	21.82	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
مجموع الضفة الغربية	1367	660	2027	32.56	11067	5977	17044	35.07
مجموع قطاع غزة *	2680	522	3202	16.3	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المجموع	4047	1182	5229	22.6	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

* أعضاء مجلس الأمناء

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة.*

غ. م. البيانات غير متوفرة

يتبين من **الجدول 5 -6** أن حوالي 23% من الموظفين الإداريين في الجمعيات الخيرية في الضفة والقطاع من النساء، بينما توجد أعلى نسبة من النساء في الهيئات الإدارية في منظمات الضفة الغربية (حوالي 40 %) خاصة في منطقة رام الله، والقدس وبيت لحم. أما أقل نسبة فتوجد في الجمعيات في منطقة الخليل حيث تشكل النساء 14% من أعضاء الإدارة، بينما يقع تمثيل المرأة في المنطقة الشمالية بين هذين القطبين.

ساهمت العديد من العوامل في التوصل إلى هذه النتائج. **أولاً:** هناك الوجود التاريخي للمنظمات الخيرية في مناطق القدس وبيت لحم ورام الله . **ثانياً:** من الأرجح أن تكون النساء جزءاً من الهيئات الإدارية لمنظمات المرأة أو مؤسسات رعاية الطفل، ويتواجد الكثير من هذه المنظمات بنوعيها، أو تقع مقراتها، في المناطق الوسطى للضفة الغربية بالرغم من وجود فروع لها في محافظات أخرى. **ثالثاً:** وربما كان للأعراف

الاجتماعية والثقافية المحلية التي تفرز السلطة الذكورية الأثر السلبي على قدرة النساء على المشـــاركة فـــي الأقسام الإدارية لأن مثل هذه المناصب يتم ملؤها من خلال عملية انتخابية يشارك فيها أعضاء الهيئة العامـــة وفقاً للوائح الداخلية الخاصة بكل مؤسسة.

النقابات العمالية

يتبين من **الجدول 5 –7** أن عدد أعضاء الاتحادات العمالية يبلغ 63,054 شخصاً ويعادل هذا العـــدد 11.4% من مجموع القوة العاملة في الضفة والقطاع[23]. وكان تأثير الاحتلال الإسرائيلي بالغاً على اقتصـــاد الضفة والقطاع، وبمثل هذا الشكل أثرت سياسات القوة المحتلة على حركة نقابات العمال. فمنذ العـــام 1967 أعاقت إسرائيل أية تنمية في القاعدة التصنيعية المحلية. وفي الوقت نفسه أدى النمـــو فـــي مســـاهمة قطـــاع الخدمات في الإنتاج القومي إلى تراجع تأثير نقابات العمال القائمة على منظمات العمال التقليدية. وفي قطـــاع غزة حظرت السلطات الإسرائيلية نقابات العمال في الفترة من 1967 إلى 1980، ولـــم تســـتطع النقابـــات تنسيب أشخاص جدد من غير أعضائها قبل العام 1967 . ومن القيود الأخرى المفروضة والسارية المفعـول، حرمان اتحادات العمال في قطاع غزة من إجراء انتخابات، أو استلام الأموال من الخارج، أو تسجيل العمـــال بدون إذن سابق، أو عقد المحاضرات الثقافية أو التعليمية أو الاجتماعات من دون حضور ضابط إســـرائيلي. وسرت مثل هذه القوانين كذلك في الضفة الغربية، حيـــث تعرضـــت الاتحـــادات والنقابـــات إلـــى الحظـــر والمضايقات والانتهاكات والاعتداء والإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب مثل: إغلاق المكـــاتب، وحظـــر نشاطات الاتحاد[24].

والى جانب ذلك فإن الاتحادات التي لا حول لها ولا قوة في ضمان حقوق عدد كبير مـــن العـــاملين داخل إسرائيل، ومعظمهم من الرجال، مما زاد من ضعف مواقف اتحادات العمال الفلسطينية. فعلـــى ســـبيل المثال، لم تنجح الاتحادات في الاتفاق مع السلطات الإسرائيلية على استرداد ضرائب الدخل والاقتطاعـــات الأخرى كالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي التي تؤخذ من عمال الضفة والقطاع. وبهذا الشـــكل قوبلـــت الجهود الإسرائيلية لتحطيم القوة العاملة الفلسطينية المنظمة بقيام الاتحادات بالتوجه نحو العمل السري وتحقيق الدعم السياسي. وفي هذه العملية تابع قياديو الاتحادات عملهم التقليدي في تبني شكاوى العمـــال وتظلماتـــهم وتقديم المساعدة القانونية، لكنهم استخدموا، أيضاً، قناعاتهم السياسية لتوظيف وتعبئة العمال سياسياً.

جدول 5-7: أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى العام 1997

المنطقة	*ذكر*	*أنثى*	*المجموع*	*نسبة الإناث (%)*
القدس	4972	390	5362	7.27
نابلس	7898	583	8481	6.87
الخليل	7501	406	7907	5.13
رام الله	6534	660	7194	9.17
جنين	3529	203	3732	5.44
بيت لحم	4414	482	4896	9.84
طولكرم	2661	143	2804	5.1
قلقيليه	1998	82	2080	3.94
أريحا	1504	109	1613	6.76
سلفيت	2240	70	2310	3.03
مجموع الضفة الغربية	43251	3128	46379	6.74
مجموع قطاع غزة	14985	1690	16675	10.13
المجموع	58236	4818	63054	7.64

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة* .

يشير **الجدول 5 -7** كذلك إلى أن النساء يشكلن 7.6% من أعضاء النقابات العمالية مما يعكس النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في القوة العاملة، حيث لا تزيد نسبة النساء عن 14.9% من العاملين في سوق العمل الرسمية، حيث يعمل معظمهن في قطاعي الصحة والتعليم. كذلك تتواجد النساء أيضاً بكثرة في الاقتصاد غير الرسمي حيث يشكلن نسبة 66.6% منه في قطاع غزة و 55.6% في الضفة الغربية[25]. وتنخرط هؤلاء النسوة في نشاطات معتمدة على الإنتاج المنزلي مثل الملابس، وتحضير الطعام، والبيع، وتصفيف الشعر. كما أنه ليس من المرجح أن تنضم هؤلاء النساء إلى الاتحادات العمالية أو أن تستطيع مواجهة استغلال أصحاب العمل.

يزيد عدد أعضاء النقابات العمالية من النساء في قطاع غزة عن عددهن في الضفة الغربية، مما يطرح أسئلة بخصوص المشاركة في القوة العاملة الذي لا يمكن اعتباره وحده مسؤولاً عن انخفاض مستويات التمثيل الضعيفة للنساء في النقابات العمالية، حيث يفترض وجود علاقة طردية بين عدد النساء العاملات وبين نسبة التمثيل في الاتحادات العمالية لكن العلاقة هي في الواقع علاقة عكسية إذ تزيد نسبة النساء في اتحادات قطاع غزة العمالية عن نسبة المرأة في الضفة الغربية رغم ندرة عمل المرأة في القطاع حيث لا يشكلن إلا نسبة ضئيلة من القوة العاملة الكلية. وبالتالي توجد عوامل أخرى وراء الاختلافات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كما يعرضها الجدول. ويتضح من الجدول أيضاً قلة نسبة النساء العاملات في الاتحادات العمالية في محافظات قلقيلية وسلفيت وطولكرم والخليل وجنين، وكلها مناطق ريفية توجد فيها نسبة مرتفعة من النساء العاملات في قطاع الزراعة. وفي المقابل، يتبين زيادة التمثيل النسوي في الاتحادات في محافظات رام الله والقدس، حيث تتركز الاتحادات من ناحية جغرافية وحيث توجد "ثقافة نقابية" أخذت زمناً أطول لتتجذر وتتطور.

وهناك عامل آخر يتسبب في انخفاض نسبة المرأة في العمالة المنظمة، هو تشكك النساء العـــاملات من مقدرة النقابات على خدمة مصالحهن والدفاع عنها. ووفقا للعرض السابق المختصر، يبدو أن القوة العاملة المنظمة، مثلها مثل أي شكل من أشكال الاتحادات، قد تسيست وانخرط قياديو النقابات في النشاطات السياسية، وتم إلحاق حقوق الطبقة العاملة بأهداف الفصائل السياسية. وبالتالي من المرجح أن ترى النساء هذه المنظمات كتعبير بديل للنشاط السياسي أكثر من كونه وسيلة لتحصيل حقوق العمال. كذلـــك ربمـــا تســـببت الأغلبيـــة الذكورية في الاتحادات في زعزعة قناعة النساء في جدوى المشاركة في نشاطات الاتحاد، أو قيام الرجال من الأقارب بمنع النساء من الاشتراك أو عدم تشجيعهن على ذلك حتى لو وجدت فروع منفصلة للنســـاء. وإلـــى جانب ذلك يرى هلترمان وجود عوامل أخرى مثل ممارسات وسياسات أصحاب المعامل والمشـــاغل التـــي هدفت إلى فصل النساء وعزلهن عن الاتحادات، ومنها توفير المواصلات للنساء من وإلى العمل، بالإضافـــة إلى وجود بعض القيود على عضوية النساء بسبب نسبة ترك النساء العالية للعمل نتيجة للزواج أو الولادة[26].

الاتحادات والنقابات المهنية

عملت الاتحادات والنقابات المهنية، في ظل الاحتلال، كوكالات منظمـــة ذاتيـــاً لخدمـــة مصلحـــة المجموعات المهنية في ظل غياب الهيئات القومية والوطنية كهيئات للترخيص والإشراف علـــى ممارســـات الأعضاء، ووضع المعايير والخطوط العامة والإرشادات لهذه المهنة أو تلك. ويتضح من **الجداول 5 –8** حتى **5 –11** وجود عديد من العوامل الأخرى مثل مستوى التعليم، والاتجاهات الشخصية والعامة نحو دور المـرأة في المجتمع الفلسطيني الذي يؤثر على معايير اختيار المهن، بالإضافة إلى التخصص، والمكانة والتباين بيـــن المناطق الإقليمية.

حقول التخصص

يعرض **الجدول 5 –8** ملخصاً لنسبة النساء الأعضاء في اتحادات مهنية متعددة . وعنـــد المقارنـــة يتبين وجود نسبة أعلى للنساء في الحقول الصحية، خاصة طب الأسنان والصيدلة التي يرتفع عدد النساء فيها على الحقول الأخرى بنسبة الضعفين أو أكثر. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل النســـاء 11.7% مـــن الأطباء، 8.5% من المحامين و 7.4% من المهندسين. كذلك توجد اختلافات ضئيلة بين المناطق في ترتيـــب هذه المهن ومدى شيوعها. وبينما يوجد عدد أكبر نسبياً من طبيبات الأسنان في قطاع غزه، يوجد عدد أكـــبر من المهندسات في الضفة الغربية. كما يلاحظ، أيضاً، قلة مشاركة النساء في حقل الطب البيطري بالرغم مـــن الدور الرئيسي الذي تقوم به النساء في تربية ورعاية المواشي ومزارع الحيوانات.

جدول 5-8: التخصصات المهنية حسب المنطقة والجنس، 1996 و 1997

التخصصات	الضفة الغربية			قطاع غزة			مجموع
	ذكر	أنثى	نسبة الإناث (%)	ذكر	أنثى	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث (%)
أطباء الأسنان [1]	349	91	20.68	220	59	21.15	20.86
الأطباء [2، 1]	1157	149	11.41	1375	186	11.92	11.68
الصيادلة [2]	غ.م	غ.م	غ.م	399	142	26.25	غ.م
الأطباء البيطريون [2]	غ.م	غ.م	غ.م	71	3	4.05	غ.م
المحامون	768	71	8.46	313	29	8.48	8.47
المهندسون [2]	3839	388	9.18	2974	156	4.98	7.39
الصحافيون [2]	191	17	8.17	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

[1] 1996
[2] 1997

المصادر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة*.نقابة المهندسين، والجمعية الطبية العربية، غزة (الأطباء العامون، وأطباء الأسنان، والصيادلة، والأطباء البيطريون في قطاع غزة).

التخصص الفرعي

في كل مهنة يظهر بوضوح الاختلافات بين الجنسين بالنسبة إلى اختيار التخصص الفرعي. فعلى سبيل المثال يعرض **الجدول 5 – 9** توزيع المهندسين والمهندسات المسجلين حسب الجنس والمنطقة/الإقليم والتخصص الفرعي. **أولا:** 7.4% من المهندسين في فلسطين هم من النساء. **ثانياً:** ترتفع نسبة النساء المهندسات مقارنة بالرجال في الضفة الغربية بأكثر من 4% عن النسبة الموجودة في قطاع غزة . **ثالثاً:** يوجد العدد الأكبر من المهندسات في تخصصات الهندسة المعمارية والمدنية أي الحقول التي تتطلب عدداً أقل من الزيارات الميدانية مقارنة بالتخصصات الهندسية الأخرى. كذلك يعتبر الاحتكاك المستمر مع المواد الكيماوية السامة عامل خطر على الإنجاب والخصوبة عند الإناث، ولهذا يتمتع هذا التخصص بأقل شعبية بين المهندسات. كما لوحظ ارتفاع نسبة النساء مقارنه بالرجال في حقول الهندسة المعمارية والكيماوية، وانخفاضها عن الرجال في الهندسة الميكانيكية. من المهم هنا ملاحظة قلة عدد المهندسين الكيماويين نسبة إلى كافة التخصصات الهندسية، بغض النظر عن الجنس. ولذلك فإن العدد القليل للرجال نسبياً في هذا المجال مبالغ فيه وغير حقيقي بالنسبة إلى العدد الكلي للمهندسات الكيماويات. كما يحتمل أن تعكس النسبة المرتفعة للمهندسات في تخصص الهندسة الكيماوية الفرص المحلية المحدودة المتوفرة أمام المهندسين الذكور الذين يفضلون العمل في الصناعات البترولية في الخارج أكثر من كونها تعكس اختيارات مهنية مفضلة من النساء.

جدول 5-9: المهندسون حسب التخصص و الجنس، 1997

التخصص	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)
مدنية	1459	130	1589	8.18	1135	54	1189	4.54
معمارية	391	146	537	27.19	229	36	265	13.58
ميكانيكية	707	19	726	2.62	501	5	506	0.99
كهربائية	1039	53	1092	4.85	474	29	503	5.77
كيميائية	144	32	176	18.18	72	13	85	15.29
غير ذلك	99	8	107	7.48	563	19	582	3.26
المجموع	3839	388	4227	9.18	2974	156	3130	4.98

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة.*

المكانة

يشير **الجدول 5 –10** إلى تأثير الجنس على مكانة الفرد داخل أي تجمع مهني. فعلى سبيل المثال تشكل النساء 8.5.% من عدد المحامين **(انظر الجدول 5 –8)**، بينما لا تشكل القاضيات سوى 4.4% من عدد القضـــاة في الضفة والقطاع.

جدول 5–10: قضاة المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب المنطقة ونوع الجنس، 1997

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
ذكر	31	34	65
أنثى	1	2	3
المجموع	32	36	68
إناث%	3.13	5.56	4.41

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة*.

الاختلافات المحلية

تبرز الاختلافات المحلية بوضوح وفقاً **للجدول 5 –11** الذي يبين أن النسبة الكبرى من الطبيبـــات وطبيبات الأسنان توجد في نابلس ورام الله وبيت لحم. وتعتبر منطقتي نابلس وبيت لحم من المناطق الحضرية الغنية، بينما تعتبر رام الله منطقة ريفية غنية، وفقا للمسح الديموغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزيـــة الفلسطينية في العام 1995. كما يوفر مستوى الدخل العائلي المرتفع في هذه المناطق الثلاث للنساء فرصـــاً أكثر لتلقي التعليم العالي. كما توفر رام الله، فرص عمل أكبر باعتبارها مركزاً للعديد من المنظمات الخاصـــة والعامة وغير الحكومية ذات العلاقة بالصحة.

جدول 5–11: الأطباء (1996 و 1997) وأطباء الأسنان (1996) حسب المنطقة، ونوع الجنس

المنطقة	أطباء الأسنان				أطباء			
	ذكر	*أنثى*	*المجموع*	*نسبة الإناث (%)*	*ذكر*	*أنثى*	*المجموع*	*نسبة الإناث(%)*
جنين	43	6	49	12.24	119	15	134	11.19
نابلس	69	22	91	24.18	244	47	291	16.15
طولكرم	33	7	40	17.5	144	15	159	9.43
قلقيليه	15	3	18	16.67	غ.م*	غ.م	غ.م	غ.م
رام الله	40	21	61	34.43	170	23	193	11.92
القدس	57	8	65	12.31	184	22	206	10.68
بيت لحم	30	8	38	21.05	100	15	115	13.04
الخليل	62	16	78	20.51	196	12	208	5.77
مجموع الضفة الغربية	349	91	440	20.68	1157	149	1306	11.41
مجموع قطاع غزة	185	59	244	24.18	1375	186	1561	11.92
المجموع	534	150	684	21.93	2532	335	2867	11.68

* غ.م : غير متوفر.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة*

مجالس طلبة الجامعات

يعتبر نشاط الطلبة الفلسطينيين في الجامعات من الملامح الثابتة للمشاركة السياسية العامة. وهنا تستخدم نتائج انتخابات مجالس الطلبة، مثلها مثل نتائج المنظمات المهنية والمجموعات المنظمة الأخرى، كمؤشر تقريبي على مستوى شعبية هذا الفصل السياسي أو ذاك .

يدل **الجدول 5 –12** على أن مجلس طلبة جامعة بيت لحم يضم العدد الأكبر من الأعضاء الإناث في المجالس الطلابية حيث تحتل النساء نصف مقاعد هذا المجلس، وتشكل الأعضاء من الطالبات 20% من مجلس طلبه جامعة القدس، بينما لا يوجد للطالبات أي تمثيل في مجالس الطلبة في جامعات بيرزيت والنجاح في نابلس والخليل. وفي الوقت الذي يتوقع فيه وجود علاقة طردية بين عدد الطالبات في مجالس الطلبة وبين العدد الكلي للطالبات بين طلبه الجامعة إلاّ أن البحث لم يدل على وجود أي تأثير لعدد الطالبات على توزيع مقاعد مجلس الطلبة بين الجنسين. فبينما بلغ عدد الطالبات في جامعة بيت لحم أكثر من 64 %، فازت الطالبات بحوالي نصف عدد أعضاء مجلس الطلبة. ولكن لا يوجد تمثيل للطالبات في جامعة الخليل التي يصل عدد الطالبات فيها إلى حوالي نصف عدد طلبة الجامعة. وفي جامعتي بيرزيت والنجاح لا يوجد أي تمثيل للطالبات في مجلسي الطلبة بالرغم من تشكيل الطالبات لحوالي 41% من العدد الكلي للطلبة.

جدول 5–12: مجالس الطلبة حسب الجامعة ونوع الجنس، 1997

الجامعة	مجلس الطلبة				مجتمع الطلبة *
	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث (%)
النجاح	11	0	11	0.0	40.99
بير زيت	11	0	11	0.0	41.22
القدس	8	2	10	20	53.35
بيت لحم	9	10	19	52.63	64.65
الخليل	35	0	35	0.0	50.28
الأزهر	9	7	16	43.75	36.57
الإسلامية	9	9	18	50	35.53
المجموع	92	28	120	23.33	41.39

ملاحظة: هناك فصل بين الجنسين في جامعتي الأزهر والإسلامية، حيث يوجد مجلس للطلاب وآخر للطالبات.

* تم حساب البيانات للعام 1996 – 1997 استناداً إلى: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ووزارة التعليم العالي، *الكتاب الإحصائي السنوي (رقم 3)، 1996 – 1997*. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، حزيران 1997، ص. 205.

المؤسسات الدينية الإسلامية

يتبين من **الجدولين 5 –13 و 5 –14** دخول النساء إلى مراكز ووظائف دينية جديدة مثل الإرشاد الروحي والتعليم القرآني، إلاّ أنه لا يسمح لهن بالوعظ في المساجد. فلا زال الرجال يحتفظون بالدور السياسي والروحي المهم الذي يقوم به أئمة المساجد والوعاظ بسبب الطبيعة العامة جدا للوعظ وهداية المصلين والعامة من الرجال بشكل رئيسي.

تشكل النساء حوالي 16% من العاملين في المراكز الدينية في قطاع غزة، بينما لا تزيد نسبتهن عن حوالي 9% في الضفة الغربية. وبالرغم من ذلك من المحتمل أن تعكس النسبة المنخفضة للنساء في المهن الدينية في الضفة الغربية تحفظاً دينياً أكبر في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة. ومن جهة أخرى يحتمل أن تكون المنشآت الدينية في القطاع قد عمدت إلى توظيف النساء كمرشدات روحيات بهدف ضمان التزام ديني أكبر في قطاع غزة عن طريق وعظ وتعبئه ربات البيوت ولضمان تأثيرهن في البيت الفلسطيني.

كذلك قد يوجد تفسير آخر للتباين بين الإقليمين مفاده أن زيادة عدد النساء في الوظائف الدينية قد يعكس اتجاهاً متقدماً من حيث زيادة القبول الاجتماعي لدخول النساء إلى مهن كانت مقتصرة فقط على الرجال . وبينما يتساوى حسب التفسير الأول الالتزام الديني والتحفظ الديني، تعتمد صحة التفسير الثاني على طبيعة الرسالة المنقولة، سواء أكانت مشجعة للمساواة بين الرجال والنساء أو كانت مؤيدة للسيطرة الذكورية.

جدول 5-13: العاملون في مهن دينية إسلامية في الضفة الغربية، 1997.

	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)
معلمون	88	12	100	12
مرشدون وموجهون	65	61	126	48.41
أئمة و وعاظ	590	0	590	0.00
المجموع	743	73	816	8.95

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة.*

جدول 5-14: العاملون في مهن دينية إسلامية في قطاع غزة، 1997.

	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)
قارئ رئيس	1	0	1	0
قارئ قرآن في المسجد	25	0	25	0
معلم قرآن	73	21	94	22.34
مرشد	30	3	33	9.09
المجموع	129	24	153	15.69

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، *1997، بيانات غير منشورة.*

وسائل الإعلام

اعتباراً من العام 1997 أصبح تولي النساء رئاسة تحرير المجلات أكثر احتمالاً من رئاسة تحرير الصحف، كما يشير **الشكل 5-3.**

شكل 5-3: نسبة قليلة من النساء تعمل في رئاسة التحرير كما أن النساء اكثر حظا في رئاسة تحرير المجلات من الصحف

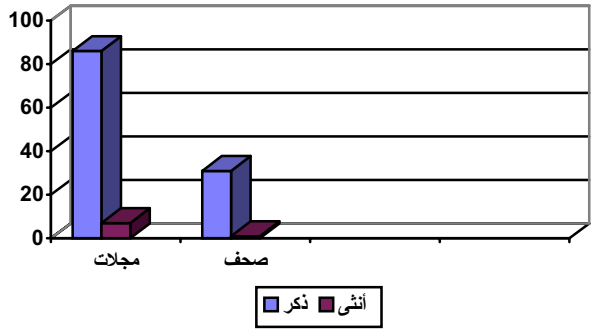

وكانت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية قد تأسست بعد دخول السلطة الوطنية إلى مناطق في الضفة والقطاع في العام 1994. ويشير الجدول 5 -15 إلى انه بالرغم من احتلال النساء لـ 29% من مجموع وظائف التلفزيون في الضفة الغربية، تعمل غالبية هؤلاء النساء كمذيعات راديو، ومحررات، أو مقدمات لبرامج ونشرات الأخبار التلفزيونية. وفي بعض هذه الوظائف، مثل مذيعة النشرة الإخبارية، ومقدمات برنامج. أما في قطاع غزة، فتبلغ نسبة النساء 17.4% من العاملين في هيئة الإذاعة والتلفزيون، ويتوزعن في كافة الدوائر (الإنتاج، والبرامج والأخبار) بنسب متساوية تقريباً، باستثناء دوائر الأخبار الأجنبية (العبرية والفرنسية ولغات أخرى) حيث يشكلن 28.6% من مجموع القوة العاملة في هذه الدوائر.

جدول 5-15: العاملون في الإذاعة والتلفزيون حسب الجنس في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997.

	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)
راديو				
مخرج	1	0	1	0.0
مقدمو ومعدو البرامج	25	13	38	34.21
التلفزيون/رام الله				
مخرج	7	1	8	12.5
محرر	1	0	1	0.0
مذيعون ومقدمو برامج	7	3	10	30
المجموع	**41**	**17**	**58**	29.31
قطاع غزة				
الإدارة العامة	40	9	49	18.37
دائرة الإنتاج	31	5	36	13.89
دائرة البرامج	23	5	28	17.86
دائرة الأخبار العربية	24	3	27	11.11
دائرة الأخبار الأجنبية	9	3	12	25
الأخبار بالعبرية والفرنسية	6	3	9	33.33
المجموع	**133**	**28**	**161**	17.39

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ، *1997، بيانات غير منشورة.*

رابعاً: النتائج

بشكل عام توجد ثلاثة عوامل على الأقل ساهمت في تسهيل مشاركة النساء والرجال في الحياة العامة والسياسية من أهمها التعبئة السياسية، والتعليم، والعلاقات العائلية والفصائلية. فخلال فترة الانتداب توفر للأفراد من المدن، والعائلات المرموقة، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، فرصة للدخول إلى هذا المجال أكثر من أية طبقة اجتماعية أخرى في المجتمع الفلسطيني. وبعد حرب العام 1948، وبالذات بعد حقبة الستينات– التي شهدت توسعاً ونمواً في النظام التعليمي ترافقت مع ظهور المنظمات الحزبية ذات القاعدة الشعبية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، أصبح مستوى التعليم والانتماء السياسي أكثر أهمية للدخول إلى الحياة السياسية العامة من الثروة والنسب.

يشارك الرجال والنساء في الحياة السياسية العامة من خلال الهيئات السياسية الرسمية مثل منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات المختلفة التي تتكون منها إلى جانب الهيئات السياسية غير الرسمية مثل المنظمات الخيرية والنقابات المهنية واللجان النسوية، والاتحادات العمالية والمجالس الطلابية . كما تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة النساء من أعضاء الجمعيات الخيرية ترتفع بكثير عن نسبة النساء في أي شكل آخر من الهيئات التي تسهل المشاركة السياسية.

لكل جيل من النساء رائداته اللواتي يفتحن أبواباً جديدة أمام الأجيال اللاحقة. ومع وجود الاحتلال وغياب الدولة شاع الاعتقاد بأن الإصلاح الاجتماعي، بمعنى إحداث تحول في وضع المرأة ومكانتها في المجتمع، سوف يحدث مع تأسيس السلطة الوطنية. ومما هو جدير بالملاحظة في نمط توزيع تمثيل الرجال والنساء في الحياة السياسية العامة، كما عرضت أعلاه، أن النساء يتواجدن، تقريباً، في كافة المجالات العامة التي غيبن عنها منذ بداية هذا القرن. وقد حدث ذلك بشكل ظاهر رغم ظروف الاحتلال العسكري.

ان رد الفعل المتوقع من مجتمع محاصر هو إعادة التأكيد على هويته وحماية تلك الملامح التي تميز الضحية عن المعتدي، وبضمنها البنى الاجتماعية المتعمقة في الثقافة وأدوار النساء والرجال وفقا لما تمليه هذه الثقافة. ومع كل ذلك وبرغم الحياة في ظل عدم وجود دولة وهيمنة الاحتلال العسكري طيلة 50 عاماً، انبثقت بعض الأنشطة التي تحمل بذور التحدي للتوجهات الاجتماعية التقليدية والتي ساعدتها تجارب المقاومة والنضال في فتح طريق لها في البيئة الفلسطينية، حيث أصبح بالإمكان تناول مجالات حياتية أخرى وتمكين الأفراد من مواجهة المحرمات الاجتماعية والعقائد والأنماط السائدة. ولهذا السبب يتوقع استمرار دخول النساء المتنوع والمتزايد إلى الحياة السياسية العامة ولكن بشكل تدريجي ومترابط مع العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدث على نطاق واسع في الضفة والقطاع وفي المنطقة بأكملها.

المراجع والهوامش

[1] Julie M. Peteet, *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement* (New York: Columbia University Press, 1991), p. 17.
[2]*Ernest Gellner, Conditions of Liberty (London: Hamish Hamilton, 1994) p. 5. Gellner qualifies this definition in the pp. 6-12 which follow.*

[3] للحصول على وصف لبعض هذه المؤسسات وأعضاءها خلال الانتداب البريطاني، راجع/ي:
Ellen Fleschman, Jerusalem Women's Orgenizations During the British Mandate 1920s- 1930s, Jerusalem(Jerusalem: PASSIA, 1995)

للحصول على معلومات حول الحركات النسوية راجع/ي:
Julie Peteet, *op.cit.*; Islah Jad, "Palestinian Women, 1919-1989," in Jamal R. Nassar & Roger Heacock (Eds.), *Intifada: Palestine at the Crossroads*, (New York: Praeger, 1990), pp. 125-142; Joost R. Hiltermann, *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories (*Princeton: Princeton University Press), pp. 126-172.

4 Peteet, *op.cit.*, 101.

5 Hiltermann, *op. cit.*, 129-30.

[6] For a discussion of Palestinian political leadership, see Emile Sahliyeh, *In Search of Leadership, West Bank Politics Since 1967* (Washington, DC: Brookings Institution, 1989).

[7] Hiltermann, 126.

[8] Peteet, *op. cit.,* 64-66.

[9] *Ibid.*, 72.

[10]اللجان النسوية التي ظهرت واتجاهاتها السياسية هي كالتالي: لجنة المرأة للعمل الاجتماعي(فتح)، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، اتحاد لجان المرأة العاملة (الحزب الشيوعي الفلسطيني، حزب الشعب لاحقا)، واتحاد لجان العمل النسائي (الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين).

[11] Islah Jad, "Claiming Feminism, Claiming Nationalism: Women's Activism in the Occupied Territories.".

[12] Rosemary Sayigh, Palestinian Women and Politics in Lebanon, in Judith Tucker (ed.), *Arab Women: Old Boundaries, New Frontiers (*Bloomington, Indiana University Press, 1993), p.184.

[13] Souad Dajani, "Palestinian Women Under Israeli Occupation", in *ibid*., p. 118.

[14] Hiltermann, *op. cit.*, pp. 171-72.

[15] Islah Jad, "Claiming Feminism, Claiming Nationalism," *op.cit*., pp. 238-39.

[16] Erica Lang and Itimad Mohanna, *A Study of Women and Work in 'Shatti' Refugee Camp of the Gaza Strip* (Jerusalem, Arab Thought Forum, 1992), pp. 167-170.

[17] تنادي المادتين 76–77 من البروتوكول الاضافي لمواثيق جنيف ال12 من اب عام 1949، والتتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية بضرورة تقديم حماية خاصة للنساء والاطفال. اللجنة الدولية للصليب الاحمر. البروتوكولات الاضافية لمواثيق جنيف للثاني عشر من اب 1949 (جنيف، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، 1977) ص 57–60.

[18]Al Haq, *A Nation Under Siege* (Ramallah: Al Haq, 1989), p. 504.

[19] In protest against the terms of the Oslo Accords, the PFLP, the DFLP, Islamic Jihad and Hamas boycotted the national elections.

[20]Ibid., 109-1122.

[21] مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية. ***الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية والسلوك الانتخابي والنتائج*** ، نابلس (مركز فلسطين للدراسات والبحوث، 1997)، ص 350.

[22]Neil C. Livingstone and David Halevy, *Inside the PLO* (New York: William Morrow & Co., 1990), p. 71

[23] تم حساب هذه القيمة من خلال مجموع تقديرات القوة العاملة للاشهر التسعة الاولى لعام 1997 والبالغة (552.66)، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسوح القوى العاملة، 1997.

[24]Samih K. Farsoun and Jean M. Landis, "The Sociology of an Uprising: The Roots of the Intifada," in Jamal R. Nassar and Roger Heacock, op. cit., 25-26.

[25] يشكل الرجال 85.1% من كافة الافراد العاملين. (دائرة الإحصاء المركزية مسح القوى العاملة، نيسان 1996.) وللمزيد من المعلومات حول النساء والمسوح المعيارية للقوة العاملة، راجع: ريما حمامي. المرأة الفلسطينية: تقارير الاوضاع رقم 9. القوة العاملة والاقتصاد، التقسيم الجنسي في الحياة الاقتصادية. بير زيت: برنامج دراسات المرأة، جامعة بير زيت، 1997.

[26]Joost Hiltermann, *op. cit.,* p. 158.